المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السادسة | 6 | الثلاثاء 12 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 806
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2025..... 806
3- استئناف الجلسة ومواصلة مناقشة مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني..... 822
4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الدفاع الوطني..... 825
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2025..... 830
6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية..... 849
7- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2025..... 851
8- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية. 872
9- رفع الجلسة..... 876

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 12 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني ومهمة الشؤون الدينية ومهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في جزئها المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها حيث ننتقل إلى مناقشة مهمة الدفاع الوطني.

وأتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني وكافة أعضاء الوفد المرافق له من سامي الإطارات العسكرية والمدنية بالوزارة.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ونحن بصدد مناقشة ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2025، هذه الوزارة السيادية لا بد من تجديد وتأكيد التنويه بالمجهودات الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها المؤسسة العسكرية في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن حوزته وسيادته، مكبرين في هذا الإطار حياد وحرفية هذه المؤسسة الجمهورية التي ما انفكت تعمل بكل جدية ووطنية صادقة وبكل استبسال للذود عن حرمة البلاد وصون كرامة وسلامة المواطن التونسي في جميع ربوع تونسنا العزيزة.

ونستحضر في هذا السياق المساندة المتواصلة التي يؤمنها جيشنا الوطني للمجهود التنموي بمختلف ربوع البلاد ولضمان حسن سير مختلف الاستحقاقات الوطنية من امتحانات وانتخابات وغيرها من التدخلات في المجال المدني.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أترحم على الأرواح الزكية لشهداء المؤسسة العسكرية الذين ضحوا بأنفسهم فداء للوطن ووقوفا أمام كل المحاولات البائسة واليائسة لنشر الفكر الظلامي المنتج للإرهاب الذي لم ولن يجد له موطئ قدم في بلادنا.

وفي البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة أحيل الكلمة إلى السيد الوزير لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة فليتفضل.

السيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر على اهتمامكم بالمؤسسة العسكرية وتفاعلكم الإيجابي مع مشاغلها وهذا ينم عن وعيكم العميق بقضايا الأمن والدفاع وبالتحديات الأمنية التي تمر بها البلاد.

ولا شك أن تفاعلكم مع مشاغل المؤسسة العسكرية وحاجياتها يلتقي مع حرصنا على مزيد تطوير جاهزيتها وقدراتها العملياتية وإلى الجانب الاجتماعي والمعنوي للأفراد الأهمية القصوى.

لذلك انصرف جهد الوزارة إلى وضع استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد للرفع من قدرات قواتنا المسلحة وتأهيلها وتجهيزها وتدريبها بما يمكن من استباق المتغيرات الداخلية والخارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها بلادنا لها تداعياتها على ميزانية الدولة إلا أن ذلك لا يمكن أن يمثل عائقا أمام تطوير قدرات المؤسسة العسكرية عبر اقتناء منظومات أسلحة دفاعية تضمن ديمومة مرفق الدفاع الوطني والارتقاء به إلى مستويات تكفل مجابهة التهديدات الأمنية الداخلية والإقليمية وتمكن المؤسسة العسكرية من القيام بمهامها على الوجه الأفضل في حماية الوطن ومكافحة الإرهاب فضلا عن المهمات التكميلية والظرفية التي تؤديها.

السيدات والسادة النواب،

تماشيا مع هذه الظروف الاقتصادية وسعيا منها للتصدي لكل المخاطر وتأمين حماية التراب الوطني وتطوير قدرات الجيش الوطني والرفع من مؤهلاته، قامت وزارة الدفاع الوطني بضبط استراتيجية تمتد على عشر سنوات 2021 - 2030 في إطار رؤية استشرافية اعتمدت على تقييم موضوعي للواقع واستشراف لدور المؤسسة في أفق سنة 2030 وتنقسم إلى تسع محاور تتمثل في:

- تطوير القدرات القتالية للجيوش والرفع من جاهزيتها،

-تطوير المنظومة القانونية والإدارية بما في ذلك إعادة تنظيم الوزارة،

-حوكمة التصرف في الموارد البشرية،

-إحكام الإحاطة بالموارد البشرية،

-تطوير حوكمة التصرف الإداري والمالي ورقمنته،

-تعزيز الدور التنموي للمؤسسة العسكرية وتطويره،

-دعم البحث العلمي والتصنيع العسكري،

وأخيرا تعزيز انفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها ودعم الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

أغتنم هذه المناسبة للتأكيد على دور المؤسسة العسكرية وجهود أفرادها من عسكريين ومدنيين من مختلف الرتب والأصناف منذ الثورة، ثورة الحرية والكرامة في مكافحة الجريمة المنظمة وعمليات التهريب والتصدي للهجرة غير النظامية والمساهمة في دعم المجهود التنموي وتعزيز الأمن القومي إلى جانب تأمين مختلف الاستحقاقات الوطنية التي مرت بها بلادنا.

واسمحوا لي أن أقدم لكم من الزاوية التي تعنينا كدفاع وطني بسطة حول الوضع الأمني بالبلاد وملخص لمجمل الأنشطة التي قام بها الجيش الوطني خلال سنة 2024 في إطار مهامه الأساسية والتكميلية والظرفية.

يتسم الوضع الأمني العام بالبلاد بالهدوء الحذر وذلك بفضل تنسيق وتظافر المجهودات التي تبذلها القوات العسكرية والأمنية وفق العمليات الاستباقية في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتواصل التشكيلات العسكرية تنفيذ عمليات متنوعة بصفة يومية بالمناطق العسكرية المغلقة وفي المرتفعات لتعقب ما تبقى من العناصر المشبوهة وإخضاعها للضغط المتواصل وملاحقتها وشل تحركاتها.

وبالرغم من حالة الاستقرار التي تعيشها البلاد حاليا فإن الوضع يستدعي البقاء على درجة من اليقظة والحذر لتثبيت وتدعيم الاستقرار في ظل تنامي أنشطة التهريب والجريمة العابرة للحدود وموجات الهجرة الغير النظامية، كل ذلك رغم المجهودات المبذولة والنتائج الإيجابية المحققة.

لقد اتسمت تدخلات الجيش الوطني إلى حدود 31 أكتوبر 2024 بالتعدد والتنوع في عدة مجالات:

في مجال محاربة الإرهاب تم تنفيذ 990 عملية بالمناطق المشبوهة بمختلف ولايات الجمهورية منها عمليات واسعة النطاق في المرتفعات شارك فيها أكثر من 19500 عسكريا، النتيجة كشف المخيمات القديمة وتحطيم وإبطال مفعول 62 لغما يدوي الصنع وحجز تجهيزات ومواد مختلفة.

التصدي لعملية التهريب منذ جانفي 2024 تم إيقاف 659 مهربا وحجز 304 سيارة وشاحنة تهريب وقرابة 375 ألف قرص مخدر و3 مليون علبة سجائر بالإضافة إلى 121 ألف لتر من المحروقات.

طبعا هذه الإحصائيات تؤشر أو تعكس قيمة المجهودات المبذولة لقواتنا المسلحة للتصدي لهذه الآفة.

في إطار مجابهة الهجرة غير النظامية على مستوى الوحدات البرية تم حتى أكتوبر 2024 إيقاف 4102 مجتازا من أصول إفريقية وعربية منهم 3250 عبر الحدود الجنوبية الشرقية و852 عبر الحدود الغربية.

على مستوى الوحدات البحرية نفذت 120 عملية إنقاذ وإحباط لمحاولات هجرة غير شرعية أغلبها في منطقة الجنوب.

في مجال مجابهة الكوارث الطبيعية، في مجال مقاومة الحرائق تدخلت الوحدات العسكرية في سبع مناسبات للمساهمة في إخماد الحرائق بمختلف المناطق بتوفير التجهيزات اللازمة والموارد البشرية.

وفي إطار رفع وتحطيم مخلفات الحرب تدخل مهندسو الهندسة العسكرية في 138 مناسبة بمختلف المناطق لرفع وتحطيم 434 قذيفة كلها من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

تأمين كذلك النقاط الحساسة ومواقع الإنتاج الحيوية ومحطات الإرسال المستغلة من طرف وزارة الدفاع الوطني والجهات المدنية حيث يتم تسخير أكثر من 2000 عسكري بمعداتهم لتأمين 39 موقع لإنتاج الطاقة بتشكيلات عسكرية قارة ودوريات متنقلة وتأمين 17 نقطة حساسة و16 محطة إرسال إذاعي وتلفزي.

كذلك المؤسسة العسكرية لها دور في المجهود التنموي، يواصل الجيش الوطني إثبات نجاعته في مساندة البرامج التنموية والمعاضدة في المحافظة على المكاسب الوطنية وبرز كعنصر أساسي في تأمين الاستحقاقات الوطنية فتفاعل كعادته إيجابيا مع متطلبات المرحلة وعاضد مجهودات الدولة في دفع عجلة التنمية.

وبالإضافة إلى مد الطرقات والجسور بالمناطق الوعرة والمرتفعات والمناطق الصحراوية وبناء المصحات الطبية وصيانة بعض المعالم الوطنية والتاريخية وترميمها استثمرت الوزارة في مشاريع التنمية المستدامة ذات الطابع الحضاري والنموذجي من خلال إحياء المناطق الصحراوية العميقة.

وبعد نجاح مشروع رجيم معتوق تم الانطلاق في تركيز مشروع جديد مماثل بمنطقة المحدث من معتمدية الفوار إلى جانب دورها في تكوين الفئات الشبابية عبر 14 مركز وطني تكوين مهني عسكري آخرها مؤسسة التكوين المهني في الغوص بجرجيس، دون أن ننسى مشروع التكامل في مجال صناعات الدفاع مع القطاع الخاص على غرار القطع البحرية المصنعة بكفاءات عسكرية ومدنية تونسية.

وتمثل هذه المشاريع قاطرة نمو في عديد المجالات باعتبار مساهمتها في تنمية الموارد البشرية عبر منظومة التكوين المهني العسكري ومعاضدتها من جهة أخرى للمجهود الوطني في ميدان التشغيل والتقليص من البطالة ومن ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج والاستفادة من مؤهلات وقدرات الشباب التونسي من حاملي الشهادات في كل الاختصاصات وترشيد النفقات العمومية والمحافظة قدر الإمكان على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

رغم محدودية الموارد المالية تسعى هياكل الوزارة إلى اقتناء المعدات والتجهيزات الضرورية للتصدي للتهديدات والمخاطر وتهيئة فضاءات التدريب والتكوين وميادين الرمي لتطوير قدرات العسكريين في مجال استخدامها وفق مقاربة مدروسة توفق بين ترشيد الاقتناء والجدوى المطلوبة منها.

وترتكز هذه المقاربة على عنصرين:

إعادة تنظيم وانتشار الوحدات وفقا لمتطلبات التوسع العمراني ولمجابهة التهديدات والتعاطي معها،

العنصر الثاني، تعزيز قدرات الوحدات بمختلف اختصاصها بالمعدات والتجهيزات بما يمكنها من تحقيق الدفاع الذاتي.

كما تم سنة 2024 استلام أربع طائرات استطلاع، استلام طائرتي نقل،

الشروع في تأهيل البنية الأساسية لمدرسة الطيران ببرج العامري،

مواصلة تصنيع قطع بحرية بالتكامل مع القطاع الخاص،

تهيئة أرصفة بالموانئ البحرية العسكرية،

القيام بعملية صيانة للطائرات والخافرات البحرية،

واقتناء مستشفيات ميدانية.

وستسعى المؤسسة العسكرية خلال السنوات القادمة إلى استكمال إجراءات بعض الصفقات الخاصة باقتناء عدد من المروحيات متوسطة الحجم 12 مروحية ومواصلة تأهيل البنية الأساسية لبعض المنشآت العسكرية.

تحقيق الإسناد الضروري لمنظومة المراقبة الإلكترونية للشريط الحدودي مع السعي إلى إتمام الجزء الثالث من هذه المنظومة في الجزء الرابط بين منطقتي بئر الزار وبرج الخضراء أي مسافة 177 كلم بما

سيمكن من توفير ظروف أفضل لمراقبة الشريط الحدودي بهذه المنطقة.

كما ستواصل وزارة الدفاع الوطني جهودها لتعزيز الرصيد البشري من خلال تكوين رجال الجيش والضباط وضباط الصف بمختلف المدارس العسكرية ومؤسسات التعليم العسكري فضلا عن تحقيق الانتدابات اللازمة من القضاة العسكريين حتى يواصل القضاء العسكري كجهاز مستقل الاضطلاع بدوره في تمتين مناعة القوات المسلحة والمحافظة على مقومات الانضباط وجاهزية الجيش الوطني مع احترام المحاكمة العادلة التي هي من جوهر الوظيفة القضائية.

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تم ضبط تقديرات ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2025 في حدود 4445 مليون دينار باعتبار كافة مصادر التمويل مقابل طلبات تم التعبير عنها من قبل مختلف برامج المهمة في حدود 4732 مليون دينار وبالتالي فإن نسبة التغطية بلغت 94%.

إجمالا تبلغ نفقات التأجير 2942 مليون دينار وذلك بنسبة 66.65% من الحجم الإجمالي للاعتمادات المرسمة كما تم إفراد نفقات الاستثمار باعتمادات قدرها تقريبا 900 مليون دينار دفعا أي بنسبة 20% من المبلغ الإجمالي المقترح والتي تبقى دون المأمول بالنظر إلى التحديات والرهانات والمخاطر والتهديدات التي قد تواجهها البلاد التونسية حاضرا ومستقبلا.

أما بقية النفقات المتصلة بمجالي التسيير والتدخلات فقد تم ضبط مجملها في حدود 586 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 13%.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

على الرغم من الزيادة في الحجم الإجمالي للميزانية بما يعكس درجة الاهتمام التي توليه الدولة لمهمة الدفاع في ظل الظرف الاقتصادي الراهن إلا أن ما نستنتجه من هذه الأرقام المقدمة هو:

أولا، استئثار نفقات التسيير بالنصيب الأوفر من الميزانية،

ثانيا، الاقتناءات الكبرى ظلت على مدى عقود مبرمجة على ميزانية الوزارة على حساب نفقات التسيير والصيانة والتدريب وغيرها،

ثالثا، إن صفقات الوزارة بخصوص الاقتناءات الكبرى تتميز بطول الإجراءات والتعقيد الفني حيث تستدعي القيام بدراسات تقنية معمقة لاختيار التجهيزات الأنسب والأكثر تلائما مع التهديدات الراهنة مما يستدعي إجراءات خصوصية يتجاوز تنفيذها الإطار التقليدي السنوي.

لذلك فإن دعمكم التشريعي للمؤسسة العسكرية وتفاعلكم مع مشاغلها المتصلة بتوفير المعدات الخصوصية المستجيبة لطبيعة التهديدات بمختلف أشكالها وبتحسين ظروف عمل وعيش العسكريين يساهم في مزيد الرفع من معنوياتهم وتعزيز القدرات العملية للمؤسسة العسكرية بما يمكنها من مواصلة القيام بمهامها على الوجه الأفضل في حماية الوطن ومكافحة الإرهاب والتصدي للجريمة عابرة الحدود والجريمة المنظمة والتجارة بالبشر حفاظا على أمننا القومي.

أشكركم جميعا على حسن الاصغاء والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني على هذا العرض القيّم وننتقل إلى النقاش العام في مرحلة أولى إلى أعضاء مجلس نواب الشعب، قائمة أولية تتضمن كل من السيدات والسادة: عادل ضياف، فتحي رجب، عماد الدين الشريف، فخر الدين فضلون، مريم الشريف.

المصدح للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

لا يسعني في مفتتح مناقشة مهمة الدفاع الوطني في هذه الجلسة العامة المشتركة بين غرفتي البرلمان التونسي إلا أن أعبر باسمي الخاص ونيابة عن زملائي السادة أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وأصالة عن زملائي السيدات والسادة النواب من كلا المجلسين عن المساندة التامة للمؤسسة العسكرية منوهين بالجهود غير المحدودة لجيشنا الوطني الباسل حتى يبقى وطنا آمنا مستقرا.

ولا يفوتنا أن نجدد التأكيد ونحن نناقش مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني على ضرورة توفير الوسائل اللوجستية والمادية حتى يتسنى للمؤسسة العسكرية أن تحقق الأهداف التي رسمتها صلب استراتيجية مهمتها المعروضة علينا في هذه الجلسة العامة المشتركة لدعم قدراتها العملاتية لمواجهة التهديدات المتعلقة بالإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية فضلا عن دعم جهودها في معاضدة السلطات المدنية.

حين نريد أن نقدم الميزانية فنحن نجد أن مشروع مهمة الدفاع الوطني لسنة 2025 دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية تبلغ 5149،161 مليون دينار تعهدا وذلك بتحقيق نسبة تطور قدرها 8.8% مقارنة بسنة 2024 محافظة تقريبا على نفس نسبة التطور المسجلة خلال الميزانية الفارطة وهي ميزانية لا تعكس الحاجيات الفعلية والحقيقية لوزارة الدفاع ولحجم المؤسسة العسكرية ودورها الكبير الذي تقوم به في شتى المجالات.

ولذلك نحن لدينا بعض التساؤلات السيد الوزير، هل تم صرف الاعتمادات المخصصة للمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس بميزانية المهمة لسنة 2024 لاقتناء تجهيزات طبية وإدارية ومنظومات صحية وتهيئة فضاءات صحية جديدة؟

ما هو تقييم الوزارة لتجربة مؤسسة الموفق الإداري العسكري المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 335 لسنة 2018 كما تم تنقيحه بموجب الأمر الرئاسي لسنة 2022؟

كذلك إلى أين وصلت الوزارة في مراجعة نظام الخدمة العسكرية والذي قد تم التأكيد خلال مناقشة ميزانية 2024 أنه شبه جاهز وما هي استراتيجيتها في هذا المجال؟

هل الوزارة ماضية في تنفيذ استراتيجيتها في مجال التصنيع العسكري والانفتاح على القطاع الخاص الوطني خاصة أمام الوضعية الحالية الصعبة للمالية العمومية وارتفاع تكلفة الاقتناءات العسكرية في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية والتغيرات الجيوسياسية الراهنة؟ ونحن لاحظنا تقدم المؤسسة العسكرية في هذا المجال خاصة في مجال التصنيع البحري العسكري وهو شيء نثمنه.

ما هي مقاربة الجيش التونسي في مجال التصدي لظاهرة الهجرة الغير النظامية وخاصة في ظل تنامي ظاهرة توافد الأفارقة جنوب الصحراء بصفة غير شرعية؟

كيف ستتعامل الوزارة مع ضعف الموارد والاعتمادات المخصصة للهندسة العسكرية والبحث العلمي العسكري وهل هناك آفاق أخرى في مجال البحوث العلمية والعسكرية والتصنيع العسكري؟

ما هي أوجه التعاون العسكري الدولي الثنائي والذي لاحظنا أنه أثمر في مجال حماية حدودنا وفي مجال المنظومات العسكرية المتطورة التي لدى المؤسسة العسكرية؟

ما هي أوجه التعاون العسكري الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف والمشاريع المستقبلية للوزارة ومشاركة القوات المسلحة التونسية في المهام الأممية؟

هل هناك خطة لتثمين المتاحف العسكرية للتعريف بعلاقة المؤسسة العسكرية التونسية وتشجيع الأطفال والمواطنين والشباب على زيارتها بما يساهم في تعميق الشعور بالانتماء؟

هل هناك توجه صلب الميزانية المعروضة نحو مزيد تعزيز دور التنوير للمؤسسة العسكرية نظرا لما أثبتته التجربة من نجاح كبير في هذا الجانب على غرار مشروع رجيم معتوق والمحدث وإعادة تهيئة مسبح البلفدير وغيرها؟

ما هو برنامج الوزارة فيما يتعلق بالتكوين المستمر وتنمية القدرات لمنتسبي المؤسسات العسكرية من أجل ضمان جاهزيتها ومواكبتها للتطور العسكري الدولي؟

هل هناك صلب مشروع هذه الميزانية توجها نحو مزيد دعم الشراكة بين مخابر البحث بمؤسسات التعليم العالي المدني والأكاديميات العسكرية في كل المجالات بما من شأنه الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الوطنية؟

ما هو برنامج الوزارة في إخراج الثكنات العسكرية من مناطق العمران؟

هذا ولا يفوتنا في النهاية أن نجدد التأكيد على دعمنا التام للمؤسسة العسكرية وعلى انخراطها التام في المشروع الرائد والإصلاحي المسلح، رحم الله شهداء الوطن من المؤسسة العسكرية والأمنية.

عاشت تونس حرة أبية أبد الدهر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشرون دقيقة.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسادة الضباط السامون،

سيداتي سادتي،

مرحبا بكم جميعا،

من هذا المنبر تحدثت في السنة الفارطة وفي الحقيقة لم أكن متفائلا كثيرا نظرا إلى وضع البلاد ونظرا إلى عدة اعتبارات وتمنيت تدارك عدة حاجيات.

اليوم عندما استمعت إليك السيد الوزير تفاءلت كثيرا وأنا في الأصل متفائل بالحكومة الجديدة ومتأكد أنكم ستأخذون تونس إلى بر الأمان وخطابكم قيّم ويطمئن تونس ويطمئن جيشنا حيث هناك أشياء مدروسة.

السيد الوزير، الجيش هو مؤسسة عريقة لا أحد يزايد عليها ويقلل من قيمة جيشنا العظيم والأيام بينت هذا والجميع يعرف ما قام به جيشنا أيام المحن وليكن في علم الجميع أن جيشنا يشهد له بالكفاءة والانضباط وخير دليل التقارير التقييمية من طرف رقابة الأمم المتحدة لوحداتنا المنتشرة في حفظ السلام أو الوحدات المشاركة في عدة تمارين الأورومتوسطية.

هذا ليس من فراغ، هذا وراءه كفاءات عالية بالجيش أعرف أغلبهم كما أعرف جيدا أعضاء المجلس الأعلى للجيوش وكنت تكونت وعملت معهم فأشهد لهم بالمستوى العالي.

نحن في الجيش لا يوجد بيننا عنصر سيء وعنصر جيد بل فقط يوجد العناصر الجيدة والضباط القادة الذين معك من أفضل ما لدينا وتونس تحتاجهم الآن ولو أنهم يرغبون في التمتع بالتقاعد لكن هذه المناصب تتطلب كفاءات عليا تتمتع بالخبرة والحنكة والدراية ولا يجب أن ترتكب أي خطأ وهذا الشي يكتسب بالخبرة والتجربة لأن "الزلقة بفلقة".

السيد الوزير، أهنئكم وأطلب منكم العمل بأريحية مع هذه الكفاءات العليا بجميع وحداتها، وحدات تعمل ليلا نهارا شعارها في ذلك: "الجيش سور للوطن.....يحميه ايام المحن

أرواحنا..... أموالنا... تفدي له بلا ثمن"

في المداخلة السابقة كنت تحدثت كنائب شعب ودافعت عن حقوق العسكري كفرد من الشعب وراءه عائلة، لديه والدته وأطفاله وأحيانا تكون والدته ووالده في كفالته.

في الحقيقة لديك قادة يتمتعون بمعرفة ومقدرة ومسؤولية يمكنهم تداركها لكن ما يهمني هو الوضع الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية للأفراد والعائلات هو ما يهمني وأريد أن أذكر بالبعض منها.

أنا طلبت في الحقيقة مراجعة القانون الأساسي للعسكريين لأنه منذ مدة وصحيح لدينا كفاءات وأعرف أن الملف بصدد الإنجاز ونتمنى من الله أن يوفقنا.

تثمين الشهائد موضوع آخر، ليس من السهل الحصول على الشهادة العسكرية إذ يدرس سنة ونصف "par correspondance" ثم يقوم بإجراء الامتحانات مرة ومرتين حتى يتمكن من النجاح لأن نسبة النجاح 30 بالمائة فقط، فلا بد من تثمين الشهادة بعد أن يتعب في الحصول عليها وحتى إن لم نتمكن من الترفيع في الأجر على الأقل يجب تثمينها.

على حد علمي الموضوع لدى رئاسة الحكومة ولكن السيد الوزير لا بد أن تحرص عليها أنت ويتم تفعيلها ولو أن وضعنا المادي لا يسمح الآن ولكن نترك الأمر إلى بداية سنة 2026 لكي نحفزهم على مزيد التألق في الدراسة والتكوين.

مسألة مهمة تتعلق بالعناية بالنقل، صحيح النقل بين المدن نتفهم ذلك لكن النقل داخل المدن يمثل عائقا كبيرا فالحافلات وعربات المترو تعاني الاكتظاظ والمؤسسة العسكرية تقوم بالاستخلاص لشركات النقل من ميزانيتها فهو ليس مجانا، صحيح

النقل بين المدن صعب توفيره ولكن داخل المدن نتمنى مراجعته ولو أنه يمثل عبئا قويا على الجيش.

فيما يتعلق بعدم توفير المعدات سأقول لك كيف يمكن لنا توفيرها، السيد الوزير أتيحت لي فرصة العمل في المجال اللوجستي بالوحدات الأممية بالخارج، من الممكن تكوين فيلقا من 500 نفر تابع للأمم المتحدة ونشغله، تقول لي ليس لدي معدات، صحيح لكن هناك دراسة تمكننا من اقتناء المعدات، أعرف أن كلفتها باهظة ولكن عندما أضحي ولا أقتني سيارات وظيفية وسيارات خدمات وأساهم بعشرة بالمائة وأقتني معدات لفيلق بأكمله ويأتيني على عين المكان مثلا من "L'Afrique Central" لأنني عندما أساهم في دفع نسبة كقرض بنكي وأتحصل على هذه المعدات وأتصل بالمزودين على مستوى عالمي وتصلني على عين المكان الذي أرغب فيه وهكذا أتمكن من إرسال 500 عسكري وبذلك تمكنت من تحفيز العسكريين، لأن هناك مصلحة في ذهابهم في مهمة وسأجد صعوبة في البداية في تسديد نسبة تلك المعدات ثم سيتم خلاص القرض من مردودها. وهكذا يمكنني اقتناء مائة حافلة كبيرة ومائة حافلة صغيرة الحجم وهذا سيكون لصالح النقل ولا أحد يتحكم في اختياراتي وعند اقتراض مثلا 100 أو 150 مليار أدفع منها 10 أو 15 مليار ثم سيقع تسديد البقية فيما بعد.

تونس بصدد كسب الخبرة ولدينا كفاءات كبيرة ولكن صراحة لا ننتفع كثيرا فبودي إضافة فيلق آخر والمعدات التي تشكل عائقا يقع اقتنائها ونسدد ثمنها على شكل قرض وقد قامت بهذا عديد الدول الأخرى وإذا أردتم أن أفيدكم حول هذا الموضوع فهذا يعتبر سهلا ويمكن تجاوزه وهذا مجرد اقتراح لأنني أريد أن يحافظ العسكري على قيمته ومركزه وربحا للوقت لا يكون أمره مرتبط بالنقل العمومي.

موضوع العناية بالسكن والمعاش، صحيح الأمر ليس سهلا والميزانية لا تكفي فالصيانة باهظة جدا وليعلم الجميع أن اقتناء طائرة أو دبابة بعد صيانتها ستكون لها كلفة أخرى، ألا يكفي ثمن الاقتناء ثم الصيانة، ليكن في علم الجميع ثمن محرك الدبابة 700 و800 مليون وكيلوغرام "Graisse" لترميم الطائرة بـ1000 دولار.

لدي اقتراح موالي، السيد الوزير في السابق ورد علينا قانون إعفاء مواليد سنة 2000 ولم أكن مسرورا بالأمر لأننا لكي تتفادى الإشكالية قلنا سابقا أن كل شاب يبلغ 20 سنة مطالب بأداء الواجب الوطني ولكن الشباب لديهم عزوفا كبيرا في هذا الخصوص ماذا يقع؟ إدارة التجنيد تخلت عن "الرافل" والمحكمة العسكرية تكون الفاصل بينهما وأثقلوا كاهل المحكمة العسكرية وهناك إهدار للوقت.

المحكوم عليهم بالسجن من أجل الفرار من الجندية يبلغ عددهم مئات الآلاف لا يمكننا إيقافهم لو أفرغنا جميع السجون ماذا يحدث إذن؟ المفتش عنهم بعد إيقافهم يتم اخلاء سبيلهم من قبل المحكمة العسكرية ويطالب بتسوية وضعيته ولكن لا أحد يقوم بتسوية وضعيته.

لما لا نتبع التعيينات الفردية؟ الجيش في حد ذاته جيد ولو حتى الإيقاف لمدة 15 يوم واليوم الجيش تطور وأصبح جيشا حرفيا ويتم الإيقاف بدون زيارة لمدة 15 يوما ويكون "plus robuste et plus solide" وهذا في مصلحة الشاب ولكنهم لا يريدون ذلك وبذلك نمر إلى التعيينات الفردية وبهذه الطريقة يعمل لكي يقوم بالاستخلاص.

المطلوب هنا أن لا يخصص المدخول للخزينة العامة، أعلم أنه لا يوجد مكان للتدريب الذي يمكن من ارتفاع العدد لكن نأخذ 60% من التعيينات الفردية لتحسين وضعية المعاش والسكن ونحن في مجلس النواب مستعدون لتمرير هذا القانون لا يوجد أي إشكالية.

في الحقيقة المؤسسة العسكرية لا تجني شيئا بعد التدريب والتعب وبذلك نسبة 60 بالمائة تضخ للدولة وللجيش وهي تعتبر أموالا طائلة تمكننا من تحسين المعاش وأيضا شبابنا يقع تأطيره بطريقة غير مباشرة، بودي أن يقع التفكير ودراسة هذا الأمر وسنصل إلى حل.

هناك نقاط أخرى مثل منحة الواجبات الأمنية فهي زهيدة جدا حيث يقضي رجل طيلة ليلة عمل كاملة في الحراسة بمقابل ثلاثة دنانير فهو مبلغ زهيد جدا نتمنى السيد الوزير الترفيع فيها ونراعي تعبه في فصل الشتاء.

بودي إعادة -لو توفرت يوما ما إن شاء الله الحافلات- خطوط النقل البرية والجوية الأسبوعية لعائلات العسكريين حيث يذهبون لرمادة والقصرين وقبلي، هناك عسكري من قبلي أو من رمادة أو من الجنوب ويعمل في الشمال والعكس بالعكس، على الأقل نوفر لأطفاله فرصة التنقل في العطل لأننا شئنا أو أبينا الأجر الشهري لا يمثل شيئا فضابط سامي يحتوي زيه على نجوم وسيوف ويكون أجر الأستاذ مع إضافة الدروس الخصوصية ضعف أجره، حتى صغار الرتب نفس الشيء لو توفرت إمكانية مساعدتهم على الأقل حيث كان معمول بها في السابق حتى لو مرة في السنة أو في السنتين على الأقل يكون امتيازا ومفخرة للعائلة عندما يعودون في كنف الأمان إلى مسقط رأسهم.

وقعت إضافة منحة للصحة العمومية بعد جائحة كورونا ولكن أتصور أنها غير مفعلة سيدي الفريق بالنسبة إلى الصحة العسكرية بودي التدقيق في الأمر.

بطاقة العلاج كذلك على المستوى الوطني العسكري تصله بعد أربعة أشهر بعد دفعها وأتمنى إيجاد حل لهذه المسألة وأنا على يقين بمقدرة إطارتنا في الصحة العسكرية.

بالنسبة إلى المشاركة في الانتخابات، "l'ISIE" لها ميزانيتها الخاصة بها ولا أعرف لماذا لا يتمتع العسكريون بمنحة فهي لا تحدث بصفة دائمة ولكن لا بأس أن يتمتعوا بمبلغ إضافي.

جرحى العمليات الإرهابية، من توفي رحمه الله ولكن الجريح الذي له نسبة سقوط كبيرة عندما نقدم له رتبة فهذا يعتبر رفعا لمعنوياته ورفع لمعنويات زميله الذي يعمل يعرف أن ورائه مؤسسة لا تفرط فيه وأنا لا أشك في هذا.

العناية بالعسكريين المتقاعدين، في الحقيقة يفرحون بهم في النوادي ويعتنوا بهم في المستشفى العسكري لأن حياته خصصها للمؤسسة العسكرية لا بأس من رد الجميل له.

لو أمكن لدي طلب، أحيانا نجد عسكري عمل في ثكنة ويحن للدخول إليها خاصة في عيد الجيش فلا بأس أن نمكنه من ذلك ليتذكر أيامه ونرحب به.

كذلك العسكريين يحملون السلاح وعندما يقترب موعد إحالتهم على التقاعد يتقدم بمطلب للتمتع برخصة سلاح صيد ويبقى ينتظر سنتين ثم يتم إعلامه بأن المطلب مرر لوزارة الداخلية، هناك رتب حتى عمداء يبقى أربع وخمس سنوات ينتظر فمتى ستمنحه هذه الرخصة هل عندما يفارق الحياة؟ عندما يحال على التقاعد ماذا بقي في عمره. بودنا أن يقع التنسيق مع وزارة الداخلية حول هذا الأمر لكي يتمتع برخصة سلاح الصيد.

هجرة الطاقات الطبية والهندسية التونسية، لدينا أطباء أكفاء نعتز بانتمائهم للجيش وللصحة العسكرية وهذا الشيء الوحيد الذي جعلهم يضحون. لدينا أطباء عالميين لو يفتح عيادة سيتقاضى 20 مرة راتبه لكن يرضى بأجره الصغير إذن لا يجب التفريط فيهم ونمنحهم

قيمة أكثر، أطبائنا ومهندسينا جيدون ولدينا ضباط قادة من النوع الممتاز ونتمنى في الفترة المقبلة الترفيع في رواتبهم ونضع تونس في بالنا ونحافظ عليهم.

نقطة موالية، يتحدثون عن الجيش مثلما استمعت للبعض يقولون أن الجيش يقوم بأعمال أخرى. يجب أن يعرف الجميع أن الجيش هو الاحتياط العملياتي اللوجستيكي للقائد الأعلى للقوات المسلحة ألا وهو الرئيس قيس سعيد الآن. حتى في بعض البلدان الأخرى الجيش يأخذ بزمام الأمور كالنمو الاقتصادي والمسائل الكبرى وجيشنا ليس بجديد عليه، جبل بو قرنين لم يرغب أي مقاول في إنجاز الطريق السيارة فيه وأنجزته الهندسة العسكرية بنصف السعر، طريق رجيم معتوق وتوزر طلب المقاولون أثمانا كبيرة لإنجازه وتمكن الجيش من إنجازه كذلك بنصف السعر.

الجيش قادر صحيح لن نتدخل في عمل غيرنا ولكننا الاحتياط للقائد الأعلى للقوات المسلحة، الاحتياط الأمني وجيشنا يضحي بالغالي والنفيس من أجل تونس إذن عندما يكلفنا الرئيس بمهمة نؤديها ونقوم بها وكل هذا ليس رغبة منا في السلطة ولكن رغبة منا في الأفضل لتونس.

ملاحظة ذكرتها في المرة الفارطة للسيد رئيس الحكومة عندما يقع تعيين عنصرا من الجيش للعمل في مكان مغاير فمثلا ميناء رادس يمثل مشكلة كبيرة وفيه إشكاليات كبيرة ولو قمنا بإرسال قائد إلى هناك عبارة "أسد أكلته الذئاب" مثل الشريط الوثائقي الذي شاهدته، لا بد أن يكون معه مجموعة من العناصر لحماية سير العمل.

هذا ما أستطيع قوله عن الجيش ولا يكفي حديثي عنه وأطمئنكم أنتم في وزارة "noble" وأعرف أنك صارم وهذا ما يتطلبه الوضع وتونس غدا أحسن ويحيا الجيش.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

أردت أن أتناول في نقاشي نقطة وحيدة فقط بحكم الوقت ولكن أستغل هذه الفرصة لكي أتوجه بتحية إلى قواتنا العسكرية المؤسسة الرائدة التي وجدناها في كل المناسبات وكانت عضد وسر أمان هذه الدولة.

أريد أن أتحدث حول نقطة تداولها السيد فتحي وهو دور المؤسسة العسكرية أو الهندسة العسكرية في إنجاز بعض المشاريع وهذه التجربة رأيناها في ولاية الكاف في إنجاز بعض الطرقات والمسالك الريفية التي لم يعرب بعض المقاولين على رغبتهم في الانخراط فيها.

أقول أنه عندما نقيس تدخل الهندسة العسكرية في مسبح البلفيدير وحديقة "Place Pasteur" وأيضا فسقية القيروان، أقول لماذا لا تنقذنا المؤسسة العسكرية في بعض المشاريع المعطلة في ولاية الكاف في مجال إيصال الماء الصالح للشرب في موضوع أو في عنصر سيادي يهم أمننا المائي؟ وطبعا عندما نطالب بهذا فنحن لا نستنقص من قيمة كفاءاتنا المدنية ولكن نريد الإضافة باعتبار أن الماء الصالح للشراب في ولاية الكاف والمشاريع المعطلة التي تكفلت بها بعض العائلات أصبحت لا تنجز في الإبان وفيها تأخير في الإنجاز لمدة تتجاوز أربع سنوات.

إن شاء الله يجد هذا الموضوع الإنصات من وزارة الدفاع وان شاء الله تتوفر لديهم الإمكانية لإنجاز هذه المشاريع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

التحية للسيد وزير الدفاع والإطارات المرافقة له والإكبار إلى مؤسستنا العسكرية مؤسسة الأمجاد، مؤسسة البطولة، مؤسسة الشهداء، هاته المؤسسة التي نعوّل عليها في وقت الرخاء وكذلك في الأوقات التي نشهد فيها بعض التحولات.

وهذا يجرني للحديث عن مسألة مهمة أذن بها السيد رئيس الجمهورية وهي المعركة ضد ترويج وتعاطي المخدرات في تونس التي أصبحت مسألة مقلقة جدا وسأتناول زاوية حساسة.

لما لا يتم التفكير في إحداث مركز لرعاية ومرافقة الشبيبة من الطلبة والتلاميذ الذين وقع التغرير بهم فعوض أن يواجهوا أحكاما سجنية يتلقون تكوينا في المؤسسة العسكرية وبالتالي نكون هنا قد قدمنا خدمة مهمة.

كذلك من الظواهر المنفتحة على السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة وأدعوكم السيد وزير الدفاع إلى التفكير في استقطاب الفئة من 18 سنة فما فوق بالتنسيق مع وزارة التربية كما يقع مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية تمدكم بقائمة في الغرض وعوض أن يفكروا هؤلاء الشباب في اجتياز الحدود خلسة والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر تستقطبهم المؤسسة العسكرية وتكونهم وتعطيهم منطلق مهني يكون ناجحا.

أخيرا، ظاهرة هجرة الأفارقة جنوب الصحراء أصبحت السيد وزير الدفاع مسألة أمن قومي بامتياز لا بد من أن نحللها التحليل اللازم لأنه يبدو أن الظاهر شيء ولكن الباطن نشتم فيه رائحة التنسيق ورائحة تهدد بلادنا وان شاء الله نتجاوزها بسلام والتحية مجددا والإكبار لكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية، لها أربع دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيد الرئيس،

صباحكم جميل كجمال قلوبكم وجمال وطننا الجميل،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وكل الإطارات والقيادات المرافقة،

في البداية تحية إكبار وإجلال لقواتنا الحاملة للسلاح من جيش وطني وحرس وطني والأمن الوطني والأمن الرئاسي.

حيث أستغل هذا الفضاء تحت قبة البرلمان لأتوجه بالشكر إلى كل هاته الهياكل على مجهوداتها وما يتمتعون به من يقظة ومثابرة وعزيمة في المحافظة على أمننا وفي مجابهة كل التحديات وكل المخاطر

وفي محاربة الجريمة والإرهاب وتعزيز مقومات السلم الاجتماعي في بلادنا والدفاع على حرمة الوطن حتى تبقى راية الوطن مرفوعة ورمزا لسيادة الوطن والاستقلال.

كذلك أترحم على أرواح شهداء المؤسسة العسكرية والأمنية ومن هذا المنبر دعوة خاصة السيد الوزير إلى تحسين الظروف الإدارية والاجتماعية لكل حاملي السلاح، إلى كل المنتشرين في الميدان حتى يبقى وطننا العزيز آمنا مستقرا فبدون أمان لا يمكن الحديث عن طمأنينة المواطن ومحيطه.

كذلك بدون أمان لا يمكن الحديث عن الاستثمار والتنمية وبعث رسالة طمأنة للمستثمر الأجنبي والسائح كذلك وتشجيع أبنائنا للبقاء في بلادهم وعدم الهجرة فنحن نعلم أن أكبر أزمة تعيشها تونس اليوم هي هجرة الأدمغة ونحن نعلم أن ثروة البلاد التونسية المادة الشخمة لكن للأسف هذه المادة الشخمة في حالة يأس تام وتهجر البلاد بطريقة مخيفة.

المحافظة على هذه الثروة هي مهمة كل الأطراف وأنتم كمؤسسة ريادية سيدي وقيادية ما هي استراتيجية وزارتكم في هذه المسألة؟ هذه أول نقطة.

ثانيا، تشجيع الشباب على الخدمة العسكرية، الخدمة العسكرية يجب أن تكون واجب ورغبة ومتعة للشباب على عكس ما نراه اليوم فهي بمثابة كابوس وعقاب لدى الشباب، ما هي استراتيجية وزارتكم في هذه المسألة؟

ثالثا، دعم الشراكة مع وزارة التشغيل المهني لتكوين التلاميذ المنقطعين مبكرا عن الدراسة، لا بد أن تكون هناك شراكة كبيرة بينكم وبين وزارة التشغيل سيدي الوزير.

رابعا، ما هي إستراتيجية المؤسسة العسكرية حول تواجد الثكنات العسكرية داخل مناطق العمران وهل هناك خطة لإخراجهم من المناطق العمرانية؟

خامسا، ما هي استراتيجية المؤسسة العسكرية لمجابهة الهجرة الغير نظامية للأفارقة جنوب الصحراء؟

وفي الأخير شكر خاص لقواتنا العسكرية على كل إنجازاتهم في مجال التنمية في كل ربوع البلاد خاصة في ريجيم معتوق ومسبح البلفيدير وحديقة "Place Pasteur".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بن نور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

الكلمة إلى السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والفريق المصاحب من إطارات وزارة الدفاع.

حماية الوطن الحبيب مسؤولية الجميع والجيش الوطني له الجانب الأكبر لحماية الحدود والحفاظ على الاستقلال وقد أصبح لوزارة الدفاع دور كبير في التنمية الاقتصادية بالمساهمة في إنجاز المشاريع الكبرى والتي طال أمد إنجازها وذلك بتدخل مباشر من القائد الأعلى للقوات المسلحة سيادة الرئيس قيس سعيد الذي انطلق في البناء والتشييد هدفه الوحيد والأوحد هو ازدهار هذا الوطن واستقراره وشموخه بين الأمم، فألف شكر لسيادة الرئيس الوطني الغيور ونعده بالعمل والمثابرة والتأييد لكل قراراته.

نقطه أريد أن أؤكد عليها هو تطوير إمكانيات وزارة الدفاع والمساهمة الفعلية في إدخال نقلة نوعية في أسلحة التنصت الإلكتروني والحصول على الأسلحة الحديثة لحماية حدودنا من التجاوزات والانفلاتات والدخول بدون موجب قانوني وبصفة غير شرعية للتراب التونسي خاصة من طرف الأفارقة جنوب الصحراء الذين يتبعون عديد طرق التهريب من طرف تنظيمات عالمية تريد النيل من أمن وطننا واستقراره.

بوصفي نائب شعب عن دائرة جبنيانة والعامرة فإنني أتوجه بنداء لتكثيف مراقبة حدودنا البرية لكي لا يتمكن هؤلاء المهربون المخربون من إنجاح مخططاتهم والعبور إلى أكثر المعتمديات تضررا من ولاية صفاقس معتمديتي جبنيانة والعامرة، فالمواطنون ذاقوا ذرعا من تصرفات هؤلاء الأفارقة ونفذ صبرهم من تجاوزاتهم.

نقطة ثانية أريد التعرض إليها هو أداء الواجب العسكري بالنسبة إلى الشباب لأن له دور كبير في التربية الوطنية الحقيقية، أطلب من المؤسسة العسكرية أن تعيد النظر في أداء الواجب العسكري باعتباره واجبا مقدسا لحماية نسبة كبيرة من شبابنا من الضياع والفساد.

نقطة أخرى وهي الإشراف على عدة أراضي دولية وحمايتها من التعدي والتخريب فهذه الأراضي هي مكتسبات للشعب ويجب حمايتها أسوة بسيادة الرئيس لدورها في النمو الاقتصادي.

إننا اليوم كلنا مع سيادة الرئيس في حرب تحرير الوطن التي يخوضها لكسب معركة البناء والتشييد وبناء الجمهورية الجديدة وإن لوزارة الدفاع دور كبير في بناء وطن حر، منيع، شامخ يستطاب به العيش وتونس ستكون أفضل إن شاء الله والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد حاتم لباوي

مرحبا، شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم،

سأحدثكم وهي ليست المرة الأولى عن المناطق العسكرية المغلقة وأنا ابن القصرين، ابن الشعانبي وسمامة وسلوم وأنتم تعلمون ما معنى الشعانبي وسمامة وسلوم، لن أحدثكم عن ضحايا المؤسسة العسكرية لأنهم أكثر أمانا من الكادحات حيث تخرج امرأة في كل مدة زمنية لجمع الاكليل أو رعاية أغنامها مع ابنها فتارة لغم ينفجر على امرأة كادحة وتارة أخرى ينفجر على الطفل.

تقول لي مناطق عسكرية ممنوعة وتم وضع علامات منع، هل أن هذه العلامات في كل متر أو كل 10 أمتار وبين العلامتين ماذا يوجد؟ فراغات وهل أنك ضامن أن كل امرأة يمكن أن تقرأ اللافتة أو أن كل طفل يعي ما معنى علامة منطقة عسكرية وممنوع الدخول.

سيدي الوزير، طلبنا عديد المرات من خلال أسئلة كتابية ولقاءات مباشرة مع السيد الوزير السابق نزع الألغام، لا يوجد حل إلا نزع الألغام فحتى لو أنك تقوم بتسييج الجبل بالأسلاك الشائكة فالجائع سيدخل لأنه لن يدخل ليمارس الرياضة ولا للفسحة إنما للبحث عن

قوت أطفاله، إذن الحل هو نزع الألغام "C'est le déménage" إذا لم تتمكن المؤسسة العسكرية من ذلك هناك منظمات دولية رأيناها في دول أخرى تدخلت مع المؤسسة العسكرية ونزعت الألغام.

ثم ضحايا الألغام جلهم نساء وجلهم بترت أرجلهم، تأخذ بطاقة إعاقة وجراية لا تكفي حتى للمراهم وأعرف ما معنى من تبتر رجله ويستعمل "prothèse" وتنسى بتلك الجراية، فقد حان الوقت لتمكين الضحايا ومازال عددهم في تزايد من العلاج المجاني المختص في مؤسسات مختصة حتى لو كانت بمقابل فجراية بـ 300 دينار تعتبر زهيدة وهم عددهم ليس بالكثير.

فإذا كان هذا اللغم وهؤلاء المجرمون سببا في قطع أرزاقهم إن لم تقم الدولة بواجبها ونزعت الألغام فهل هو ذنبها؟ إذا لم تنزع الدولة الألغام يجب أن تعطيها جراية محترمة وحين تضع لها ساقا اصطناعية فلا تكون سيئة تتسبب في جرح ساقها يجب تركيب ساق اصطناعية من النوع الجيد ولم لا تكون على حساب المؤسسة العسكرية هذا من واجبكم السيد الوزير، أطفالا بترت أرجلهم في تلك المناطق.

نمر سيدي الوزير إلى الخدمة العسكرية، كنت سأقول إجبارية لكن لا سأحذف كلمة إجبارية وسأسميها الخدمة العسكرية التربوية حتى تدخل المؤسسة العسكرية اليوم مع وزارة التربية ووزارة التكوين المهني ويقع تحديث التكوين في حد ذاته ويتخرج مستقبلا وله شهادة متطورة بعد عام من أدائه الخدمة العسكرية ويدخل سوق الشغل وهنا تساهمون في القضاء على البطالة وفي نفس الوقت تربون الذين حادوا قليلا عن الخط.

وأخيرا لا أمن ولا استقلال ولا تحرر وطني دون تحرر غذائي فما دمنا نجلب الخبزة من وراء البحر مازلنا لم نتحرر فأراضينا عديدة واليد العاملة كثيرة والجيش كثير والأمطار غير منتظمة وأراضي الدولة كثيرة، فازرعوا الأرض وازرعوا أراضي الدولة وانثروا القمح والشعير وساهموا في الأمن الغذائي وحين يصبح خبزنا مزروعا في تونس عند ذلك نتحدث عن الأمن واستكمال التحرر الوطني وتحية لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثمان دقائق.

السيد المختارعبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مجددا بالسيد الوزير المحترم والفريق المرافق له،

سأتحدث اليوم عن الدور الاجتماعي للجيش الوطني ونعرف أن البطالة في هذا العصر عصفت بعديد الدول وكانت سببا في حروب أهلية وأزمات اقتصادية أيضا وتونس التي تعرف نسب بطالة مرتفعة جعلت من ضمن أهدافها واختياراتها الوطنية الكبرى التحكم في هذه النسبة وذلك بتعبئة كل الجهود والإمكانيات المتاحة لتوظيفها وبالنجاعة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. من ضمن هذه الجهود مساهمات عديدة يمكن أن تقوم بها وزارة الدفاع الوطني للوصول إلى الغايات المنشودة من ناحية ولتطوير مؤسسة الجيش الوطني من ناحية أخرى.

كفكرة محورية سوف أتطرق إلى جملة المساهمات التي تدخل في النطاق الاقتصادي وما يمكن أن تعطيه من تطوير لمؤسسات وزارة الدفاع ثم نمر إلى ذكر المساهمات التي يمكن أن تقدمها الوزارة للمجتمع بما فيها التكوين المهني العسكري مع ما لها من تأثير على مؤسسات الوزارة.

أما المساهمات التي بوبتها في المجال التكنولوجي والفلاحي سأعرض من خلالها جملة الجهود التي يمكن أن تتاح للمجموعة الوطنية ككل.

نمر إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الوزارة للمجتمع وتأثيرها على مؤسسات الجيش، نستمع كثيرا سيدي الوزير في المدة الأخيرة عن تشغيل أصحاب الشهائد العليا، هنا يمكن للجيش معاضدة المجهود الوطني زيادة على التكوين المهني العسكري للمدعوين والذي والحق يقال مر بنقلة نوعية في السنوات الأخيرة ومن الشهائد، شهادة انتهاء التدريب المهني وشهادة المهارة وشهادة الكفاءة المهنية المؤهل تقني مهني.

أما بعض الاختصاصات فهي ميكانيك السيارات وكهرباء السيارات ومحركات صنف ثقيل والاختصاصات البحرية أيضا ميكانيكي محرك بحري والقائمة تطول في الخبرات والشهائد التي يمكن أن يقدمها التكوين العسكري.

توظف بطبيعة الحال هذه الفضاءات التكوينية العسكرية لهؤلاء قصد تسليمهم شهائد وتدريبهم على اختصاصات أو تركيز معلومات نظرية التي تلقوها في الجامعات بإحداث مراكز تكوين مهني وطنية جهوية وحتى محلية لفائدة التونسيين المعطلين عن العمل من غير المدعوين ويساهم هذا في الحد من البطالة.

أما في المجال التكنولوجي الذي في رأينا يشكل أبرز الإسهامات للتحكم في البطالة لما له من نظرة مستقبلية ولأن رأس المال في تونس سيدي الوزير ليس المال ولا الموارد الطبيعية وانما العقل البشري والتكنولوجيا واسهام العقل البشري في استنباط طرق ووسائل صيانة يمكن صنعها ونفع البشرية بها.

ففي هذا المجال كلنا نعرف إسهامات الجيوش على مر التاريخ خاصة خلال القرن الماضي في التطور العلمي والتكنولوجي والطبي وذلك بواسطة هيكلة وتنظيم البحث العلمي والتكنولوجي داخل المؤسسة العسكرية والذي فجر طاقات العلوم التطبيقية وخلق ما نراه اليوم أمامنا من أسلحة وتجهيزات وطرق إدارة وتنظيم ولوجستيك وحتى التدريب المهني والتكوين المهني.

وتونس اليوم بما لها من أدمغة وأصحاب اختصاصات عليا يمكن أن يجدوا في المؤسسة العسكرية الإطار الملائم لمزيد تطوير البحوث العلمية الخاصة باستنباط طرق ووسائل عيش وعمل عصرية تتماشى مع بلادنا يكون لنا فيها السبق على البلدان الأخرى وهذا يقتضي بطبيعة الحال برنامجا وطنيا تتعاقد فيه الدولة بمؤسساتها من علم وتربية وصناعة ومن شركات وهذا بالطبع وعلى مدى زمن طويل سيعود على البلاد بالنفع المعنوي والمادي.

أما في المجال الفلاحي فالفكرة التي نفرضها هنا بسيطة ويمكن أن نقول أيضا أن المؤسسة العسكرية لماذا لم يقع إهمالها لأنها كانت مفخرة للجيش الوطني بصفة عامة بعد النجاح النسبي للمشروع الفلاحي ببرج الخضراء والنجاح المنقطع النظير لمشروع رجيم معتوق والذي يعتبر مشروعا فلاحيا اجتماعيا قام به الجيش التونسي ومكن من إحياء أرض قاحلة لا يصدق أنها ستنتج تلك الغلال والخضر والمزروعات وأصبحت منطقة آهلة يستقر فيها جمع من الشباب التونسيين الذي كان عاطلا عن العمل.

هذا النجاح الذي مكن في نهاية الأمر تونس من إحراز الجائزة الأولى لمنطقة الأمم المتحدة في مؤتمر ريو للحفاظ على البيئة سنة

1992. فلم لا السيد الوزير نواصل التجربة في تونس حيث بها ما يقارب -خاصة في منطقة الذهبية ورمادة وربع الجمهورية- 45000 م مربع من المناطق الجافة تمثل ربع مساحة الجمهورية، المشكلة هنا أن المساحة تزداد بفعل التعرية والتصحر وبذلك يمكن أن يحقق هدفا بيئيا وآخر اقتصاديا حيث في المشاريع القادمة سوف تتم استيعاب أصحاب الشهائد العليا الذين يساهمون في البحث عن زراعات تتماشى مع هذه المناطق مروية بمياه مالحة أو حتى يمكن استعمالها دون أن تتعرض إلى التلف من جراء المناخ.

في إطار نظرة شمولية للتنمية من وزارة الدفاع الوطني تستطيع الوزارة إحداث مشاريع مماثلة في منطقة الذهبية ورمادة التي لا تفرق كثيرا عن منطقة رجيم معتوق والمحدث ومن خلال هذه المشاريع تستطيع أن تتحصل هذه المناطق على نصيبها من التنمية والمشاريع التي تدفع إلى تحسين ظروف عيش السكان وفك العزلة عن المناطق الصحراوية خاصة في علاقة بإحداث هذه المشاريع على غرار المحدث ورجيم معتوق.

سيدي الوزير المحترم، سأحدثك عن مسائل جهوية نشترك فيها معا في منطقة رمادة والذهيبة باعتبار وجود أسلاكا نشيطة خاصة في علاقة بالنقل.

أنا سيد الوزير راسلت مؤخرا وزارة النقل بإحداث خط جديد على غرار خط ذهيبة تونس وهذا الخط الذي عليه تنقلات كبيرة وطاقة استيعاب كبيرة خاصة من قبل الأسلاك النشيطة من عسكريين ومدنيين ولكن سيدي الوزير هذه الوزارة لم تحدث هذا الخط الجديد بل بالعكس تذرعت بإحداث دراسات جديدة وإلى غير ذلك ولنا سنة ونحن ننتظر، ندعوك سيد الوزير باعتبارها قضية مشتركة الدعوة إلى وزارة النقل بإحداث خط جديد من رمادة إلى تونس.

مسألة أخرى سيدي الوزير، في علاقة بالصحة العسكرية نحن نعرف أن المناطق الحدودية فيها مشكل عزوف أطباء الاختصاص للعمل في تلك المناطق خاصة في رمادة والذهيبة نتمنى أنه يكون تدخل الصحة العسكرية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال الكرعاني عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد كمال الكرعاني

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس مجلس النواب الشعب،

السيد وزير الدفاع الوطني،

السادة الإطارات المرافقة،

السادة الزملاء،

أرحب بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق،

اسمحوا لي أن أوجه عن طريق سيادتكم تحية لقوات جيشنا الوطني على المجهودات المبذولة في الذود عن حرمة الوطن وحماية حدوده البرية والبحرية.

سيدي الوزير، إن الدور الذي تضطلع به مؤسسة الجيش الوطني في هذه المرحلة التي تقتضي تظافر مجهودات كافة المؤسسات الوطنية ومن ضمنها الجيش الوطني في عملية البناء والتشييد وهنا نشير إلى مشروع المدينة الصحية بمعتمدية منزل المهيري بالقيروان والدور الريادي في ذلك الهندسة العسكرية ونستغل تواجدكم سيد الوزير لمدنا بمختلف المعطيات بخصوص هذا المشروع من ذلك مكونات المشروع وآجال إنجازه.

سيدي الوزير، تجربة الهندسة العسكرية تجربة رائدة ولكم منا كل الدعم والمساندة ومزيد التدخل في إنجاز المشاريع المعطلة.

سيدي الوزير، نسوق بعض المقترحات التي نرتئي بأنه يمكن تحقيقها على غرار بعث أكاديمية عسكرية أو ثكنة عسكرية بمنطقة سيدي سعد بمعتمدية منزل المهيري وذلك لمكانها الاستراتيجي الحدودي الذي يربط بين الجنوب والشمال والساحل ولوجود سلسلة من الجبال وغابات وأرض شاسعة ومنطقة سيدي سعد من أكبر المناطق وسد سيدي سعد كذلك.

بعض الاقتراحات سيدي الوزير مثال الربط الجذري بين الجيش الوطني والتعليم العالي لتطوير نظام جيشنا لكي نصبح من بين الدول المتقدمة خاصة في البحث العلمي.

كذلك نطلب سيدي الوزير، إخراج أغلب الثكنات من أماكن العمران، كذلك منحة المهام الليلية واجب مراجعتها وإيلاء أكثر اهتمام بعائلات شهداء الجيش الوطني.

سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم قليلا من المرونة فيما يخص نقل الأعوان حيث هناك حالات اجتماعية.

وفقكم الله في خدمة تونس والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق،

في البداية لا بد من الإشارة إلى أهمية ما تقوم به قوات جيشنا الباسل في الدفاع عن حرمة الوطن وسيادته وخاصة أمام الخطر التكفيري والإرهابي ولا بد من التذكير أيضا بالتضحيات الجسام التي قام بها جيشنا ووحداتنا الأمنية البطلة في تصديه الشجاع بمعية أبناء بن قردان الأشاوس وماجدات بن قردان في ملحمة 7 مارس المجيدة في سنه 2016 حين التفوا مع قوات جيشنا والحقوا الهزيمة بالمعتدين والدواعش فانتحروا على أسوار مدينة بن قردان في فجر 7 مارس 2016 وتصدوا في ذلك اليوم بصدور عارية وبشجاعة نادرة لقوى الردة والظلام.

داعش في تلك المرحلة خسرت معركة بن قردان بعد انتصارات في مدينة الموصل العراقية وفي مدينة الرقة السورية وفي مدينة سرت الليبية وعديد المدن التي أسقطتها ورفعت فيها راياتها في ظرف وجيز فكانت معركة بن قردان المعركة الفاصلة التي كسرت شوكة الظلاميين وشوكة داعش وبدأ الانحدار منذ تلك المعركة.

لا يمكن أن يتشابه اليوم بالأمس حين كان أنصار فجر ليبيا يتصدرون المشهد السياسي في تونس بعد ركوبهم على ثورة الحرية والكرامة مدعومين من أكثر من جهة فتم في تلك الفترة تقسيم البلاد وتفكيكها ويتنزل القرار الجمهوري عدد 230 المؤرخ في 29 أوت 2013 والمتعلق بإعلان المنطقة الحدودية العازلة في هذا الإطار وأمضى على هذا القانون للأسف من وصل إلى رئاسة البلد بـ 7000 صوت في حين

اليوم يترأس البلاد رئيس جمهورية التف حوله عموم شعبنا بملايين الأصوات في تفويض واضح وصريح ولتلك الأسباب نأمل أن تتم مراجعة حجم هذه المنطقة العازلة اليوم من راس جدير إلى مشهد صالح في عمق يتجاوز أحيانا أكثر من 50 كيلومتر من أراضي اشتراكية للرعي وتربية الماشية وأراضي خاصة لتعاطي نشاط الزراعة والفلاحة وأصبحت اليوم هذه المنطقة الشاسعة تمثل طوقا على أبناء بن قردان في أراضي ظلت لسنين مصدر رزقهم وقوتهم الوحيد.

السيد وزير الدفاع، جزء كبير من الأراضي التونسية بمعتمدية بن قردان بقيت للأسف خارج الساتر الترابي وتستغل اليوم من قبل الجانب الليبي وهي أراضي عروشية تونسية يطالب أهلها اليوم أمام امتداد سنوات الجفاف وضيق المجال للقطيع وتربية الماشية بضرورة الانتفاع بها أمام حاجة الماشية لها.

الأراضي الخاصة سيدي الوزير بجهة العذيبات، بأم الشراكات، بالمقيسم، بجدلاوين، بناظور رواق، بالسطلة، بالمقرون، بصليصل، بالجرميات، كلها سيدي الوزير أراضي خاصة واليوم أهلها يطالبون بحقهم في استغلالها وإقامة مشاريع فلاحية فيها وحرية تنقلهم وإقامتهم عليها والوصول إليها. اليوم يكاد يكون شاقا وأحيانا غير سهل للتعقيدات المشروطة التي تفرضها المنطقة العازلة.

جزء كبير سيدي الوزير، من الرعاة يتم التعدي عليهم من قبل العسكريين وترحيلهم وجعل قطعانهم تائهة في الصحراء وكذلك صعوبة الوصول إليهم في حالات المرض والتغيير الفجئ لأن في هذه الأماكن أحيانا يتعرض الراعي إلى اللدغ أو إلى مرض مفاجئ وبالتالي يجب التنقل إليه أحيانا حتى في ساعات الليل وهذه المنطقة تمنع الدخول في ساعات الليل.

محاصيل زراعية للأسف من قمح وشعير في هذه السنة وفي سنوات ماضية تركت دون حصاد نظرا إلى تواجدها في أراضي خاضعة للمنطقة العسكرية مما يجعل التحرك والإقامة فيها صعبة ومقلقة وخاصة في فتره الليل.

السيد وزير الدفاع، طالبنا في عديد المناسبات وآخرها الزيارة التي أداها السيد وزير الدفاع الوطني صحبة السيد وزير الداخلية في الاحتفال بملحمة 7 مارس 2024 الفارط وكان هناك عدد من الأهالي الذين حضروا الاجتماع المضيق مع السادة الوزراء وطالبوا بضرورة مراجعة مساحة هذه المنطقة وحصرها على شريط حدودي ضيق لا يتجاوز عرضه 5 أو 10 كلم في أقصى الحالات من راس جدير إلى مشهد صالح حتى يتسنى لصغار الفلاحين ومربي الإبل والماشية استغلال أراضيهم على الوجه الأمثل لأن عددا كبيرا منهم تضرر ويطالبون الآن بتعويضات على الضرر الذي لحقهم من جراء هذا الإجراء الذي للأسف في تلك الفترة لم تتم استشارتهم فيه ولا الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية نشاط الجهة الذي يرتكز أساسا على تربية الماشية.

أيضا سيدي الوزير، جزء كبير من الأراضي التونسية للأسف بقي خارج الساتر الترابي والمساحة تتوسع من 3 كلم إلى 6 كلم وهي أراضي في طول أكثر من 150 بقيت للجانب الليبي ونخشى أن يتحول هذا الساتر الترابي بعد مدة إلى حد طبيعي وتبقى الأراضي التونسية خارج الاستغلال...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني وكافة الوفد المرافق له من الإطارات السامية لوزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية،

بداية باسمي وباسم كافة أعضاء كتلة الأحرار نتوجه بكل الشكر والتقدير للمؤسسة العسكرية لما تبذله من مجهودات في عدة قطاعات. مجهودات غير محدودة لجيشنا الوطني حتى تبقى تونس العزيزة آمنة ومستقرة وحتى تظل الراية التونسية مرفوعة في كل شبر من بلادنا رمزا للسيادة والاستقلال.

في البداية أردت أن أعرج على الدور الأول للوزارة من حماية الحدود واعطيتمونا في السنة الفارطة في الحقيقة بسطة على برنامج حماية الجنوب الشرقي وهو برنامج كامل انطلق من سنة 2018 ويتواصل في قسطه الثالث اعتقد في هذه الفترة. نعول عليكم من خلال هذه التجربة في الحقيقة حتى تكون هناك تجربة مماثلة وتتسع للحدود الغربية ولن أرجع على الوضع في علاقة بالهجرة غير النظامية، لقد قدم زميلي يوم أمس بحضور السيد وزير الداخلية تشخيصا في الحقيقة مرعبا لما يوجد حاليا في عديد الجهات وفي جهة صفاقس والعامرة وجبنيانة، نعرف أنكم على اطلاع بذلك وهناك مجهودات أكيد من وزارة الداخلية لكن هذا مجهود وطني وأمن قومي ونعول على جيشنا الوطني أن يكون حاضرا وأعرف أن المراقبة في الفترة الأخيرة تجاوزت المعابر لتشمل أكثر الحدود لكن أكيد يجب أن يكون التنسيق موجودا بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني ونعول عليكم في هذا.

النقطة الثانية التي تشهد بها تونس بأكملها مستوى الخدمات الصحية لوزارة الدفاع، خدمات صحية ممتازة لمسناها حتى في أزمة الكوفيد لكن الجميع يتحدث عن المستشفى العسكري بتونس، أنا من جهة صفاقس وكنا استبشرنا والجنوب بأكمله حقيقة، استبشر بالمستشفى العسكري الجامعي بمدينة صفاقس لقد رصدت الاعتمادات والحمد لله في السنة الفارطة، أنا على الأقل أواكب عن كثب هذا المشروع أعرف أن هناك قليل من التعطيل في توظيف الأطباء وكنا حتى ساهمنا في حملة تحسسية على مستوى مستشفيات الحبيب بورقيبة والمستشفيات الجامعية بصفاقس حتى يلتحقوا بهذا المستشفى ونتمنى أن تكون هناك رسالة طمأنة حول انطلاق هذا المستشفى وأعرف إن شاء الله سيكون في القريب.

النقطة الثالثة التي أردت التطرق إليها هي الشراكة، في الحقيقة كأستاذ جامعي سابق ومدير مخبر بحث كانت لي بعض الشراكات في مشاريع بحث مع مركز البحث العسكري وأعرف أن هناك خصوصية لهذا المركز للعمل في الجانب العسكري لكن نتمنى أن يكون هناك أكثر دفع في الحقيقة ثم هناك العديد من المشاريع الموجودة على مستوى الجامعة العمومية التي يمكن استغلالها وتوظيفها من المؤسسة العسكرية التي لها في الحقيقة عديد الخبرات التي يمكنها أن توظف خاصة من خلال تقديم سيادتك للمهمة تحدثت أن الصناعة العسكرية هي "Axe stratégique" لوزارة الدفاع.

اسمح لي سيدي الوزير سأختم بشأن محلي، لقد تقدمت بمراسلة في إطار معاينة الأراضي الدولية في جهة معتمدية صفاقس الغربية هي الحقيقة متكونة من الأحياء الشعبية التي تفتقد إلى العقارات وفي إطار البحث عن العقارات كان هناك عقاران وقدمت مراسلة في هذا، عقار في طريق المطار واد الشعبوني ويمكن أن أوافيكم بعدد الرسم وهو تابع

للوزارة ومنطقة أخرى بطريق المحارزة التابعة لديوان المساكن العسكرية، قدمنا سؤالا في هذا الإطار قصد التدقيق والتأكد ونحن دائما نريد أن تبقى صورة المؤسسة العسكرية ناصعة إن كانت هناك إمكانية معرفة المشاريع المستقبلية ويتم الاعتناء بقطعتي الأرض على مستوى طريق المطار واد الشعبوني وعلى مستوى طريق المحارزة وصارت حادثة أخيرا في طريق المحارزة نحن بودنا إعادة توظيفها وهدفنا هو البحث لتركيز مشاريع تنموية ومعتمدية صفاقس الغربية التي فيها أكثر من 120 ألف ساكن ليس فيها مركب ثقافي وكل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بجيشنا العظيم وعلى رأسه السيد الوزير وكافة الطاقم المحترم.

أنا من طبعي لا أكتب ولا أعد ما سأقوله وفي بعض المواقف يعجز اللسان. هل تعرفون يا سادتي الكرام أن الوزارة الوحيدة والقطاع الوحيد الذي لم يلحقه شيء هو جيشنا العظيم الذي لم أسمع قط بأن فيه فساد وحتى إذا كان موجود فهو شاذ والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

ماذا سأقول ومن طبعي لا أعرف المجاملة والكذب والنفاق لكن الإنسان حين يوضع للتقييم يجب أن يكون ذلك بطريقة علمية وموضوعية وعقلانية ويا ليت لو تنسج كل إطاراتنا التونسية على منوالكم يا سادتي الكرام.

سيدي الوزير، ساعدوا هذا الرجل الوطني السيد الرئيس وساندوه ونحن سنظل معه حتى الموت ليس من أجل شخصه بل من أجل تونس وشعبها.

سادتي الكرام، بالفعل يعجز اللسان يا سيدي الرئيس على التعبير على جيشنا الذي له فعلا عبر التاريخ العديد من المواقف الوطنية الحاسمة وبهذه المناسبة أترحم على جميع شهداء مؤسستنا العسكرية وكذلك الأمنية وكل شهداء تونس الأبرار. لهذا سيدي الوزير إذا أردنا إنجاح تونس بالفعل فنحن نعرف أن جيشنا ليس من الجيوش الانقلابية وهذا ما استنتجناه حتى في أيام الثورة منذ تاريخ 17 ديسمبر 2010 وكانت السلطة على مرمى حجر من الجيش التونسي والحمد لله جيشنا وكفاءاته نعرفه كما يعرفه العالم ككل ولهذا فلنستغل هذه الكفاءات وهذه الوطنية يا سادتي الكرام ويا سيدي الوزير لصالح تونس.

وأنا من المواطنين الذين يحبون عسكرة كل شيء وخاصة الشركات التونسية الكبيرة ومنشآتنا التي ستدفع باقتصادنا مثل شركة فسفاط قفصة ونتحدث عن هذا لأن لنا فيكم ثقة ولأننا نعرف أن تونس بدون رجالها الوطنيين على جميع المستويات في أي إدارة، بدون الجيش وبدون الداخلية لن ننجح لنضع اليد في اليد فتونس بخيراتها، تونس قادرة على أنها تكون من ضمن صفوف الدول المتقدمة، تونس لا تستحق هذه المكانة احموا حدودنا.

ويا سيدي الوزير ملف أفارقة الصحراء وأنتم تعرفون الدواليب وما تخطط له المنظمات الإرهابية العالمية والصهيونية والشعب التونسي على دراية بهذا سيدي الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

سيدي الرئيس، خمس دقائق لقد أخذت وقت الزميل طارق الربعي وقد قدمنا ورقة في ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد ياسين مامي نتمسك بالوقت الذي يقدم لنا، لكم ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الدفاع الوطني،

مرحبا بك وبكل الوفد المرافق،

في البداية أريد أن أحيي عبركم الضباط السامون، الضباط، ضباط الصف، الجنود، الأعوان المدنيين المباشرين والمتقاعدين، الذين يعملون صباحا مساء في الصحاري وفي الجبال وفي البحر وفي الثلج والحر دون كلل ولا ملل بجدية وانضباط وكما يقول المثل "كي تحك الركب كل واحد يعرف شكون بوه" "واحنا ماكثر حكان ركايبنا " ولم نجد إلا الجيش.

السيد وزير الدفاع الوطني، أريد الحديث معك في ما يتعلق بالسياحة، منذ سنوات ونحن نتحدث عن تطوير السياحة في تونس وأرى أن لدينا مجال كبير جدا ومهم جدا لتطوير السياحة من خلال جزرنا ونحن في تونس لدينا عديد الجزر وأغلبها مناطق عسكرية بعد الاستعمار تقريبا مثل جالطة وزمبرة وزمبرتة وديماس والعديد من الجزر وأغلبها كانت معتقلات للمستعمر وبعد الاستعمار ومنذ أكثر من 60 أو 70 سنة ولازالت إلى حد الآن نعتبرها مناطق عسكرية ممنوع زياراتها وممنوع الصيد فيها وممنوع أي شيء أخر فهل مازالت لدينا تهديدات؟

السيد وزير الدفاع، إن أغلب الوجهات للجزر في العالم مثل اليونان "الميكونوس" وجزر "المالديف" و"كابري" و"ايبيزا" نجدها جزرا تمثل اليوم الوجهات العالمية الأولى في العالم يرتادها الناس وجزرنا تمت معسكرتها واليوم نريد أن نحلم في المستقبل ونحلم بالكبير ونفكر في مشاريع استراتيجية، يمكن أن تغير منوال السياحة وتكون فرصة لجلب الاستثمارات خاصة أننا نتحدث بأن المرحلة القادمة هي مرحلة البناء والتشييد، فرصة بما أن هذه الجزر مازالت غير مهيئة فيمكن أن نقوم فيها بتصور شامل يمكن أن تكون لسياحة المؤتمرات وسياحة الاسترخاء والعزلة وهي قادرة على استقطاب نوعية مهمة من السياح الذين يدرون العملة الصعبة والأثرياء القادرين على تحريك سياحتنا.

حان الوقت أن نعرف كيفية استغلال هذه الجزر على الوجه الأمثل وتدخل في الدورة الاقتصادية وقادرة حين نرى جزرا أخرى في العالم و"Pays-Bas" بهذه المناطق تجعلنا نتحسر على جزرنا لأننا لا نستغلها أحسن استغلال ويمكن أن نغير بها صورة البلاد ونتحدث كل عام عن ما تدره السياحة من عملة صعبة ولكن فرصة أن نفكر في المنوال السياحي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

أردت أن أبدأ مداخلتي بالـ "reconnaissance" فقد أصبح يعرفني الشعب التونسي حين يجب الشكر يجب قول ذلك.

المؤسسة الوحيدة في تونس التي تحظى بثقة الشعب التونسي على مر السنين ثقة لم تتراجع ولم تهتز، الثقة التي زادت كل ما تعهد الجيش التونسي بملف، إطفاء الحرائق، في الكورونا فرق صحية عسكرية توغلت في الأرياف والمرتفعات الجبلية والمناطق الحدودية المعزولة، في القيروان وجندوبة وسليانة وقبلي وأجرت التلاقيح وآخرها مسبح البلفيدير الذي كان مشروعا متروكا ومنسيا وعرقل على مر السنين وحين تسلمه الجيش التونسي رأيناه في أبهى حلة، مسبح بمواصفات عالمية وهنا نطلب من السيد وزير الدفاع أن تتقدموا أنتم بمقترح في مسك كل المشاريع المعطلة ويكفينا من مشاكل هروب المقاول والصفقة العمومية غير مثمرة ويتولاها الجيش مادام قادرا ونحن على ثقة في الجيش التونسي وعلى رأسه القائد الأعلى للقوات المسلحة السيد قيس سعيد وهنا يتبين حقا التوازن ما بين 90% التي أحرزها في الانتخابات والثقة في الجيش التونسي.

السيد الوزير، أما بعد كنت أتمنى لو كان بجانبكم السيد وزير الشؤون الخارجية والسيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة العدل وكنت أتمنى لو كانت هذه الجلسة العامة مغلقة لماذا؟ لأني أنا بنت دولة وأعرف أن الأمور ونواميس الدولة ومواضيع الأمن القومي لا تدار على مرأى ومسمع العلن، كنا نتمنى لو كنا في لجنة ونتحدث دون تخويف الشعب التونسي ودون أن نعطي الموضوع أكبر من حجمه ولا أن نفسح المجال لمن يصطادون في الماء العكر والمنظمات الحقوقية والمنظمات العالمية التي يقلقها وضع الأفارقة جنوب الصحراء، أنا أقول لها تحدثي عن غزة وفلسطين فأمننا القومي لا يباع ولا يشترى ولا يقايض بالحقوق والحريات.

السيد الوزير، اليوم أقول "la situation est alarmante" اليوم حين أرى إفريقي يتكلم وكلنا أفارقة وأتحدث عن الهجرة الغير نظامية حتى لا يقولوا فيما بعد كلنا أفارقة فأنا أعلم ذلك ولكن اليوم لدينا مواطنين تم الاعتداء عليهم وأراضي دولية وأراضي الزيتون مغتصبة ومنتهكة على مرأى ومسمع من الجميع، كما أن هناك أموالا وتحويلات بالمليارات فمن وراء أفارقة جنوب الصحراء؟ من وراء سيناريو التوطين في تونس؟ أنا كلي ثقة أن من يريدون رؤية سيناريو 48 في تونس أقول لهم لن تمروا مادام جيشنا التونسي ومادام الأستاذ قيس سعيد لن يمروا لأنه حتى وزارة الداخلية مشكورة كان لها تدخل من جمر وحار على مستوى ولاية أريانة وتونس وتم حقا انتزاع المخيمات ورأينا التدخل الأخير من مدير إقليم قرطاج في مندوبية الشباب والرياضة كيف أخرج الأفارقة يعني سبع سنين وهم يأكلون ويشربون من مال الشعب ولا أحد تفطن لهم إلا حين انعقدت مجالس الأمن القومي، مشكور السيد وزير الدفاع وأتوجه لك لإعادة طرح الموضوع بكل حزم فغير طبيعي فنحن نتحدث اليوم عن محكمة ومصحة في داخل المخيمات، مخيمات 22 ومخيمات 19 وأين نحن في كل هذا؟

يريدون إنشاء دولة داخل الدولة أقول لهم لا فهذا صعب جدا لدى التونسيين الذين ليسوا كأي جنسيات، نحن فخورون بذواتنا وبجيشنا التونسي وحقيقة فخر المؤسسة التونسية بأكملها.

سيدي الوزير، رجاء هناك معطيات لا يمكن تقديمها أمام الكاميرا، في الحقيقة نود جلسة مع السادة نواب صفاقس لكي يشرحوا لك الوضع بحذافيره لأنهم شهود عيان قبل أن يكونوا نوابا فنحن خرجنا من رحم هذا الشعب وحين نتحدث فلأننا كلنا في نفس السفينة وقائدها السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد حتى نخفف عليه الضغط يجب أن نكون جميعا اليد في اليد وشكرا مشكورين جدا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد علي بوزوزية

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والإطار المرافق له،

السيد الوزير، لدي مداخلتان فقط، زهير الكحلي ابن دوار هيشر هو عريف أول، زهير الكحلي استشهد بتاريخ 5 نوفمبر 2014 في دشرة نبر في الكاف في الحافلة التي صارت فيها عملية إرهابية هو وخمسة من زملائه. اتصل بي والده ووالدته وعائلته تعيش ظروفا اجتماعية قاسية. كنت راسلت في 2017 وزارة الدفاع وراسلت السلطة الجهوية لتحسين الوضع الاجتماعي وهذا الشهيد زهير الكحلي صديق الدراسة سابقا وحين استشهد كانت زوجته حاملا وقد ذهبت في حال سبيلها ولكن بقي أبواه إلى حد الآن مصدومين من العملية التي صارت ومن وفاة ابنهما وقد حاول والده عدة مرات الاتصال بوزارة الدفاع لمقابلة أي مسؤول ولم تسنح له الفرصة لكن ما أؤكده لك أن أبويه يعيشان ظروفا اجتماعية قاسية وهو شهيد الوطن وجاء من مدن الغبار من دوار هيشر، إذن نطلب أن تتم مساعدة عائلته.

النقطة الثانية سيدي الوزير ونتمنى أن تتدخل فيها بصفة شخصية لأننا تحدثنا فيها في العام الفارط ولم نتقدم كثيرا في الملف ونود حلحلة الملف بصفة نهائية وهو ملف اجتماعي أكثر منه قانوني.

لدينا أرض السياري فيها أكثر من 60 أو 70 دار أي عدة منازل هي بجانب ثكنة واد الليل والمنطقة فيها ضباط وأمنيين وحتى إطارات يعني أنهم اقتنوا أراض هناك وتم تشييد المساكن بعد الثورة ولكن ما يقارب عشر سنين دون كهرباء ولا ماء ولا شبكات تطهير وفي آخر مرة قاموا بمراسلة وزارة الدفاع لتمكينهم من مثال موقعي.

المهم أن كل الاجراءات تامة والولاية على علم بكل شيء، فنود سيدي الوزير حتى المنازل التي فيها إشكال وقد تعهدوا بعدم بناء الطابق العلوي وتعهدوا أنه لو كان هناك نافذة مطلة أو أي مصدر قلق للثكنة سيتم غلقه وهم عائلات محدودة الدخل يعني طبقة متوسطة وغير معقول هدم ديارهم بعد أن بنوها ولا أتصور وزارة الدفاع ستفعل هذا وقد مر على انتظارهم سبع سنوات وقد كبر أبناؤهم وأصبحوا يدرسون ومنذ 2017 وقبل ذلك دون كهرباء ولا ماء وأقسم بالله دون مبالغة هم في منطقة مفتوحة فقد تواجد الخنزير في منطقتهم ولا يمكن للبلدية أو أي سلطة جهوية بالولاية أن تتدخل وتزويدهم لا بالماء ولا الكهرباء إلا بموافقة وزارة الدفاع.

إذن استغرق الموضوع وقتا كبيرا وأكبر عمل إنساني أن نجد صيغة لا أكثر ولا أقل، أكيد هناك مخرج وصيغة وإن أردتم إجراء بحث أمني حول هؤلاء المواطنين أو مثلا تطلبون منهم عدم بناء الطابق العلوي، المهم أنهم تعبوا بما يكفي وكبر أبناؤهم وهم دون كهرباء ولا ماء

ويشرون الماء من الشاحنات في حين أن المنطقة تبعد 6 كيلومتر عن العاصمة وشكرا سيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، خمس دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور،

يمكن انطلاقا من الشبه السيد الوزير ذكرني بالسيد وزير الفلاحة السابق السيد عبد المنعم بالعاتي وهذه فرصة لنقدم الشكر للمؤسسة العسكرية التي أعطت وزراء مثل السيد عبد المنعم بالعاتي، ربي يوجهه خيرا فقد نقصت المقاهي والهروب من المؤسسات والإدارات وهذه أيضا فرصة لأشكر الحكومة السابقة المتخلية فمن اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد.

وكالعادة نطلب أن تكون بعض المهمات في جلسات سرية وليست علنية على غرار الدفاع والرئاسة والداخلية تبعا لحساسيتها وأنها أمن قومي.

أشكر العقلية بالاعتراف بالجميل لوزارتكم الموقرة، وزارة الدفاع الوطني لفائدة أعوانكم أحياء كانوا أم أمواتا في ظل نكران الجميل بالوزارات الأخرى وهرسلة المبلغين على الفساد والطرد كما بلغني مؤخرا مديرة عامة في وزارة تستعمل الشاحنات والأعوان لجمع البطاطا من حقلها الخاص والعون الذي عنده ذرة وطنية ذهب للتشكي للسيدة الوزيرة التي تم إعفائها مؤخرا قالت له "اعمل عين ترا وعين ما تراش" وبعد يومين تم إعفاؤه، هذا لا نراه في المؤسسة العسكرية فهي مؤسسة جدية تأخذ بعين الاعتبار كل "دقيقة وشقيقة" وتحللها ولدينا عديد الملفات المقبورة وأيضا تبييض الفساد.

أود أن أطلب من وزارتكم تركيز إطار عسكري في كل مكان في تونس فيه "ريحة تعكعيك" في المطارات وفي الموانئ في كل ما فيها "كل ووكل" وخاصة في "Tunisair" بحيث فقدنا الثقة في الهياكل الرقابية بتونس ومعظمها حاشا الشرفاء هي في حد ذاتها مفسدة وتقوم بتبييض الفساد وتطرقت في مواضيع أخرى إليهم وسأذكرهم بالأسماء لأنه قد جف حلقي حيث هناك تفقديات تبييض الفساد وهذا طلب ملح للمؤسسة العسكرية وقد خسرنا مليارات.

كذلك لم لا إحداث كلية طب عسكرية ومرحبا بكم في المهدية سنوفر لكم الأرض ونسخر كل جهدنا ويقع تفادي النقص الحاصل في الإطار الطبي في المستشفى الجامعي الطاهر صفر بعد أن كان الوزراء السابقين أيديهم خفيفة على الإمضاء لتمكين الأطباء من الهجرة، وهذه دعوة وإن شاء الله سيأتي وزير الصحة فمن يريد أن يغادر بعد أن درسته بلاده وعلمته وله كل الحق حتى يحسن وضعيته المالية لكن يجب أن يستقيل وليس عبر الإلحاق، إذا أردت المغادرة للخارج تفضل ولكن تستقيل وتترك مكانك لغيرك ولكن السيد الوزير يده خفيفة وأصبحنا نشكو نقصا في الإطارات الصحية والطبية وبقينا في المعاناة وهذه دعوة للمؤسسة العسكرية مشكورة بإحداث كلية طب عسكرية لكنها موجهة للمدني.

كذلك في الشأن الاجتماعي عائلات الشهداء كما قال الأخ وفيما يخص الرخص تمنحها البلديات "للي يسوى والي ما يسواش" وبالمحاباة وليس بعزيز علينا ولا نصل للشهداء مثلا عسكري بترت يده أو رجله فلا نريد أن يكون راتبه الشهري عبارة عن منة أو منحة بل نمكنه من رخصة يعمل بها طوال عمره.

كذلك لدينا منطقة في المهدية برج الراس وهي أجمل مكان في المهدية هي منطقة عسكرية بكل لطف نريد مراجعتها.

كما أود أن أشير أنه لا بد من فتح الملفات المقبورة المتعلقة بالملفات الجبائية ولم لا إحداث قسم بمصالح استعلاماتكم يعنى بمصالح الجباية والاستخلاص بما في ذلك الجباية من الديوانة التونسية.

كذلك إرجاع "الرافل" والقضاء على قلة الوطنية.

كذلك عديد التقارير الرقابية المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية أثبتت أن بعض سفاراتنا بالخارج عشش فيها الفساد دون أن تحال إلى وكيل الجمهورية مما يعد تسترا على الفساد ونطلب تدخل المؤسسة العسكرية في العاملين بالسفارات بالخارج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدات والسادة الزملاء الأفاضل في مرحلة ثانية نمر إلى النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والساده النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم جميعا ومرحبا بكم في يوم جديد من العمل والأمل.

نلتقي اليوم لمناقشة مهمة الدفاع الوطني مستحضرين بكل فخر الدور المحوري الذي يطلع به جيشنا الوطني برا وجوا وبحرا في الدفاع عن سيادة تونس وحمايتها. قواتنا المسلحة تقدم التضحيات الجسام مدركة أن شرف الحياة لا تثبته إلا دماء الشهداء الذين ارتقوا دفاعا عن هذا الوطن العزيز.

لقد خاض الجيش الوطني بمختلف تشكيلاته معارك وملاحم وطنية أثبتت انتمائه الصادق لتونس وحدها والتزامه الدائم بحماية الشعب وأرضه وفي ظل التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم تبرز ضرورة تطوير المؤسسة العسكرية وتعزيز قدراتها ليس فقط في المجال الدفاعي بل أيضا من خلال دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

إن تحويل جزء من الدور الوظيفي للجيش إلى مساهم مباشر في الاقتصاد الوطني لا يقلل من مهامه الدفاعية بل يعزز من مكانته كدعامة لاستقرار الوطن وازدهاره.

نحن نؤمن بأن فتح الطريق أمام المؤسسة العسكرية لتلعب دورا أكبر في الاقتصاد من خلال المشاريع الاستراتيجية والصناعات العسكرية وحماية الموارد الطبيعية سيساهم في خلق فرص تنموية جديدة ويعزز استقرارنا.

السيد الوزير،

زميلاتي زملائي النواب،

لا يمكننا الحديث عن تضحيات جيشنا دون استحضار المعارك البطولية التي خاضها الشعب وقواتنا المسلحة ضد الإرهاب في جبال الشعانبي والمغيلة والمعركة الحاسمة في بن قردان التي سطر فيها

التونسيون ملحمة من الوحدة والبطولة مجسدين أسمى معاني التضحية والفداء، هذه الملاحم ليست مجرد صفحات في تاريخنا بل هي دليل حي على انتماء جيشنا الوطني وشعبنا لهذا الوطن واستعدادهما الدائم للدفاع عن أمنه واستقراره.

وإذ نعرب عن دعمنا المتواصل لهذه المؤسسة فإنه يتحتم علينا جميعا أن نعمل من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لتعزيز جاهزيته وتحديث تجهيزاته إلى جانب الاستثمار في توسيع مساهماته في الاقتصاد الوطني، هذه الرؤية الشاملة تضمن التوازن بين مهامه الدفاعية ومساهماته التنموية وتجعل من جيشنا قوة لا غنى عنها لتونس أمانا وازدهارا.

تحيه إكبار وإجلال لأبطالنا الذين يذودون عن تراب تونس ويصونون كرامتها بدمائهم وتضحياتهم أجدد شكرنا للجميع.

ونمر الآن إلى نقاش ميزانية مهمة وزارة الدفاع الوطني وهذا النقاش سيشمل تدخلات السيدات والسادة النواب أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وننطلق في هذا النقاش بإسناد الكلمة للسيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء والزميلات من الغرفتين،

نرحب بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

في ظل التحديات الراهنة تمثل وزارة الدفاع ركيزة أساسية في حماية حدود الوطن وصون سيادته والدفاع عن مكتسباته، فقد أظهرت وزارة الدفاع قدرات عالية في التصدي للتهديدات المستجدة مما يعكس مدى الكفاءة العالية والانضباط الذي يتمتع به إطارات وأعوان الوزارة.

ونحن نناقش ميزانية وزارة الدفاع الوطني لسنة 2025 فإننا ندرك أهمية تخصيص الموارد اللازمة لدعم هذه الوزارة الحيوية لتمكينها من مواصلة دورها في الذود عن الوطن وحماية حدوده وأمنه الداخلي، فقد أثبتت تجارب السنوات الماضية الحاجة المستمرة لتحديث القدرات سواء في مجال التدريب أو التجهيزات المتطورة لمواكبة التحولات السريعة في مجال الدفاع الوطني والأمن.

كما لا يفوتنا توجيه جزيل الشكر والتقدير لكافة إطارات وزارة الدفاع الوطني من قيادات وأفراد على تفانيهم في أداء واجبهم الوطني حيث يجسدون أسمى معاني التضحية والوطنية فبفضل انضباطهم وسرعتهم في إنجاز المهام الموكلة إليهم تمكنت وزارة الدفاع من تحقيق إنجازات واضحة وملموسة تعكس مدى الالتزام لحماية هذا الوطن العزيز، شاهدنا كيف تحول حال المسبح البلدي في أيام قليلة وأضفى جمالًا على المنطقة في حين لاحظنا مأساة مسرح سوسة ومأساة ملعب المنزه وغيره ولذلك نطلب من مؤسستكم الموقرة المساهمة في عملية البناء والتشييد من خلال:

- إحداث الديوان الوطني للتنمية العسكرية والمدنية الشاملة والمكتملة،

- إحداث الهيئة الوطنية للتصنيع العسكري،

- الاستفادة من القوات المسلحة في مجال التعليم والتدريب المهني وتوسيع مجال نشاطها بالتنسيق بين وزارة الدفاع والتربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي،

- المساهمة في إنجاز المشاريع الكبرى في البنية التحتية،

- تعميم تجربة رجيم معتوق ليشمل دائرة حوض غدامس وإصلاح الهناشير مثل الشعال والنفضة وغيرها والعمل على إحياء الأراضي الدولية واستصلاحها وتوزيعها على أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل أو استغلالها في إحداث الشركات الأهلية.

نثمن انحياز المؤسسة العسكرية في العديد من المراحل التاريخية الدقيقة التي مرت بها البلاد لإرادة الشعب وخاصة إبان الثورة و25 جويلية.

تحية إكبار وتقدير لهذه المؤسسة الوطنية العريقة التي لها مكانة في قلوب التونسيين والتونسيات.

الرحمة للشهداء وتحيا تونس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نورس الهيشري، لها ثلاث دقائق تفضل.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بكافة الزملاء في البرلمان،

والله أود أن أقول ما أجمل البرلمان اليوم وما أجمل الزي العسكري في هذا البرلمان.

سأقول كلمات شعرية للجيش التونسي:

يا جيش تونس يا رمز الفداء

تضحي بروحك في سبيل النداء

صامدون في وجه كل اعتداء

تحمون الوطن بكل إباء

أبدأ كلمتي اليوم بالترحم الصادق على أرواح شهدائنا الأبرار من الجيش التونسي الذين قدموا حياتهم الغالية فداء للوطن وحماية لأمنه واستقراره، لقد كان هؤلاء الأبطال مثالا للوفاء والتضحية وسطروا بدمائهم تاريخا من الشرف والعزة لتونس.

سيدي الوزير، أقف اليوم أمامكم في هذا البرلمان معبرة عن أسمى آيات الشكر والامتنان لقواتنا المسلحة التونسية التي تمثل نموذجا في التضحية والولاء للوطن.

إن الجيش التونسي هو دعامة أساسية لاستقرار البلاد وحامي سيادتها، قد أثبت عبر تاريخه انحيازه الدائم للمصالح الوطنية العليا.

نحن كشعب تونسي نثق بجيشنا ثقة لا حدود لها وندرك حجم التضحيات التي يقدمها رجال ونساء القوات المسلحة في سبيل حماية أمننا وسلامتنا. إن هذه الثقة العميقة لم تأت من فراغ بل هي نتيجة لانضباط مهني والتزام المؤسسة العسكرية بقمة الشفافية والولاء للوطن والشعب دون انحياز إلى أي سياسة.

سيدي الوزير، ومن منطلق هذه الثقة الكبيرة أود أن أقترح اليوم توسيع دور الجيش التونسي ليشمل مجالات التنمية الوطنية.

وفيما يتعلق بمسبح البلفيدير وما تعرض له من إهمال وخراب وعلى غرار أيضا رجيم معتوق، أتشرف أنه تم إشراف الجيش التونسي عليه، لقد أثبت الجيش التونسي للمرة الألف قدرته الفائقة على

العمل بإنتاجية عالية وبتخطيط دقيق مما يجعل منه شريكا مثاليا في مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل الأراضي والتوسع الزراعي والاستثمار في القطاعات المتجددة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال لحمر، له خمس دقائق.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وبالإطارات المرافقة له،

مرحبا بجميع الزملاء النواب،

سيدي الوزير، تعتبر وزارة الدفاع من أهم الوزارات السيادية بالدور الموكول لها بالدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، كما نشيد بدور جيشنا الوطني وبنجاحاته المتتالية في مقاومة الإرهاب والمتربصون بأمن بلادنا فهو دائما يمثل درعًا حصينًا للوطن وللمواطنين، حيث كان الحامي الأول للشعب ومكتسباته في جميع المراحل الحارقة التي مرت بها بلادنا، فتحية لحماة الوطن على كل شبر من أرض تونس.

سيدي الوزير، أتقدم إلى هذه المؤسسة العتيدة ومن خلالكم ملتمسا مزيد المرونة في التعامل مع فلاحي الجنوب من تطاوين وبن قردان تلك الربوع المتاخمة للحدود، حيث أن أغلب مربي الإبل والماشية هناك يعانون الويلات من توافق أزمات الجفاف وغلاء الأعلاف وانعدامها أحيانا.

وكما تعلمون سيدي أن ذلك الساتر الترابي الذي أحدث إبان انعدام الأمن في الشقيقة ليبيا متوازيًا مع حدودنا بتراجع يضاهي مسافة من 3 كيلومتر إلى 6 كيلومتر أحيانًا وصحراء الظاهر والبرمة التي تعد منطقة عسكرية عازلة وشملت هذه الأماكن كميات طيبة من الأمطار السنة الفارطة وهذه السنة مما جعلها تستقطب هؤلاء الفلاحين الذين يستصدرون تراخيص من مصالحكم للدخول إليها مما جعلهم عرضة إلى تضييقات شديدة وصلت أحيانا إلى حجز وسائل نقلهم.

السيد الوزير، هؤلاء الفلاحين يجدون ضيما في بلادهم وقد أثبتوا أنهم سندا رئيسي لجيشنا الوطني وكلنا نتذكر أحداث ملحمة 7 مارس 2016 بين قردان أين كان أهل الجنوب عزلا في الصف الأول مع قواتنا العسكرية.

سيدي الوزير، كلنا نعي المقاربة الأمنية وخطر الإرهاب الذي يتربص ببلادنا ومحاربة التهريب والتجارة الموازية وكل هؤلاء المربين هم أيضا من دعائم التنمية والاقتصاد في بلدنا، فإننا نلتمس من سيادتكم سيدي الوزير ومن جميع مصالحنا العسكرية إضفاء مرونة أكثر في التعامل مع هؤلاء الفلاحين مع مزيد التحري عند إسناد رخصة للدخول لهذه المناطق.

سيدي الوزير، نظرا إلى ما لقيته عملية صيانة مسبح البلفيدير من صدى واستحسان، فإني أود إبلاغ صوت زملائي بالمجلس المحلي ببئر لحمر من ولاية تطاوين أين توجد بناية عتيقة على ملك وتصرف وزارة الدفاع الوطني تسمى بالبرج مشيدة في بدايات القرن الماضي تضاهي مساحتها قرابة 1000 متر مربع بها بئر تقليدية وناعورة استخراج مياه وتوجد مدرعة هناك من زمن الحرب العالمية. يقترحون على سيادتكم ترميمها بحكم أنها مغلقة منذ زمن وجعلها متحفا عسكريًا على غرار ما هو موجود بمارث يستقطب الزوار ويعرّف أجيالنا الشابة والقادمة بعلاقة هذه المؤسسة وبتاريخ جيشنا الوطني وبالتالي تعزيز الأبعاد التنموية لهذا الصرح.

عشتم وعاش جيشنا الوطني ودمتم ذخرا ودرعًا لهذا الوطن وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي معالي، له سبع دقائق.

السيد فتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي وزير الدفاع الوطني،

المرافقون الأجلاء،

تحية إجلال وتقدير لمنتسبي الجيش الوطني رجالا ونساء المرابطين على عقيدة الوطن والتضحية والإيثار.

إن الجيش الوطني ما فتئ عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية بالبلاد من شمالها إلى جنوبها وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر بالمشروع الذي أنجز برجيم معتوق من ولاية قبلي، هذا المشروع الذي أسس لحياة جديدة للمواطنين استقرارًا وكرامة وعيشًا كريمًا.

سيدي الوزير، مآثر جيشنا لا تحصى ولا تعد ولعل آخرها وليس آخر المسبح الذي أنجز في وقت قياسي وجيز بفضاء البلفيدير، كما لا يفوتني أن أذكر بمحافظة وزارتكم على نفس العقيدة منذ نشأتها إلى يومنا هذا في مختلف الظروف والمراحل التي مرت بها بلادنا.

إن المؤسسة العسكرية بحرفيتها وحيادها تعطينا المثل والنموذج لبقية الوزارات التي يجب أن تنسج على منوالها، لقد كانت وزارة الدفاع وما تزال وستظل الدرع الحامي للوطن وقد برهنت على ذلك من خلال محاربتها للإرهاب دون هوادة.

إن سمعة المؤسسة العسكرية نالت إعجاب ورضا الأطراف الخارجية من خلال مساهمة جنودنا وكوادر المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الأمن والسلام في العديد من الدول وقد نالنا الشرف أن نحظى بأعلى التشريفات من المنظمات العالمية.

سيدي الوزير، لنا مناطق عسكرية مغلقة في العديد من جهاتنا لذلك أرجو أن تجدوا حلا لهذه المسألة باعتبار أن بعض المواطنين يعيشون مما يجنونه من هذه الأراضي وليس بعزيز سيدي الوزير على قواتنا العسكرية أن تجد الحل الملائم لهؤلاء مع المحافظة على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وما من شك أن الوزارة بالإضافة لمهمتها الأصلية يمكن لها أن تلعب أدوارا أخرى كمقاومة الانحراف وذلك من خلال التفكير في إدماج شبابنا في الخدمة العسكرية بطريقة أو بأخرى.

سيدي الوزير،

الوفد المرافق لكم،

نريد من مؤسستكم المحافظة على عقيدتكم الوطنية ومواصلة التدخل الفعلي والعملي في مسار التنمية ولعلي أذكر هنا مشروع المحدث بمعتمدية الفوار من ولاية قبلي وأرجو أن تتواصل هذه الإنجازات في مختلف ولايات الجمهورية.

إن المكانة التي تحظى بها المؤسسة العسكرية تجعلها قادرة على الانفتاح على كل المؤسسات وخاصة منها السيد الوزير التربوية فماذا لو قامت الكوادر من حين إلى آخر بزيارة المدارس والمعاهد والكليات والقيام بمحاضرات أو لقاءات مع هذه الشريحة التي ستكون مستقبل البلاد.

بالنسبة إلى تكوين الجنود سيدي الوزير، أرجو أن لا يقتصر الدور على الجانب العملي والعملياتي ليتعدى إلى التكوين الثقافي حتى ما إذا عاد رجل الجيش إلى البيت يسعى إلى زرع القيم الوطنية والانضباط والتنظم والتنظيم ولئن تخلت بعض المؤسسات عن هذا الواجب أو قصرت في ذلك فإن المؤسسة العسكرية قادرة على سد هذا النقص.

نرفع لكم نحن أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم أخلص عبارات التقدير والاحترام والإجلال ونظرا إلى الخدمات التي تقدمها الوزارة أرى من الضروري أن يرفع من ميزانيتها مواكبة للتغييرات العلمية والمعرفية ونظرا للوضع الجيوسياسي والعالمي الغير مستقر.

سيدي الوزير، أرجو من حضراتكم لفتة كريمة للمستشفى العسكري بقبلي وأنتم أعلم بوضعيته.

شكري وتقديري لكل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف رتبهم ووظائفهم.

دمتم درع الوطن الذي لا يلين، دمتم حماة للوطن وللمواطنين ورحم الله شهداء المؤسسة العسكرية وشكرا على حسن إنصاتكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي، له ست دقائق.

السيد بلقاسم يعقوبي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الدفاع الوطني،

السادة والسيدات الضباط والضباط السامون،

السادة النواب،

مرحبا بكم جميعا،

في بداية كلمتي أترحم على كل شهداء المؤسسة العسكرية الذين سالت دماءهم في سبيل الوطن.

كما أتوجه لكل الضباط السامون والضباط وضباط الصف والجنود بالتحية والاحترام لما يقومون به من عمل جبار في سبيل الوطن والبلاد والعباد وحماية كل مؤسسات الدولة والحفاظ على رايتها ومكتسباتها. وبهذه المناسبة أتوجه إلى سيادة وزير الدفاع الوطني للوقوف بجانبهم وتشجيعهم وتحسين وضعياتهم المادية بالمنح والترقية العسكرية والعناية بعائلات الشهداء والجرحى والوقوف بجانبهم ماديا ومعنويا والترفيع في منح الجنود المتطوعين للخدمة العسكرية لأن جيشنا الوفي هو ركيزة البلاد وحاميها وحامي مؤسساتها ومنشآتها صناعيا وفلاحيا وسياحيا وبحريا وقد ساهم في الاقتصاد الوطني للبلاد بالعمل والمثابرة والحراسة والوقوف ليلا نهارا من أجل الأمن والأمان للمواطن التونسي.

سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم انتداب العملة المدنيين بالمؤسسة العسكرية في سلك البناء والنجارة والحدادة ما يسمى بالعمل الجيني.

ثانيا، تعميم ورشات التكوين المهني لأبنائنا المنقطعين عن الدراسة وخاصة أبناء المؤسسة العسكرية.

سيدي الوزير، الرجاء من سيادتكم ترحيل الأفارقة إلى بلدانهم في أقرب الآجال لأن الشيء لم يعد يطاق لما رأيناه من فساد في ممتلكاتنا وفي فلاحتنا بمدينة صفاقس مما وصل بهم الأمر حتى إلى الاعتداء على الغير بالكلام الغير اللائق على المواطنين.

وفي الختام، أهدي التحية إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة وإلى كافة الأسلاك العسكرية جوا وبرا وبحرا.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر، عاش جيشنا الوفي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الان للسيدة النائبة المحترمة زكية المعروفي، لها خمس دقائق.

السيدة زكية المعروفي

سيدي الوزير،

السادة الضباط السامون،

زملائي من المجلسين،

بصراحة أنا اليوم مسرورة جدا لأنني سأناقش معكم مهمة وزارة الدفاع فلا يوجد تونسي اليوم لا يكن لها الاحترام والتقدير اللازم، فالجيش صور للوطن.

نترحم على شهداء الوطن من العسكريين وأبلغ أنا شخصيا فائق احترامي لكل جندي في كل ثكنة في الجمهورية التونسية، الناس التي تربط الليل بالنهار ذودا على تراب تونس العزيزة.

لكن سيدي الوزير لدي سؤال سأتوجه به لكم، هل ثلاثة دنانير خاضعة للضريبة يعني 2595 مليم يمكن أن تكون منحة عمل لأي عسكري يبيت في "قريتا" أو في "poste avancé"؟ هل هذا أجر عادي أو "remuneration" بالنسبة إلى العسكري؟ وهل أن منحة 75 دينار في ثلاثة أشهر يعني 25 دينار شهريا كحد أقصى يمكننا تسميتها منحة إنتاج لرجال الجيش و180 دينار لضباط الصف؟ هذا السيد الوزير يتطلب مراجعة ولو حتى صغيرة.

المستشفى العسكري الذي نضرب به المثل، اليوم المستشفيات العسكرية تبقى مستشفيات مركزية والعسكريين في الجهات يضطرون أحيانا أن يأخذوا أبنائهم لإجراء فحص لدى طبيب خاص ولا يتم استرجاع إلا 7 أو 10 دنانير من مصاريف العلاج واليوم أصبحت تثقل هذه المصاريف كاهل العسكريين سواء كانوا المباشرين أو المتقاعدين.

كل هذا يتطلب مراجعة وهناك العديد من الأدوية " hors nomenclature" يجب النظر فيها أو تمكين العسكريين من الانخراط في منظومة "CNAM" على الأقل لاسترجاع المصاريف.

ضرورة التشجيع على أداء الخدمة العسكرية وإعطاء الأولوية في الانتداب لمن أدى واجبه الوطني وذلك لتعزيز روح الانتماء لهذا الوطن العزيز والخدمة العسكرية مهمة ومهمة جدا وقد ساعدتنا في عديد المراحل لبناء الدولة وتفعيل آلية تمكين الإدماج الآلي للشباب المنقطعين عن الدراسة في منظومة التكوين والتدريب المهني حسب الفئات العمرية لإنقاذهم من الجريمة والانحراف والهجرة الغير شرعية وإعدادهم لسوق الشغل.

وفي إطار دعم مكانة وزارة الدفاع صلب هياكل الدولة وجب التذكير بالدور الهام الذي تلعبه وزارة الدفاع في التصنيع العسكري وضرورة النهوض بهذا المجال الذي سيدعم تونس وإشعاعها على المحيط الخارجي وذلك من خلال تعصير قدرات التصنيع داخل المؤسسة العسكرية باعتماد الشراكة مع القطاع الخاص ودعم الكفاءات الوطنية.

سيدي الوزير، وجب اليوم التفكير الجدي في الضيعات الدولية كهنشير الشعال وضيعة النفيضة و"OTD" ماطر وكل "les OTD" وغيرها من الدواوين التي تصبح تابعة للضيعات العسكرية تحت إشراف إدارة الضيعات العسكرية للمحافظة على ثروة البلاد من الاندثار.

وفي الأخير، عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الناجي عبد المؤمن، له دقيقتين.

السيد الناجي عبد المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

سيدي الوزير والوفد المرافق لكم نرحب بكم،

سيدي الوزير، لكم مني كل الشكر والتقدير لتواجدكم معنا تحت قبة البرلمان،

سيدي الوزير، أنا النائب الناجي عبد المؤمن من الجنوب التونسي من معتمدية حزوة الحدودية، أتوجه بالشكر إلى الجيش الوطني المتواجد بحزوة لتفانيه وجديته في حماية حدودنا الوطنية رغم صعوبة مهامهم نظرا لقسوة المناخ وصعوبة التنقل وامتداد الصحراء يتنقلون في الأمطار والرياح ليلا ونهارا.

الرجاء من سيادتكم مزيد التحفيز في المنح الصحراوية وتمكينهم من الآليات التي تضمن لهم العمل الجيد لتسهيل تنقلهم في الصحراء.

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير إلى المؤسسة الوطنية وشكرا، عاشت تونس حرة أبد الدهر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد مراد البرقاوي، له دقيقة.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني وبالوفد المرافق له،

الوقت دقيقة لا تكفي.

تتمحور مداخلتي في سؤالين سأقوم بطرحهما على جانب سيادتكم،

هل هناك تنسيق بين جيشنا الوطني ووزارة الصحة ومنظمة الهلال الأحمر التونسي لإدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية، حيث أن المهاجرين عند دخولهم التراب التونسي بصفة غير شرعية لا يشكلون فقط تهديدا للتراب التونسي بل يمكن أن يشكلوا تهديدا صحيا في غاية الخطورة، فغياب المعلومة عن وضعيتهم الصحية يضع صحة المواطن التونسي على المحك.

السؤال الثاني، ما هي نسبة تقدم دراسات إحداث المدينة الطبية الأغالبة بالقيروان بمعتمدية منزل المهيري؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق ثم نعود.

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وثلاثون دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية
مهمة الدفاع الوطني

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وخمسة وثلاثون دقيقة)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إذن سأحيل الكلمة الآن إلى السيد جاب الله بن صالح، له أربع دقائق فليتفضل.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السادة النواب بالغرفتين مرحبا بكم،

سيدي الوزير وجميع الإطارات العليا للجيش الوطني العزيز، مرحبا بكم في قبة البرلمان ونحن فخورون كنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم بكم ونعتز بجيشنا الباسل.

سيدي الوزير، أنا كنائب عن ولاية قبلي الحدودية لن أخوض في ميزانية مهمة وزارة الدفاع فهي دائما ضعيفة وفي حاجة إلى زيادة.

سيدي الوزير، نحن لا ننسى ما قدمته الوزارة من شهداء من أجل صيانة أمن بلادنا، لا ننسى تأمينها لجميع المراكز الحيوية في الولايات في أصعب الأوقات، فشكرا لكم.

سيدي الوزير، نوجه أسمى عبارات الشكر للوزارة وللكفاءات التي تعج بها لما قدمته من خدمات، لقد جعلت الصحراء خضراء من خلال مشروع رجيم معتوق والمحدث الذي هو الآن في طور الانجاز. وعلى رأس هذه الكفاءات في ولاية قبلي السيد فائز رجب من الكفاءات التي ساهمت في إنجاز مشروع رجيم معتوق والآن في مشروع المحدث.

سيدي الوزير، مهما تحدثنا عن جيشنا لن نعطيه حقه لما يقدمه لنا، فشكرا لكم.

سيدي الوزير، طلبات وألح عليها سيدي الوزير:

- التحفيز الجيد لبواسلنا خاصة في الولايات الحدودية بالذات ولاية قبلي،

- التحفيز من خلال المنح سواء كانت المادية منحة الصحراء، منحة المناخ القاسي ومنحة الحماية لحدودنا.

وكذلك وضع على ذمة بواسلنا جميع الآليات الحديثة لتقوم بالعمليات الاستباقية في أحسن الظروف.

نطلب من سيادتكم سيدي الوزير، ضرورة التنسيق مع جميع الوزارات من أجل تبني جميع المشاريع سواء كانت مشاريع معطلة أو مشاريع جديدة لأننا نكن لكم ثقة لا حدود لها أولا في صيانة المال العام وثانيا في سرعة الانجاز.

سيدي الوزير، نرجو منكم دائما الترفيع في الانتدابات في الجيش الوطني، أولا لأنه الدرع الواقي للوطن وثانيا هو أساس التربية

والاستقامة، يعني بصفة عامة هو من يصنع الرجال وقادر على الحد من التطرف والانحراف ومقاومة الجريمة.

سيدي الوزير، سؤال، هل الولايات الحدودية في الإقليم الخامس وخاصة ولاية قبلي وتطاوين ومدنين ممنوع عليهم المستشفيات الجامعية والعسكرية؟ المستشفى الوحيد في الإقليم الخامس هو في قابس وهذا المستشفى تنقصه الإمكانيات سواء الآلات أو الأطباء، لذلك نرجو إحداث مستشفى جامعي في الولايات يكون شامل للإقليم الخامس وهذا من خلال التميز الإيجابي والتوازن بين الجهات.

دمتم عزة لتونس وفخر لنا والحصن الحصين للوطن الحبيب.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علي الحسومي بيولي، له ثلاث دقائق.

السيد علي الحسومي بيولي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الدفاع وكافة الإطارات المرافقة له،

السيدات والسادة النواب من المجلسين،

أتوجه أولا بتحية إجلال وتقدير لقواتنا العسكرية التي تعمل بتفان في ظروف دقيقة لحماية سيادة الوطن وتأمين حدوده وأمام التحديات الأمنية المتصاعدة نطالب الوزارة بخطة طموحة لتطوير المؤسسة العسكرية سواء بتعزيز التجهيزات أو بتأهيل الكوادر العسكرية لضمان جاهزية قواتنا لمواجهة مختلف التهديدات التي تمس الأمن القومي.

سيدي الوزير، أود التأكيد على أهمية انخراط وزارة الدفاع في دعم التنمية في تونس وبالخصوص في ولاية تطاوين التي تمثل عمقا استراتيجيا لتونس.

إننا بحاجة لخطة واضحة تستثمر في إمكانيات المؤسسة العسكرية من هندسة عسكرية لدفع المشاريع الكبرى خاصة الزراعات المروية وزراعة الزيتون بصحراء تطاوين والتي أثبتت نجاحها في السنة الماضية بفضل المخزون المائي الهام المتوفر بالمنطقة.

كما نأمل أن تساهم الوزارة بفعالية أكبر في حماية الحدود الجنوبية لتطاوين عبر تكثيف الجهود للحد من التهريب الذي يستنزف اقتصادنا الوطني ويفتح الباب أمام تهديدات أمنية خطيرة.

نطمح لأن تكون المؤسسة العسكرية شريكا أساسيا في مسار البناء والتشييد وفي تعزيز الأمن الغذائي بولاية تطاوين وتونس عامة بما يخدم استقرار البلاد وأمنها القومي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي العماري، له دقيقتان.

السيد فتحي العماري

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الدفاع المحترم والوفد المرافق،

في البداية تحية وطنية صادقة لأمجاد هذا الوطن العزيز ولعل ملحمة 7 مارس بن قردان والتي برهن فيها أبناء جهتي بصدور عارية جنبا إلى جنب مع حماة الوطن تظل منارة مضيئة للروح الوطنية العالية لهذه الأرض الطيبة. غير أنه من الجدير بالذكر السيد وزير الدفاع الوطني أن الإجراءات الأمنية والعسكرية المتمثلة في الساتر الترابي والمنطقة العازلة والتي نقدر فيها عاليا التصورات الأمنية والعسكرية منارة مضيئة للروح الوطنية، فقد ضيقت على أبناء الجهة من الفلاحين بالخصوص سبل التنقل وحالت دون الوصول إلى المراعي والقطيع.

السيد الوزير، هذه الإجراءات المعقدة أصبحت كابوسا يؤرق وضع الفلاحين فالرجاء من سيادتكم النظر السريع من خلال زيارة ميدانية لتدارس الوضع الترابي والوقوف بشخصكم الكريم على هذا الوضع الذي أرّق الفلاحين من مربي الماشية في الأراضي الاشتراكية والخاصة.

المجد والخلود لشهداء الوطن، عاشت تونس حرة مستقلة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين عكروت، له أربع دقائق.

السيد نور الدين عكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

في البداية تحية إجلال وتقدير لقواتنا العسكرية المرابطة على الحدود للذود على حرمة وطننا العزيز.

السيد وزير الدفاع الوطني،

تحية شكر وتقدير لكافة منتسبي المؤسسة العسكرية على ما يقدمونه لوطننا العزيز في مجابهة الكوارث والنجدة وإنجاح الامتحانات الوطنية والاستحقاقات الانتخابية وتشريف تونس في البعثات الأممية في نشر السلم في كل بقاع العالم.

سيدي الوزير، ولاية مدنين حصن دفاعي من الجهة الشرقية لبلادنا ونحن سعداء بذلك وخير دليل التحام مواطنينا بين قردان مع قواتنا الأمنية في ملحمة 7 مارس في دحر الإرهاب والتطرف ولكن سيدي الوزير نرجو منكم تبسيط الإجراءات لدخول المنطقة العازلة باعتبارها مصدر عيش عديد المواطنين.

كذلك أهالي جرجيس يطالبون بتفعيل قرار نقلة الثكنة العسكرية لجيش البر من الجهة الساحلية إلى المنطقة القريبة وتمت معاينتها من قبل المصالح المعنية، هذا المطلب ملح حتى تتمكن جرجيس من جلب الاستثمار والتنمية وذلك باستغلال العقار حيث تم نقل ثكنات عسكرية في عديد الجهات بالجمهورية وجرجيس طالبت وتطالب بحل هذا الملف وسيكون له أثرا إيجابيا على المنطقة.

والمجد للشهداء والعزة لتونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي زويدي، له ثلاث دقائق.

السيد الجمعي زويدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة النواب الأفاضل،

سيدي وزير الدفاع، أرحب بكم وبالمرافقين الكرام الذين هم معك،

أود في البداية أن أعبر عن تقديري العميق لجهودكم المبذولة وعملكم الدؤوب في خدمة الوطن والمواطنين. أنتم السد المنيع للأمن والاستقرار، أنتم الأبطال الذين تؤمنون حياتنا في ظل التحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد بلدنا.

تحيا رجالات تونس الثابتة،

تحيا رجالات تونس الصامدة،

تحيا رجالات تونس الأبية،

تحيا رجالات تونس التي لا تعرف الخوف،

تحيا رجالات تونس التي لا تقبل المواجهة إلا وهي مقبلة،

تحيا رجالات تونس المتواجدة في البر وفي الجو وفي البحر،

تحيا رجالات تونس التي لا تقبل الشهادة إلا وهي واقفة،

تحيا رجالات تونس التي سقت دمائها الزكية هذه الأرض الطاهرة لتؤمن لي ولأبنائي ولكم ولأبنائكم عيشا كريما.

سيدي الوزير، أستسمحك أن أسمي وزارة الدفاع التونسية بوزارتنا لأننا صدقا كلنا جنود احتياط صغارنا وكبارنا ونسائنا ورجالنا تحت إمرة وزارتكم في كل وقت وحين للذود على هذا الوطن العزيز.

سيدي الوزير، أود أن أرى في ميزانية 2026 لوزارتنا عنوانان أساسيان وترصد لهما التمويلات الكافية:

أولا البحث والتطوير، أود أن تستثمر وزارتنا في البحث والتطوير خاصة في مجال التسليح والتكنلوجيا لنعزز من قدرات الدفاع الوطني ونعطي لبلادنا ميزة الاستراتيجية.

ثانيا في التدريب والتطوير، أيضا نود أن تستثمر بلادنا في مناهج تدريبية متطورة لنمنح قوة أكثر لقواتنا المسلحة وتكون جاهزة لكل الأزمات التي يمكن أن تأتي لأنه صدقا وضع إقليمي معقد والأحداث فيه تتحرك بشكل مخيف ونريد أن يكون دائما جيشنا جاهز في كل الحقبات وفي كل المناسبات الصعبة.

ختاما، حمى الله تونس وأمنها، تحيا تونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم يوسف البرقاوي، له خمس دقائق.

السيد يوسف البرقاوي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الدفاع الوطني والوفد الكريم المرافق،

لا شك أن لا كلمات ولا عبارات تفي حق مؤسسة الدفاع الوطني وتضحيات جيش تونس الوطني المناضل والمكافح. لا شك أن الإجماع والالتفاف الشعبي وارتياح التونسيين ودعمهم اللامشروط لجيشنا الوطني بعد نيشانا وراية نصر يحملها ضباطنا وجنودنا البواسل يفخر به التونسيين ويزيد في عزيمة وانضباط وشجاعة وجدية جيشنا كلما تعلق الأمر بمهمة دفاعية أو مهام بناء وتشييد.

لقد حان الأوان لنولي مؤسسة الدفاع الوطني وجيشنا الوطني حقه وأن نزيد في دعمه على جميع المستويات ماديا ومعنويا ولوجستيا وعتادا وعنصرا بشريا نوعيا وغير ذلك.

إن الملاحم العظيمة التي كان الجيش الوطني عمودها الفقري في مكافحة الارهاب في الجبال وفي التخوّم وفي أقاصي المناطق وتصديه الحازم والعملي لكل المحاولات لانتهاك سيادة هذه البلاد أو تهديد شبر من أرض الوطن.

ولعل ملحمة بن قردان في ذات مارس 2016 التي أصبحت تدرس في الأكاديميات العسكرية ومراكز بحث الاستراتيجية السوسيولوجية والسياسية والجيوسياسية تؤكد بكل معنى بالحجة الدامغة أن مؤسسة الدفاع الوطني وجيشنا فخر لتونس ومثال يحتذى به بالمنطقة ونجمة تشع في سماء العالم.

السيد الوزير، ملاحظات قصيرة أوجهها إلى السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ولكم السيد الوزير والوفد المرافق الكريم، إن الاستنزاف الحاصل في صفوف جيشنا وقواتنا المسلحة تتطلب خطة كاملة واستراتيجية موجهة لتطوير عتاد وإمكانات المؤسسة العسكرية وتوسيع إعداد العنصر المنتمي لها.

العناية الجادة والحازمة والأكيدة بمراكز البحث والمساهمة الحقيقية والنوعية لمراكز البحث والبحث العلمي بالمؤسسة الدفاعية.

إعادة النظر في أجور الضباط والجنود وكامل العنصر البشري لمؤسسة الدفاع لإيفائهم حقهم ومجهودهم الوطني المشرف والمجهد.

تقبلوا مني سادتي كل عبارات الاحترام والاعتزاز بهذه المؤسسة الوطنية العتيدة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن العبيدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني،

مرحبا بكافة الوفد المرافق له،

رحم الله شهداء الوطن،

في البداية سيدي الوزير، أود أن أتقدم لكم ولكافة قواتنا العسكرية بجزيل الشكر كما أثمن مجهوداتكم الجبارة في خدمة وحماية الوطن.

السيد الوزير، بداية أقترح تحسين ظروف العسكريين من تقديم للدعم اللوجستي والمادي ومن تحسين أجورهم لما يعكسه من أهمية وأثر على الأداء العسكري وتقديرا للتفاني والتضحيات المقدمة من طرف جنودنا البواسل.

كذلك العسكريون يتعرضون لضغوط كبيرة بحكم ظروف عملهم ولذا فان تحسين ظروفهم يساعد على تخفيف الأعباء المالية مما يمنحهم وأسرهم حياة كريمة واستقرارا نفسيا.

السيد الوزير، الآن آتي إلى جهتي القصرين وهنا أتساءل لما لا يتم استعمال كاميرا مراقبة بهاته الجبال حتى يتسنى كشف الخلايا الإرهابية؟ كذلك لما لا يتم تشجير الجبال والمناطق المتضررة من القصف مما يساهم في إعادة الحياة إلى هذه الأراضي التي تضررت نتيجة العمليات العسكرية؟

السيد الوزير، أهم نقطة وهي مزيد تمشيط الجبال من الشعانبي إلى السلوم فسمامة وغيرهم ونزع الألغام وهو الأهم والمهم فنساؤنا تموت في كل مرة وتعاد، الى متى؟

كذلك فتح المناطق العسكرية المغلقة فهذه المناطق والجبال هي ملاذ ومصدر عيش العديد من العائلات وقوتها اليومي.

المجد والخلود لشهداء الوطن،

عاشت تونس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أنهينا النقاش العام بالنسبة إلى السادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، نرفع الجلسة وقتيا لمدة عشرين دقيقة لتمكين السيد الوزير والفريق المرافق له من إعداد الردود التي ستتم في حدود ثلاثين دقيقة.

إذن لكم استراحة السيد الوزير لمدة عشرين دقيقة لإعداد الردود.

شكرا نرفع الجلسة وقتيا.

(كانت الساعة منتصف النهار)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الدفاع الوطني

(كانت الساعة منتصف النهار وعشرون دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة فليتفضل.

السيد وزير الدفاع الوطني

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة نواب الغرفتين الأفاضل،

أود في البداية وتفاعلا مع مداخلات جميع السادة النواب الأفاضل وقبل الإجابة على عديد الأسئلة، أود أن أجدد عبارات الشكر والامتنان التي تليق بمستوى التقدير الذي تولونه للمؤسسة العسكرية والاهتمام العميق بالمشاغل والحرص على دعم إمكانياتها بما يعكس حجم الثقة والرضا والارتياح التي تحظى بها لدى الشعب التونسي وكافة المواطنين بالداخل وبالخارج. وهو ما يحثنا بنفس القدر على المضي قدما في تحقيق ما يصبوا إليه السادة النواب من خلال كافة مكونات الشعب التونسي.

وقد تمحورت تدخلات السيدات والسادة النواب حول العناصر التالية يمكن أن نلخصها كما يلي:

حماية الوطن وتعزيز مناعته والحفاظ على مقدرات المجموعة الوطنية،

العنصر الثاني مساهمة المؤسسة العسكرية في بلورة حلول تنموية مستنبطة وإسناد المجهود التنموي الوطني،

المحور الثالث ايلاء العنصر البشري بالمؤسسة العسكرية الرعاية اللازمة وهذا تجلى من خلال عديد المداخلات من السادة والسيدات النواب المحترمين،

كذلك انفتاح المؤسسة العسكرية على المحيط الخارجي سواء من خلال تعزيز التكامل مع تدخلات مختلف الهياكل العمومية والارتقاء بآفاق التعاون الدولي العسكري في كنف السيادة الوطنية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

ثم المحور الخامس والأخير تدخلات آليات العمل التي لعل أبرزها الارتقاء بالجوانب التشريعية والتنظيمية لنشاط المؤسسة العسكرية.

وسأتولى كذلك الردود على بعض المسائل التي أثيرت بمناسبة تدخلات السادة النواب الأفاضل، إذن ستكون جملة هذه النقاط المحاور الجامعة لعناصر اجابتي على مداخلاتكم السادة النواب الأفاضل.

بخصوص العنصر الأول تم في إطار السعي إلى الارتقاء بمشهد حماية حدود الوطن وتعزيز مناعته والحفاظ على مقدراته العمل على تغطية المجال الجوي التونسي حيث تم اقتناء منظومة رادارية متكاملة الوظائف متكونة أساسا من أربع رادارات بمناطق مختلفة من الجمهورية التونسية ومن المنتظر تركيز كذلك رادارات أخرى يعني في شهر ديسمبر 2024.

على مستوى الحدود البرية تم تركيز منظومة مراقبة إلكترونية برية وكنت تعرضت إليها في مداخلتي الأولى، إذن منظومة مراقبة إلكترونية برية على الشريط الحدودي بالجنوب الشرقي تتكون من منظومة مراقبة إلكترونية محمولة ومتنقلة تم تركيزها منذ سنة 2019 ثم منظومة إلكترونية هي في الجزء الأول من راس جدير إلى الذهيبة بقيمة 40 مليون دولار، ثم الجزء الثاني من هذه المنظومة بين الذهيبة وبئر الزار 90 تم الشروع في استغلاله في سنة 2022 ثم الجزء الثالث حاليا العمل على استكمال الجزء الثالث من هذه المنظومة الإلكترونية القارة إن شاء الله تكون بين منطقتي بئر الزار وبرج الخضراء وطولها 177 كلم.

على مستوى الحدود البحرية تم تركيز 15 محطة مراقبة ساحلية على امتداد الشريط الساحلي التونسي بقيمة 47 مليون دولار، أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات الجاهزية والعملياتية فقد تم تركيز مركز امتياز متخصص في مجال نزع الألغام والتعامل مع الأجسام المشبوهة منذ سنة 2015 أصبح بفضل تجربته وخبرته مرجعا إقليميا في مجال الدراسات والتكوين.

وهنا أجيب على سؤال النائب حول نزع الألغام أريد أن أطمئن السيد النائب المحترم بأن الجيش الوطني له من الإمكانيات والكفاءات ما يسمح له بتنقية التراب الوطني من الألغام والإحصائيات تدل على ذلك غير أن المساحة الشاسعة قد تتطلب بعض الوقت لإنجاز المهمة بصفة كلية.

كذلك في مستوى تعزيز القدرات والجاهزية العملياتية تم تركيز مركز الامتياز لتأهيل القوات ببوفيشة وتتمثل أبرز مهامه في تأهيل الأفراد والتشكيلات وتعزيز مهاراتهم في مجال الرمي العملياتي والمهام القتالية الموجهة أساسا للتصدي للإرهاب. كذلك تركيز مركز مشترك للتخطيط وقيادة العمليات يضم كافة عناصر الاستباق والمجابهة أي في مجال الاستعلاماتية والعملياتية.

من جانب آخر ومواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجية تعمل وزارة الدفاع الوطني على استخدام التكنولوجيات الحديثة من خلال تصميم وتنفيذ جملة من المشاريع الرقمية بصفة مرحلية تراعي فيها مقتضيات الأمن والدفاع الوطني ومستلزمات الأمن السيبراني.

تجسيما لتعليمات السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الرامية إلى ضرورة تكاتف جهود القوات المسلحة العسكرية والأمنية وتكثيف تعاونها ودعم تكامل الأدوار، تعاضد وزارة الدفاع الوطني مجهود المؤسسة الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود وعلى رأسها الهجرة غير النظامية.

ظاهرة الهجرة غير النظامية وما تحمله من أبعاد وتحديات أمنية بالفعل هي تهدد استقرار الدول لا سيما عندما تقف وراءها تنظيمات إجرامية وشبكات تتاجر في البشر، فدون أن ننسى مخططاتها الرامية إلى التوطين وأنتم أشرتم إلى ذلك في عديد المداخلات وفي هذا الإطار أنوه بمجهودات مختلف وحداتنا العسكرية البرية والبحرية والتي تتصدى يوميا لهذه الظاهرة، نعلم جيدا أن هذه الظاهرة تقتضي حلول مقاربة تنموية شاملة تقوم على أساس الشراكة والتضامن.

كذلك التعاطي الإيجابي من قبل الدول المصدرة مع طلبات العودة الطوعية لمواطنيها بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة كذلك من الحلول يعني بالتوازي تدعيم آليات تأمين الحدود البرية والبحرية كذلك لا بد من حل يتعلق في علاقة بتعزيز الاستثمارات في دول جنوب المتوسط وخلق فرص العمل والعيش الكريم.

لكن تبقى هذه الحلول نسبية ولاحظنا ذلك لكن أنا أتصور مهم جدا التعويل على الذات وإيجاد الحلول بما تحمي مصالحنا وأمننا القومي وهذا الموضوع هو في صدارة اهتمام سيادة رئيس الجمهورية ونحن منكبون عليه من أجل معالجة وإيجاد الحلول المناسبة لما له من انعكاسات سلبية على أمننا. إن شاء الله سنعالجه في أقرب الآجال وبمقاربة تحمي مصالحنا وأمننا القومي.

بالنسبة إلى معالجة الهجرة من جانب وزارة الدفاع، معالجة الهجرة غير النظامية من جانب وزارة الدفاع، تستند جهود المؤسسة على الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود وهي 2017 -2024 و2024-2028، هذه الإستراتيجية انبثقت من مجلس الأمن القومي وهي تهدف إلى حماية تونس من جميع التهديدات والمخاطر، الشعار هو جعل الحدود عاملا لتعزيز القدرة الاقتصادية وجعلها حصنا منيعا في مواجهة أي تهديد أمني وترتكز هذه الإستراتيجية على الوقاية، المراقبة، الرد وتطوير القدرات.

وفي إطار مواجهة الهجرة غير النظامية، نحن وضعنا طبعا المناطق الحدودية العازلة التي تم إعلانها بمقتضى القرار الجمهوري في سنة 2013 كذلك منظومة المراقبة الإلكترونية التي تم تركيزها على الشريط الحدودي للجنوب الشرقي، ثم كذلك تعزيز الجاهزية الدفاعية وادخال الحركية اللازمة على عمل التشكيلات العسكرية على الأقل لاحتواء أو التصدي لهذه الظاهرة بأتم معنى الكلمة الآفة بكل أبعادها الأمنية الخطيرة.

وقد مكن هذا الجهد خلال الفترة المتراوحة من 1 جانفي 2024 إلى 2024/10/31 من إيقاف 4102 مجتاز غير نظامي أغلبهم أفارقة.

وعملا على المحافظة على الثروات الوطنية وعلى مقدرات البلاد وضمان ديمومتها وتوفير الظروف الملائمة لحسن توظيفها واستغلالها دعما لمجهود التنمية ومنع العبث بمكوناتها، تواصل التشكيلات العسكرية عمليات المراقبة وتأمين 39 منطقة إنتاج للطاقة والمحروقات. كما تواصل التشكيلات العسكرية دعم مجهودات مؤسسة الديوانة التونسية في مكافحة التهريب من وإلى البلاد سواء السلع والبضائع بمختلف أصنافها أو المعادن الثمينة والأموال وغيرها وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني والمصالح الحيوية للبلاد.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لعل من أبرز دعائم ومبررات ما تحظى به المؤسسة العسكرية في تونس من رصيد ثقة واحترام وإكبار هو تجربتها المتفردة في إطار مهامها التنموية التكميلية والتي نادى بتعزيزها عديد السادة النواب الأفاضل وهو ما مكن ولا يزال من الانتقال من المناطق والقطاعات التي طالها التهميش والنسيان إلى فضاءات وأنشطة منتجة تتحقق فيها كرامة الإنسان بما يحد من تقليص الفوارق بين المناطق ويدعم التنمية المحلية ويحد أو يفك العزلة، عزلة المناطق الداخلية وتثمين ما تزخر به من مقومات.

ولعل أبرز هذه المشاريع وكما تعرضتم في مداخلاتكم تجربة ديوان تنمية رجيم معتوق، حيث أشرف الجيش الوطني منذ أواخر الثمانينات على تجربة نموذجية رائدة ذات أبعاد تنموية وأمنية تكاد تكون فريدة من نوعها تتمثل في استصلاح الأراضي وزراعة واحات النخيل وعدة أصناف من الأشجار المثمرة والخضروات والنباتات الطبية على مساحة تناهز 2500 هكتار، كان لها ولا يزال فوائد اقتصادية واجتماعية حيث تجاوزت طاقة الإنتاج 20 ألف طن سنويا من التمور ذات الجودة العالية.

أمام نجاح هذا المشروع فقد تقرر في إطار قانون المالية لسنة 2018 توسيع مشمولات ونطاق تدخل ديوان تنمية رجيم معتوق ليشمل تنمية منطقة المحدث وذلك بإحداث مشروع فلاحي سقوي على مساحة 600 هكتار في مرحلة أولى مع إمكانية إحداث 1040 هكتار من واحات النخيل، من المرافق الأساسية والضرورية لاستقرار المتساكنين.

إذن تم العمل وكان عبارة على تثمين الفضاءات الصحراوية القاحلة وتحويلها إلى مناطق إنتاج زراعي ذات مردودية وقدرة تشغيلية ثابتة حيث تساهم في دعم الإنتاج الوطني الموجه في أغلبه إلى التصدير.

ومن أبرز أهداف هذين المشروعين توفير مواطن الشغل للعاطلين عن العمل من أبناء الجهة، مقاومة التصحر وزحف الرمال، مقاومة كذلك توطين السكان بالمناطق النائية وتوفير مصادر رزق تتميز بالديمومة والمردودية.

عمليا انطلقت بمنطقة المحدث منذ جانفي 2023 أشغال بناء 320 مسكنا فلاحيا إلى جانب تركيز المرافق الاجتماعية الأساسية.

ومراكمة لهذه النجاحات سيتم العمل على توسيع التجربة بصفة تدريجية لتشمل كامل الفضاء الصحراوي بحسب الإمكانيات وكل ما توفرت مقومات الاستثمار والنجاح وذلك تجسيما لقرار سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة الزيارة التي أداها لمنطقة المحدث رجيم معتوق في نوفمبر 2023 بمناسبة الاحتفال بالذكرى 86 لانبعاث الجيش الوطني.

خارج الفضاء الصحراوي من نفس المنطلق ولبلوغ نفس الأهداف تم احداث مؤسسة ديوان الضيعات العسكرية من بين المهام التي عهد لها مهمة تثمين الأملاك والعقارات الدولية الفلاحية بعد دراسة الإمكانيات المتاحة في إطار لجنة متكونة من ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني والوزارة المكلفة بالفلاحة والوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية.

كذلك من نفس المنطلق شرعت المؤسسة العسكرية استخلاصا لنجاح تجربة تصنيع أول قطعة بحرية سنة 2015 وفي إطار التكامل مع الهياكل المعنية بوزارة الدفاع الوطني وشريك خاص هي شركة

الانشاءات والصناعات البحرية "سكينا" في دراسة سبل وتطوير هذا التعاون، حيث تعمل وزارة الدفاع الوطني على تركيز مشروع طويل المدى في إطار التكامل مع القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق حاجيات المؤسسة العسكرية من القطع البحرية في مرحلة أولى.

ثم في مرحلة ثانية حاجيات الأسلاك الشبيهة العاملة في حماية الحدود على غرار الحرس البحري والديوان وكذلك الصيد البحري والسياحة البحرية والنقل البحري.

ثم في مرحلة ثالثة سنتوجه نحو التصدير بالنظر للميزة التفاضلية المضمونة وهو ما يدعم بلورة منظومة وخيار تنموي جديد قوامه التعويل على الإمكانيات الذاتية وتوظيف الطاقات والقدرات على رأسها الكفاءات الوطنية من المهندسين والمختصين مما سيساهم بصفة ملموسة وخلق ديناميكية اقتصادية والمساهمة في الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات وتوفير مواطن الشغل ويوفر كذلك مخزونا من العملة الصعبة وفرصة هامة لتعبئة موارد إضافية منها.

وقد تم إلى حد هذا التاريخ تصنيع خمسة قطع بحرية بطول 25.5 متر لفائدة جيش البحر ويتم حاليا تصنيع قطعة بحرية بطول 51 متر ستكون جاهزة في موفي سنة 2025 إن شاء الله.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تعوّل تونس رغم قلة مواردها وامكانياتها على قدرات بناتها وأبنائها ولا شك أن العنصر البشري يمثل رهانا لا يخيب وهو المقوم الثابت للنجاحات والإنجازات ومن هذا المنطلق تولي المؤسسة العسكرية اهتماما خاصا بأعوانها من ضباط وضباط صف ورجال جيش وأعوان مدنيين من مختلف الأسلاك والاختصاصات سواء من الناحية المادية أو الصحية أو الاجتماعية.

فعلى المستوى المادي تواصل وزارة الدفاع الوطني سعيها لمراجعة الوضع المادي للعسكريين خاصة ذوي المهام الخطرة والنوعية وصغار الرتباء منهم وذلك مع مراعاة الوضعية الصعبة واكراهات المالية العمومية.

وعلى المستوى الصحي يتم تأمين الرعاية الصحية للعسكريين أساسا عبر مكونات الصحة العسكرية التي تؤمن الإسناد الصحي العملياتي للجيوش بمناسبة تنفيذ الأنشطة التدريبية وكذلك أثناء العمليات العسكرية على غرار مكافحة الإرهاب.

كما توفر التغطية الصحية لمنتسبي الوزارة وعائلاتهم وعائلات شهداء المؤسسة العسكرية وفق نظام عناية خاصة.

للغرض تشرف وزارة الدفاع على خارطة صحية عسكرية تعمل في تكامل قدر الإمكان مع مكونات الخارطة الصحية العمومية وقوام هذه الخارطة ثلاثة مستشفيات عسكرية متواجدة بكل من تونس، قابس وبنزرت تعززت بالمستشفى الجديد بصفاقس.

بالنسبة إلى السؤال أو أسئلة عديدة حول المستشفى العسكري الجامعي الجديد بصفاقس شرع المستشفى العسكري بصفاقس في عمله بداية من 1 مارس 2024 تم قبول المرضى من العسكريين وعائلاتهم للقيام بعيادات في الطب العام وجراحة العظام وجراحة الأعصاب مع إحداث أو تفعيل العمل بقسم الأشعة والاستمرارية الطبية حيث تم خلال 2024 إحداث الأقطاب الطبية التالية:

قطب طبي متكون من قسم أمراض القلب والغدد وأمراض الأعصاب،

قسم الإنعاش،

قسم المخابر والتحاليل،

قسم التصوير الطبي.

المستشفى خصصت له سنة 2015 15 مليون دينار نفقات تسيير و22 مليون دينار نفقات تدخل استثمار الجملة 37 مليون دينار.

وقد تم تقديم خدمات علاجية طبية لفائدة 66 مريض وافدين على المستشفى خلال الفترة من 1 مارس الى 2024 إلى موفي سبتمبر 2024.

سيتم إلحاق 13 طبيب في عشرة اختصاصات في انتظار إجراءات إلحاقهم مع وزارة الصحة كما أنه من المبرمج خلال سنة 2025 إدراج المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس ضمن الاتفاقية المبرمجة مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتوفير خدمات صحية للمدنيين من المضمونين الاجتماعيين، هذه مهمة.

قبل نهاية شهر ديسمبر إن شاء الله ستكون كل التجهيزات الطبية جاهزة وكاملة قبل نهاية شهر ديسمبر السنة الجارية.

كذلك ستتم الانتدابات بالنسبة إلى المستشفى بعنوان 2023 سيقع انتداب 400 إطار طبي وشبه طبي وفني يعني هم بصدد التدريب العسكري هذا بخصوص سنة 2023. في سنة 2024 و2025 سيكون العدد 400 إطار طبي وشبه طبي وتقني بعنوان 2024 و400 كذلك بعنوان 2025.

هناك تقدم على مستوى جاهزية المستشفى إن شاء الله الموارد البشرية ستكون متوفرة والأجهزة كذلك ستكون متوفرة وطبعا تم احداث الأقطاب الطبية وكذلك الأقسام الطبية، هذا بالنسبة إلى المستشفى العسكري الجديد بصفاقس.

كما يتم العمل على دعم وتعميم الرعاية الصحية لمختلف أعوان وزارة الدفاع الوطني وتقريب الخدمات الصحية للعسكريين وعائلاتهم من خلال ثماني مساحات عسكرية جهوية متعددة الاختصاصات في قفصة والقيروان وتطاوين والكاف وسوسة وقبلي وكان آخرها مصحة عسكرية متعددة الاختصاصات بالقصرين.

تؤمن جميعها أهم الاختصاصات الطبية مع إمكانية تأمين عيادات طب الاختصاص من قبل أطباء مدنيين متعاقدين وعسكريين في إطار قوافل صحية شهرية ببعض المناطق الحدودية لفائدة العسكريين وعائلاتهم وغيرهم من المواطنين المدنيين بالمناطق النائية أو ذات التغطية الصحية المحدودة على غرار ما تم مؤخرا برمادة والمناطق الحدودية بالكاف وجندوبة وتطاوين على سبيل الذكر.

هذا ويتم تأمين خدمات الرعاية الاجتماعية للعسكريين عبر مؤسسة ديوان المساكن العسكرية الذي يتولى توفير مساكن للكراء لفائدة العسكريين بأسعار ميسرة حيث بلغت نسبة تغطية الحاجيات السكنية سنة 2024 بجميع جهات الجمهورية حوالي 65.7%.

كما تم خلال سنة 2024 تدشين ثلاثة مشاريع توسعة مركبات سكنية كما أن الديوان بصدد إنجاز مشاريع سكنية بعديد الجهات بالجمهورية التونسية قصد توفير مساكن الكراء لفائدة العسكريين من مختلف الأصناف يمكن من توفير عدد هام من الشقق خلال السنوات المقبلة.

من جهتها تواصل تعاونية الجيش الوطني إسداء الخدمات لفائدة منخرطيها حيث بلغ عدد المنتفعين بقروض من التعاونية 23 ألف و524 منتفعا إلى حدود 17 أكتوبر 2024.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين بالتدخلات ذات الطابع الاجتماعي إلى غاية 17 أكتوبر كذلك 8558 منتفعا عسكريين ومدنيين في شكل مساعدات مالية للإحاطة بذوي الدخل المحدود خاصة بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية والعودة المدرسية والجامعية وكذلك مساعدات عينية لذوي الوضعيات الخاصة مع إيلاء عناية خاصة بجرحى العمليات الإرهابية وبعائلات الشهداء.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تقتضي رهانات المرحلة والظرفية الصعبة انفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها الوطني والإقليمي والدولي وقد تجسم هذا الانفتاح على المستوى الداخلي في استجابة الجيش الوطني في إطار التوفيق بين المهام الأصلية والتكميلية ذات الطابع التنموي والاجتماعي والحضاري لحاجيات عديد الهياكل والمرافق العمومية وذلك انسجاما مع عقيدة المؤسسة العسكرية القائمة على خدمة المشاريع ذات النفع العام في حدود الإمكانيات وعملا بتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وقد تم عن طريق المصالح التقنية للوزارة في هذا الإطار إنجاز أشغال صيانة الطريق الصحراوية الرابطة بين رمادة وبرج الخضراء لفائدة وزارة التجهيز والإسكان،

أشغال صنع وتعويم أرصفة صناعية بخليج قابس لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

أشغال بناء وحدة لتخزين الأدوية الخصوصية بالمستشفى العسكري بقابس والتي تم تدشينها، تم إحداثها مؤخرا بقابس لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية لتخفيف الأعباء على تنقل سكان المنطقة لكي لا يلتجؤوا للتنقل في كل مرة إلى صفاقس وطبعا هذا إنجاز مهم بالنسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

تهيئة مباني بجزيرة زمبرة لفائدة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، في نفس الإطار قامت الإدارة العامة للهندسة العسكرية بالإشراف على مشروع تهيئة المسبح البلدي بالبلفيدير لفائدة بلدية تونس وإنجاز المشروع في وقت قياسي ستة أشهر.

المشاركة في أشغال تهيئة جامع القصبة لفائدة وزارة الشؤون الدينية،

أشغال بسقف قاعدة قرطاج بمتحف باردو لفائدة وزارة الشؤون الثقافية،

القيام بأشغال تهيئة مبنى لفائدة مجلس نواب الشعب في سنة 2023.

أما على المستوى الدولي فيمثل التعاون العسكري الدولي محورا أساسيا في تطوير القدرات والجاهزية العملياتية لقواتنا المسلحة بالاضطلاع بحماية الحدود ومقاومة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة والحد من الهجرة الغير نظامية وذلك من خلال توفير التجهيزات والمشاركة في برامج تكوين وتدريبات مشتركة وتبادل المعارف والخبرات.

على الصعيد الثنائي، تعتبر الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا أهم الشركاء من حيث أهمية التعاون مع الإقرار أنه لا يزال هناك ضعف في نسق التعاون العسكري مع البلدان الإفريقية خاصة بلدان الساحل والصحراء بالرغم من أهمية التعاون في بعض جوانبه مع هذه الدول خاصة في مجالات الاستعلامات ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود وسيتم السعي إلى تطوير هذا التعاون بالنظر إلى الفرص التي يتيحها هذا الفضاء أي فضاء بلدان الساحل الصحراء.

أما على المستوى المتعدد الأطراف فتسعى الوزارة إلى تنويع شبكة علاقات تعاونها مع الدول الصديقة والشقيقة مع المحافظة على ثوابت المؤسسة العسكرية القائمة على المصلحة المشتركة، الاحترام المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية وفرض إملاءات تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية.

من هذا المنطلق فقد مكن منح تونس صفة الحليف غير العضو بمنظمة حلف الشمال الأطلسي من عديد الامتيازات أهمها:

تقليص كلفة آجال تسليم المعدات والتجهيزات،

الارتقاء بنوعية التدريب والتكوين،

تطوير بعض المنظومات في إطار نقل التكنولوجيا الحديثة،

مساهمة منظمة حلف شمال الأطلسي في التكوين والتدريب في مجالات الاستعلامات ومقاومة الإرهاب ومراقبة الحدود والدفاع السيبراني.

كما تواصل المؤسسة العسكرية المشاركة في المبادرة 5 زائد 5 والتي تمثل إطارا لتطوير التعاون وتبادل الخبرات والتكوين،

مراقبة المجال الجوي والفضاءات البحرية ومجابهة الكوارث وتونس تترأس حاليا يعني المبادرة 5+5 لسنة 2025.

كما يتواصل التعاون مع الإتحاد الاوروبي في مجال البحث والإنقاذ البحريين مع الاتفاق مبدئيا على دعم جاهزية جيش البحر في هذا المجال.

كما سيتواصل مجهود انخراط المؤسسة العسكرية في مجهودات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة مع الحرص على تعميق هذا التوجه لما فيه فوائد ثابتة في عديد المستويات لعل أهمها دعم إشعاع صورة تونس على المستوى الدولي وتبادل الخبرات من خلال العمل الميداني المشترك المتكامل مع جيوش أجنبية شقيقة وصديقة.

لعل أفضل ما أختتم به مداخلتي في رحاب مجلسكم الموقر هو ما ننتظره من تقارب معهود من لدنكم بخصوص مشاريع النصوص التشريعية التي تعمل مصالح الوزارة على استكمال إعدادها وفق رزنامة ونأمل في كل الحالات أن يتم استعراضها خلال مدتكم النيابية.

وتتجه جملة النصوص المذكورة في إطار الثورة التشريعية التي أعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة يعني الارتقاء فيما يتعلق بوزارة الدفاع الوطني بالأطر القانونية والتنظيمية لنشاط المؤسسة العسكرية وتدخلات الجيش الوطني وتتمثل أبرز هذه المشاريع في:

مشروع قانون أساسي لتنظيم الجيش الوطني طبقا للفصل 75 من الدستور،

مشروع قانون مراجعة القانون المتعلق بالخدمة الوطنية في اتجاه تطوير آليات أداء هذا الواجب المقدس والانتفاع بمزايا توظيف الطاقات الشبابية،

مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون النظام الأساسي العام للعسكريين،

كذلك مشروعي قانونين يتعلقان بمراجعة مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية في اتجاه مزيد تكريس الاستقلالية العضوية

للقضاء العسكري وضبط اختصاصي في إطار التكامل مع المنظومة القضائية الوطنية وتحقيق مرفق قضاء ناجع وناجز.

أود أن أتعرض بسرعة وأجيب على عدد من الأسئلة التي تم طرحها خلال هذه الجلسة المشتركة، بالنسبة إلى المواطنين في المناطق العازلة تم تسهيل عملية الترخيص الممنوحة من طرف والي الجهة بالتنسيق مع مصالح الولاية والوحدات العسكرية المعنية.

كذلك تم فتح منافذ على مستوى المنطقة الحدودية العازلة لتمكين المواطنين من الدخول إلى مستغلاتهم الفلاحية والمرعى.

بالنسبة إلى إخراج الثكنات من مناطق العمران فقد تم الانطلاق منذ سنه 2018 وبالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة في تنفيذ برنامج خصوصي في الغرض يراعي المتطلبات الأمنية والاجتماعية للعسكريين من حيث النقل والإسكان.

عموما إن هذا التوجه مقرر ثابت والوزارة ماضية فيه إلا أنه بحكم الإكراهات ومن حيث الكلفة وبالنظر لما يتطلبه تركيز ثكنة عسكرية متكاملة المكونات بمواصفات أمنية ولوجستية عصرية فإن هذا المشروع سيكون طويل المدى أو على مراحل وبصفة مدروسة حالة بحالة.

بالنسبة إلى الساتر الترابي، مؤكد أن وزارة الدفاع الوطني لم ولن تسمح بالتفريط في أي شبر من تراب الوطن علما وأن رسم الحدود ومتابعته يتم على مستوى لجنة مشتركة تونسية ليبية دورها تحديد وضبط الحدود وهي متكونة من وزارة الدفاع الوطني والداخلية على غيار اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية لرسم الحدود.

بالنسبة إلى الجزر التونسية (تدخل نائب دون استعمال مصدح) على كل لا بد من الدقة وأنا أعدك سأقوم بزيارة ميدانية حتى أطلع على الوضع هناك وأتخذ الإجراءات الضرورية. المبدأ لا تفريط في أي شبر من تراب الجمهورية التونسية أعدكم بذلك.

أما بالنسبة إلى الجزر التونسية ليست مناطق عسكرية، السيد ياسين مامي غير موجود على ما يبدو، الجزر التونسية ليست مناطق عسكرية وإنما هي إما محميات وطنية على غرار جزيرة زمبرة أو أراضي تونسية خاضعة لإشراف الإدارة العامة للغابات التي تنظم الولوج إليها.

ويقتصر التواجد العسكري بها على بسط السيادة الوطنية على مجالاتها البرية والبحرية والجوية من خلال إحداث مراكز متقدمة بها للمراقبة حفاظا على المصالح الوطنية لا غير.

أما الوضعيات الخاصة والفردية أقترح مخاطبة وزارة الدفاع الوطني وسيتم معالجتها طبقا للتراتيب القانونية وبمتابعة شخصية مني أعدكم بذلك.

ثم بخصوص تشجيع الشباب وحثهم على أداء واجب الخدمة العسكرية يعني تم تركيز خطة اتصالية من قبل وزارة الدفاع الوطني قائمة على الاتصال المباشر بغرض التشجيع على أداء الواجب الوطني من خلال خاصة إعادة تفعيل لجان التجنيد بكل ولاية وتكليفها بالاتصال المباشر بالشبان المعنيين بالتجنيد حتى تصبح المؤسسة أو مرفق الدفاع مؤسسة جاذبة للشبان.

نحن نعمل عبر خطة وعبر برامج تحسيس الناشئة بأهمية أداء واجب الخدمة العسكرية، نعمل على تعزيز الحس الوطني من خلال برامج مشتركة مع وزارات على غرار وزارة التربية في عديد المحاور حتى نعرّف أكثر بالمؤسسة العسكرية من خلال مثلا زيارة المتاحف العسكرية.

كذلك نحاول أن نعرّف بالمؤسسة العسكرية ومزاياها وقدسيتها وكذلك انفتحنا على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في منظومة التوجيه يتم التنسيق مع وزارة التعليم البحث العلمي حيث تم إدراج في دليل التوجيه الجامعي عديد المؤسسات والمدارس والأكاديميات العسكرية يعني حتى نعرّف بها لدى التلاميذ الذين نجحوا في امتحانات البكالوريا.

ثم هناك منصة إلكترونية كذلك حتى نعرّف بالمؤسسة وهذا أثمر إقبالا استثنائيا من الناجحين في البكالوريا في سنة 2024 قدرت بـ 17 ألف مترشحا.

ونحن منفتحون كذلك على وزارة التكوين المهني والتشغيل علما وأن المؤسسة العسكرية لديها تقريبا 13 مركز تكوين مهني صلب المرفق مرفق الدفاع.

هذا بالنسبة إلى الخطة التي وضعناها من أجل تشجيع الشباب وحثه على أداء واجب الخدمة العسكرية وطبعا سنعمل أكثر وسنعالج السبل والإمكانيات حتى نحث الفئة الشبابية ويقع استقطابها والعمل صلب المؤسسة العسكرية التي من أعمالها ومن عملها عمل نبيل يتعلق بحماية الوطن وحماية الحدود وصون حرمة التراب.

بالنسبة إلى الخدمة الوطنية كذلك في نفس الإطار وآفاق التطوير، هذا لا يمنع من التفكير على مستوى الوزارة ضمن لجنة أحدثت للغرض في مراجعة النظام الحالي للخدمة الوطنية في اتجاه خاصة إحكام توظيف الطاقات الشبابية في إطار مشاريع وطنية كبرى ذات نفع عام وخاصة من ذوي الاختصاصات الفنية والتقنية وذلك في إطار الأولويات الوطنية.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أتمنى أن أكون قد وفقت في الإجابة على أهم تساؤلاتكم وانتظاراتكم.

في خصوص الأفارقة أجبتكم، في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية وقلت أنه في صدارة اهتمامات سيادة الرئيس ونحن منكبون عليه إن شاء الله ولا بد أن نعول على أنفسنا حتى نجد الحلول بما يخدم مصالحنا وأمننا القومي لأنني ذكرت بعض الحلول كمقاربة شاملة يكون فيها شراكة وتضامن مع الدول الأخرى لكن لا بد من اتخاذ حلول على مستوى هياكلنا يعني تكون حلولا تتماشى مع مصالحنا وكذلك ما فيه حماية لأمننا القومي.

في الختام نحن كوزارة الدفاع الوطني نؤكد على التزامنا في إطار المسؤولية المتضامنة في المساهمة من موقعنا كشريك لدفع التحديات وكسب الرهانات وإنجاز مقتضيات مرحلة البناء والتشييد والانخراط في عملية التنمية لخلق الثروة وتقليص التفاوت التنموي بين الجهات لفكّ العزلة والإدماج في الدورة الاقتصادية لبناء اقتصاد وطني فاعل أساسه التعويل على الذات، تكون ملامسة حقيقية لانتظارات الشعب التونسي.

كلنا شركاء في النجاح فالمجلس بغرفتيه كذلك شريك في العملية من موقعه من وظيفته التشريعية لتمرير الإصلاحات والمشاريع القانونية تناغما مع الثورة التشريعية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

كذلك مقتضيات المرحلة تستوجب السيدات والسادة النواب المحترمين، على الحكومة والمجلس بغرفتيه العمل في كنف التعاون

والتشاركي بما يحقق النقلة النوعية التي نطمح إليها في إطار معركة التحرر الوطني.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير تونس ومناعتها وكرامة شعبها واستقلالها.

عاشت تونس حرة أبية أبد الدهر.

نترحم على شهداء المؤسسة العسكرية، توجت تضحيات الشعوب المظلومة وفي مقدمتها الشعبين الفلسطيني واللبناني بالنصر المؤزر إن شاء الله والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

نجدد الشكر والتحية والإكبار إلى المؤسسة العسكرية بكافة مكوناتها من ضباط قادة وضباط سامين وضباط وضباط صف وجنود، إلى جانب العناصر المدنية الذين يشتغلون في وزارة الدفاع الوطني.

الشكر موصول لكافة أعضاء الوفد المرافق للسيد الوزير متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الدفاع الوطني على أن نواصل جلستنا المشتركة لننتقل فيما بعد إلى مناقشة مهمة الشؤون الدينية واستئناف الجلسة سيقع على الساعة الثانية بإذن الله والله وليّ التوفيق ونرفع الجلسة مؤقتا.

(كانت الساعة الواحدة وعشر دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروع
ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2025

(كانت الساعة الثانية وعشر دقائق بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة المتواصلة في جزئها المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها، حيث ننتقل إلى مناقشة مهمة الشؤون الدينية ويسعدني أن أتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب إلى السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية وكافة أعضاء الوفد المرافق له وفي البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة فليتفضل.

السيد أحمد البوهالي، وزير الشؤون الدينية

بارك الله فيك السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين،

إذا حضرة السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

حضرة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

حضرات السادة والسيدات النواب المحترمون،

الحضور الكريم،

أتشرف بأن ألقي بين يدي حضراتكم الكلمة الخاصة بمهمة وزارة الشؤون الدينية التي تقوم استراتيجيتها على ما يلي:

أولا، تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح والفكر الديني المستنير قصد التصدي للتطرف والانغلاق والغلو، كذلك دعم الروابط روابط الأخوة والتآزر صلب المجتمع، كذلك المحافظة على الموروث الديني وكذلك العناية بالقرآن الكريم والسنة المشرفة.

تقديم الميزانية في أرقام: المبلغ الجملي للميزانية 580 195 مليون دينار وتتوزع كما يلي:

أولا نفقات التأجير بنسبة 80% بكلفة 157 مليون دينار.

ثانيا نفقات التسيير بنسبة 11.8% بكلفة 23 مليون دينار.

ثالثا نفقات التدخل العمومي بنسبة 7.58% من الميزانية بكلفة 14.823 مليون دينار وتتعلق أساسا بالمنح المسندة إلى العجز والأرامل وكذلك المنح المسندة إلى الوودادية.

رابعا نفقات الاستثمار بنسبة 1.28% بكلفة 2.5 مليون دينار وتتعلق بالبناءات الجديدة للإدارات الجهوية للشؤون الدينية والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء التجهيزات والمعدات الإعلامية والمنظومات وصيانتها من الاختراق.

وبالتدقيق في مجالات التدخل في ميزانية الوزارة يتضح لنا أن نسبة 83% تصرف لفائدة الإطارات المسجدية والمعالم الدينية وهي تمثل 076 162 مليون دينار وهو ما يبرز الأهمية البالغة للإطارات والمعالم الدينية على مستوى سياسة الوزارة.

أما على مستوى البرامج فان للوزارة برنامجين: أولا برنامج التنمية الدينية وتبلغ ميزانيته 175.337 مليون دينار بنسبة 90% وتتوزع ميزانية هذا البرنامج إلى نفقات تأجير الإطارات المسجدية والأعوان بنسبة 77% ونفقات تسيير بنسبة 11%.

ثانيا برنامج القيادة والمساندة وتبلغ ميزانيتها 20.243 مليون دينار أي بقرابة 10.34 %.

الإحصائيات المتعلقة بالوزارة: بلغ مجموع الأعوان المباشرين في الوزارة 779عونا في كل الأسلاك منهم 516 واعظا و168 عونا ينتمون إلى الأسلاك المشتركة والأسلاك الخصوصية الأخرى، وسبعة متفقدين بما في ذلك الادارات الجهوية ويبلغ العدد الجملي للإطارات المسجدية في موفى أكتوبر 2024 حوالي20549 إطارا ويتوزع كما يلي:

15772 إطارا مسجديا متفرغا يتقاضى أجرا خاما يساوي الأجر الأدنى المضمون نظام 48ساعة عمل في الأسبوع و 4777 إطارا مسجديا غير متفرغ يتقاضى أجرا يساوي المنحة الأصلية.

أما المعالم الدينية فيبلغ عددها الجملي في موفى أكتوبر 2024 6610 معلما يتوزع كما يلي 5174 جامعا و1436 مسجدا إضافة إلى 176 زاوية تابعة لوزارة الشؤون الدينية منها 76 مرسمة في الملك العمومي للمساجد وهنالك 11 زاوية في طور التسوية العقارية لترسيمها في الملك العمومي للمساجد، أما الكتاتيب الناشطة فعددها

2174 كتابا يديرها 1560مؤدبة و614 مؤدبا ويؤمها حوالي 60 ألف طفل ذكورا وإناثا.

المحاور المضمونية: هناك موضوع الحج والعمرة وقد انطلقت الاستعدادات لموسم الحج 1446- 2025 من يوم عودة آخر حاج في الموسم الماضي وقد فتح باب الترشح بداية من شهر أوت 2024 وبلغ عدد المترشحين 226828مترشحا، سيقع تمكين 10982 مترشحا من الحج على ضوء الحصة المسندة للجمهورية التونسية من قبل السلطات السعودية والوزارة الآن بصدد استكمال الاجراءات المتعلقة بتنظيم موسم الحج. أما العمرة فقد تم إمضاء الوثيقة التوجيهية من قبل وزارة الشؤون الدينية ووزارة السياحة والجامعة التونسية لوكالات الأسفار.

ثانيا الدراسات والتكوين الديني والنشر، في إطار الاحتفال بالمناسبات الدينية والوطنية ولهدف تكوين الإطارات المسجدية قصد تطوير الخطاب الديني وتحسين آدائهم، نظمت الوزارة خلال سنة 2024 عددا من الندوات الوطنية والجهوية والأيام الدراسية والمسامرات والملتقيات والدورات التكوينية مثل الندوة المولدية والندوة الوطنية للحج والندوة الوطنية للواعظات في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ومسامرة رمضان الكبرى تحت عنوان "العلم في الإسلام"، كما تم تنظيم أيام دراسية تتعلق بالإرشاد الديني في الحج لفائدة الوعاظ والإطارات المسجدية وتم أيضا تنظيم أيام دراسية لفائدة المؤدبين تتعلق بالتربية الصحية والنفسية لسن ما قبل الدراسة وأياما دراسية لفائدة الأئمة والوعاظ تتعلق بدور الخطاب الديني في تحقيق رسالة المسجد.

كما نظمت وزارة الشؤون الدينية دورات تكوينية لفائدة الاطارات المسجدية والوعاظ بالمعهد الأعلى للشريعة بتونس وقد بلغ عدد المنتفعين 4949 منتفعا تم تكوينهم في المحاور ذات الصلة بخططهم.

وتعتزم الوزارة سنة 2025 مواصلة العمل على دعم الأنشطة التي تعنى بتكوين مختلف الإطارات المسجدية والوعاظ وفق متطلبات وحاجات كل إطار.

أما التوعية والارشاد فقد تم تنظيم دروس ومحاضرات بالمساجد والجوامع والفضاءات العمومية كمراكز رعاية كبار السن ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي يؤثثها عدد من الوعاظ والأئمة وقد تم إلى موفى أكتوبر 2024 إنجاز 115321 نشاطا مجملها يبتدئ من شهر رمضان ثم المناسبات الدينية الأخرى كالمولد النبوي الشريف وذكرى الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان وليلة القدر ورأس السنة الهجرية.

محور آخر بالنسبة إلى الأنشطة التوعوية بالمساجد والجوامع، تم إلى موفى أكتوبر الماضي إنجاز 10098 نشاطا قام بها السادة الوعاظ والإطارات المسجدية وتمت مواكبة 20 حملة توعوية بتخصيص خطب جمعة ودروس دينية تتناول مواضيع مختلفة كترشيد الاستهلاك ومناهضة العنف المسلط على المرأة ومقاومة الاحتكار والغش ومكافحة الفساد.

وقد أتمت الوزارة خلال السنة الحالية المرحلة الأولى من البرنامج الموحد حول تحسين آداء الآذان وهي الآن بصدد استكمال البرنامج في مرحلته الثانية

وفي إطار التوعية والارشاد الديني سيتم إلى موفى 2024 وبداية 2025 العمل على مواصلة دعم المجهودات الوطنية المتعلقة بالتوقي من الظواهر الاجتماعية والفكرية التي تهدد أمن المجتمع كالفساد والغش والإدمان على المخدرات، كذلك المواضيع التي تهتم بالحفاظ على البيئة والعناية بالمحيط وكذلك ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وكذلك مواكبة الحملات الوطنية والدولية لمناهضة العنف ضد المرأة وأيضا مواكبة الحملات التوعوية التي تتم برمجتها من قبل الوزارات كالتبرع بالأعضاء والتوقي من الأمراض المنقولة والتبرع بالدم وحماية الصحة النفسية والصحة الإنجابية.

بالنسبة إلى موضوع الإعلام الديني للوزارة برنامج خاص في هذا الموضوع وهو يهدف إلى التعريف بمبادئ الإسلام السمحة، ثانيا التوعية والدعوى إلى السلوك الرشيد، نشر قيم الاعتدال والوسطية، معاضدة جهود الدولة في المسائل المتعلقة بالتوعية يعني مثل التوقي من المخدرات والمحافظة على البيئة ولهذا الغرض تتعاون وزارة الشؤون الدينية مع مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الاذاعة التونسية في إعداد برامج دينية يؤثثها متخصصون في هذا المجال وتتنوع هذه البرامج إلى برامج كامل السنة تبث في مواعيد مدروسة مع الإعادة مثل برنامج الدين والحياة مثلا وكذلك برامج خاصة بشهر رمضان وبرامج خاصة بموسم الحج وبرامج خاصة بالمناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف وليلة القدر وعيد الإضحى.

كما تؤمن الوزارة النقل لشعائر صلاة الجمعة للإعلام العمومي والخاص من كل الولايات، هذا إضافة إلى اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لتقريب المعلومة الدينية إلى المواطنين عموما والشباب خصوصا.

المحور الموالي هو استكمال المشاريع المعطلة التي منها ترميم جامع عقبة بن نافع والمدينة العتيقة بالقيروان، كذلك ترميم جامع الزيتونة المعمور والمنطقة المحيطة به في تونس المدينة، كذلك مشروع صيانة جامع الملك بن عبد العزيز بالمنار 2 تونس، أيضا صيانة الجامع الكبير بباجة وكذلك ترميم وصيانة جامع سيدي الياس بالمدينة العتيقة.

بهذا حضرات السيدات والسادة النواب وجب إحاطتكم بما يتعلق بمهام وميزانية وزارة الشؤون الدينية، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية على هذا العرض القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام بأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الشؤون الدينية والإطارات المرافقه له،

حضرات السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أرحب بكم جميعا في مفتتح الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة وزارة الشؤون الدينية.

بداية لابد أن أشير إلى أهمية عمل هذه الوزارة والمسؤوليات المخولة لها خاصة في ظل التحديات التي تواجهها جراء الخراب الذي خلفته المنظومات السابقة.

لقد زرعت تلك المنظومات الفتنة بين أبناء الوطن الواحد واستخدمت الدين لنشر فكر التكفير والتطرف مما أدى إلى التغرير بشبابنا ودفعهم إلى معارك كان يراد منها تمزيق دول وتغيير الخارطة الجيوسياسية لصالح المشروع الصهيوني في المنطقة مما أسفر عن ضياع أرواح وتدمير مستقبل.

ومن هذا المنبر يهمنا التأكيد على ضرورة دعم وزارة الشؤون الدينية في أداء دورها الحيوي على أكمل وجه فالوزارة تتحمل مسؤولية كبيرة في نشر القيم الحضارية للدين الإسلامي الحنيف وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي زرعتها جماعات التكفير والتطرف.

كما ينبغي أن نولي اهتماما خاصا بالمساجد وتحصينها من الاستغلال السياسي لأنها تمثل أماكن عبادة، لا ساحات للصراع السياسي ومواقع لتعبئة الجماعات الإرهابية.

إضافة إلى ذلك فإن من أولوياتنا أيضا تكثيف العناية بالمعالم الدينية التاريخية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هويتنا الحضارية، إن هذه المعالم لا تمثل فقط جزءا من تاريخنا بل هي أيضا مصدر إلهام لنا وللأجيال القادمة وعلينا المحافظة عليها باعتبارها جزءا من تراثنا المشترك الذي يعكس عمق حضارتنا.

إن استعادة الدور الريادي والتحرر للفكر الزيتوني أمر مهم وحيوي فتونس تملك تاريخا ودورا كبيرا في الحضارة العربية الإسلامية باعتبارها مهدا أو مهد العديد من الحضارات مما ساهم في تعزيز مركزها في مجالات العلم والدين والثقافة والفن.

وفي إطار آخر نؤكد على ضرورة العناية بالحج وإيلاءه الأهمية الكبرى وتكثيف الجهود والعمل المستمر وذلك بتوفير أفضل الظروف لحجاج تونس وضمان سلامتهم وراحتهم خلال أداء مناسك الحج، فنحن جميعا نتحمل المسؤولية في تقديم صورة مشرفة عن تونس دولة تحترم مواطنيها وتحرص على سلامتهم في الداخل والخارج، إذا لابد من عودة قوية للوزارة إلى هذا المجال ولابد من تعزيز إمكانياتها حتى تضطلع بمهامها على أحسن وجه.

نؤكد على ضرورة استمرار تظافر جميع الجهود من أجل أن تستعيد تونس بريقها الحضاري والثقافي لتظل منارة للعلم وأرضا للسلام والتسامح.

إذا نمر الآن إلى مناقشة مهمة الشؤون الدينية وأحيل الكلمة بداية في انطلاق هذا النقاش إلى السيد النائب المحترم حسنين محفوظي له ثلاث دقائق.

السيد حسنين محفوظي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

السيد الوزير، كل الناس تعرف أن المواطن التونسي لغته العربية ودينه الإسلام فماذا أعددتم فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالهوية العربية الإسلامية؟

السيد الوزير، في ظل تفاقم مظاهر التطرف والانحراف وكثرة الجرائم وتدني المستوى الأخلاقي ونرى قمة النذالة داخل وسائل التواصل الاجتماعي وما يبث من رسائل سيئة تقود أطفالنا وشبابنا إلى الانحراف، وجب عليكم إعداد استراتيجيات وبرامج توعوية تثقيفية دينية بالأساس.

لماذا السيد الوزير لا نرى برامج دينية مكثفة في التلفزة التونسية أو محكوم علينا "نسخن البايت" بما معناه كلما أفتح التلفزة نجد مسلسل "الدوار" و"شوفلي حل" وغيره؟ لماذا الهيئة الوطنية المستقلة للاتصالات والاتصال السمعي والبصري لا تفرض على باعثي القنوات الخاصة تخصيص فترة زمنية معينة لبث برنامج ديني قبل أن تعطيه الترخيص أو يخشون على انخفاض نسب المشاهدة؟

السيد الوزير، لماذا لا يقع تخصيص صندوق لتمويل المساجد حتى يقع إعادة ترميمها وتهيئتها؟

السيد الوزير من غير المعقول تدخل الجامع لا تجد فيه أبسط الأشياء وهذا غير منطقي، يا أخي لهذه الدرجة وصلنا أنه آخر همنا الدين؟ السيد الوزير أريد أن أعرف لماذا من يقدم رخصة مثلا في قاعة ملاهي أو غيره تتجاوبون معه بسرعة ومن يقدم رخصة في بناء مسجد تبقى أعوام وسنين السيد الوزير وهذا موجود وملموس.

أمر إلى موضوع أجور العمال والمسيرين السيد الوزير في وزارة الشؤون الدينية، في كلمة أمر مخجل، الأجر مخجل 400 دينار السيد الوزير "لا تفعل شيء" بتعلة ماذا؟ هو فقط يؤذن ويذهب أين يذهب؟ السيد موجود على ذمة المسجد كامل اليوم السيد الوزير.

في ما يخص التكلفة، تكلفة الحج، الموضوع هذا حساس جدا السيد الوزير وأقول عن أنس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون" السيد الوزير بالتكلفة هذه يبدو لي من يريد أن يتوب ويرجع إلى الله عز وجل يجد الذنوب تتكلف كثيرا 20 مليون فما فوق من سيقدر عليها في الوقت هذا السيد الوزير؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح له أربع دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك يا سيدي الوزير والفريق المرافق لسيادتكم،

الزملاء النواب من الغرفتين السلام عليكم،

السيد الوزير، أسوق إليك في البداية بعض الملاحظات، هناك مؤسسات سيدي الوزير تحت إشراف وزارتكم تفتقد الإمكانيات والآليات مما يؤثر على جودة التكوين الديني فيها مما يجعلها غير مساهمة في مكافحة التطرف الديني، نذكر مثلا المعهد الأعلى للشريعة والمعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان وجامع الزيتونة بصفة عامة.

كما نلاحظ السيد الوزير مثال المغرب تقدمت شوطا كبيرا في هذا المجال وكانت حققت نجاحات كبيرة.

سيدي الوزير، الوزارة تعج بالوعاظ هذا سيؤثر بطبيعة الحال على جودة العمل الاداري لأن عمل الواعظ بالأساس هو ليس عمل إداري ولعل فشل موسم الحج الفارط هو خير دليل على ذلك.

السيد الوزير، هل أن الوزارة الآن قادرة على أن تكون باسطة نفوذها على المساجد في كامل تراب الجمهورية؟

سيدي الوزير، عند الاطلاع على مصاريف الوزارة نلاحظ أن المصاريف المبرمة لسنة 2025 خاصة في اقتناء التجهيزات الإدارية المختلفة 70 ألف دينار، استخراج أمثلة طوبوغرافية 60 ألف دينار، اقتناء معدات إعلامية 100 ألف دينار، عقود إيواء منظومات إعلامية 70 ألف دينار، اقتناء منظومات إعلامية 8 الاف دينار، المجموع 380

ألف دينار، الغاية من ذلك سيدي الوزير هو أن هناك أمورا أهم من هذه المصاريف.

السيد الوزير، هناك منطقة وهي عمادة الجرسين من قبلي، من قبلي الجنوبية الناس تصلي في مسجد آيل للسقوط، لا أدري هل المسجد هذا من ضمن الإحصائية التي ذكرتها أو غير موجود في الإحصائية؟ مع العلم سيدي الوزير أن القرية انطلقت في بناء هذا المسجد ومن قبة البرلمان أوجه تحية شكر إلى السيد طاهر حمود الذي تبرع بمكان المسجد وساهم بقسط كبير في بناء هذا المسجد

سيدي الوزير، نرجو منكم مد يد العون من أجل استكمال هذا المسجد ونحن في انتظار تفاعلكم الإيجابي وسنتابع هذا التفاعل وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الان للسيد النائب المحترم الصحبي عامر له سبع دقائق.

السيد الصحبي عامر

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

الزملاء والزميلات تحية وبعد،

لا يخفي عليكم سيادة الوزير الدور الهام الذي تلعبه الوزارة عامة ودور العبادة خاصة في تأطير المجتمع والنأي به عن مسالك التطرف والانغلاق، كما تحفظ أيضا الشخصية الحضارية التونسية، إلا أنه ما يلاحظ في السنوات الأخيرة عزوف الإطارات الدينية عن العمل في دور العبادة، لماذا؟ لا نعرف.

صيانة البنية التحتية لبعض المساجد التي تشكو إهمالا كبيرا من كل النواحي، هنالك مساجد سيدي الكريم مهددة بالسقوط وهنا الإدارة المحلية التي عاينتها بنفسي قامت بدورها وأخذت قرارها لكن إلى اليوم هذا القرار لم يفعل لماذا؟ لا ندري.

مع العلم أن هنالك فاعلي خير يريدون التكفل بكل مصاريف تهيئتها من جديد، تهرئ بنية أغلب المساجد وتعطيل البعض الآخر رغم جاهزيتها نظرا إلى بيروقراطية الإدارة التونسية والأمثلة كثيرة في ولاية سوسة منها مسجد الفراده، الشرقية، الغوالي، المدافع، هيشر وغيرهم في كامل تراب الجمهورية، لذلك أرجو من سيادتكم مراجعة بعض النقاط منها تسمية إطاراتها بعد تأطيرها وتكوينها هنالك نقص كبير، مع تعديل أو تحسين أجورهم.

النظر في أجور القائمين على شؤون المسجد، كما أن هناك مواطنين يعملون دون تسمية إلى متى سيبقون على هذا الحال؟

التسريع في إسناد رخص للهيئات التسييرية للمساجد السيد الوزير لممارسة عملها التطوعي هنالك بطء كبير منذ ثلاث سنوات تقريبا في الانتظار وهم في الانتظار.

الحج السيد الوزير، كلفة الحج أصبحت مشطة بالنسبة إلى المواطن التونسي، الخدمات متردية في السكن، يجب تأطير مرافقي حجاجنا الميامين بطريقة علمية وصحيحة.

وأخيرا على وزارة الشؤون الدينية تنظيم مسابقات قرآنية والاملاء وإحكام سير الكتاتيب في كل الولايات، دعم البحث العلمي في مجالات العلوم الإسلامية والعمل على إحياء التراث الاسلامي وحفظه ونشره.

أريد قول شيء السيد الوزير لاحظت في منطقتي وأكيد في بقية المناطق في الولايات في الجمهورية المنظف مثلا رأيته يؤذن "ناقص يصلي بالمصلين" وهذا نقص في الإطارات، نطلب منك بكل لطف آداء زيارات للمندوبيات في الجمهورية ممكن هناك تقصير

الاستهتار بالوزارة بأكملها لا أفهم، رخص تبقى أربع سنوات، أنا لدي مستثمر يريد أن يبني جامع كامل وبقي ينتظر حتى يئس، الرخص لا توجد، من فضلكم السيد الرئيس النظر في هذه الوضعيات وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الناجي عبد المؤمن له دقيقه واحدة.

السيد الناجي عبد المؤمن

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، أرجو من حضراتكم العمل على التسريع لإنهاء أشغال جامع البركة وجامع أبو بكر الصديق في مدينة حزوة من ولاية توزر، لقد طالت مدة الأشغال وإلى الآن لم تنته ونرجو أن تكون هذه المساجد جاهزة عند حلول شهر رمضان المعظم ونرجو منكم السيد الوزير زيادة في نصيب معتمدية حزوة من عدد الحجاج.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الان للسيد النائب المحترم جمعي زويدي له ثلاث دقائق

السيد جمعي زويدي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة النواب الأفاضل،

سيدي وزير الشؤون الدينية،

مرحبا بك وبالإطار المرافق لك،

أنا أرى أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة سيادية بامتياز، صحيح فقدت صيتها وتواجدها خلال العقود الماضية لكن ستبقى وزارة سيادية رغما عن أنفها لماذا؟ لأن وزارة الشؤون الدينية يمكن أن تؤثر بأفكارها ووجدانها على جميع الوزارات بل على المجتمع بأسره.

ونحن اليوم سيدي الوزير، نقود حرب ضد الفساد والمفسدين، حرب ضد الفساد والمفسدين، الفساد هو السرقة، الكذب، عدم المسؤولية في العمل، النفاق، هذه أخلاق يعني الأزمة اليوم أزمة أخلاق فعلى وزارة الشؤون الدينية أن تكون في الصف الأول في المواجهة اليوم وهذا سيدي الوزير أولا بتجديد الخطاب الديني، الخطاب الديني لا نجمده ولا نذوبه، الخطاب الديني يتحرك مع تطلعات العصر ولنا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن الله سبحانه وتعالى يبعث على رأس كل مائة عام لهذه الأمة من يجدد لها دينها، دعنا من الخطاب الديني الركيك الذي يتحدث عن الماء الطهور والماء الطاهر، نعالج القضايا الحقيقية للأمة والوطن، الأخلاق التي سقطت فعلا يجب على الوزارة أن تكون لها دراسات دقيقة ومحددة في معالجة المشاكل الأخلاقية داخل الوطن.

إضافة إلى ذلك السيد الوزير واجب عليكم أن تتابعوا الأئمة وتكونوهم والأجر 470 دينار أو 480 دينار لا يجعل الإمام يقول الحق، هذا الذي يتقاضى 400 دينار والله لن يقول الحق لأنه يدرس بها ويكتري بها، هذا ليس أجرا وهي فعلا أقل الأجور هي أجور إطارات الشؤون الدينية.

المسألة الثانية الكتاتيب يجب أن يعاد إشعاعها، نريد أن تحفظ ذريتنا القرآن تحت رعاية الدولة، نحب ذريتنا تتعلم القرآن تحت رعاية الدولة ثم الكتاتيب هناك من نجح منذ عامين ووجد نفسه مدين بـ 700 دينار ولم يصله التعيين ليباشر عمله وهناك كتاتيب مغلقة وهي جاهزة وفيها مطالب وهناك من نجح في مناظرة، يؤذن منذ تسعة أشهر ولم يتقاض أجره، البيروقراطية والتأخر تعطل من عمل الوزارة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم هيثم صفر له خمس دقائق.

السيد هيثم صفر

شكرا السيد الرئيس،

نجدد الترحاب بالسيد وزير الشؤون الدينية ومرافقيه ونجدد الترحاب بزملائي النواب نواب الغرفتين،

ستتمحور مداخلتي حول بعض الملاحظات والمقترحات التي أتمنى من سيادتكم أخذها بعين الاعتبار.

بالنسبة إلى النقطة الأولى تتمثل فيما لمسناه من ضعف وضحالة في مستوى الأئمة الخطباء بسبب غياب كامل للجهة المؤطرة والتكوين، هنا أفتح قوس حول ما وقع منذ مدة عندنا بالجهة ليس عيب وحرام أن إمام خطيب تخرج منه كلمة منافية للحياء فوق المنبر والمصلين يخرجون غاضبين ومن معه طفل صغير يقول له "أبي ما معنى كلمة تيبت" والأب لا يمكنه أن يتكلم أو يفسر للطفل تلك الكلمة، هذا عيب وحرام وسوف تحاسبون عليه، فرجاء العمل على تكوين أئمة خطباء من طرف جهة رسمية على غرار ما كان سابقا بمدرسة الوعظ والإرشاد برقادة، إن شاء الله تأخذون بعين الاعتبار أن هناك حاجة لتكوين الأئمة.

أما النقطة الثانية فتتمثل في تغطية الشغورات في جميع الخطط حيث أن الوزارة انتهجت في مسألة تسديد الشغورات شروطا في بعض الأحيان تعجيزية وتحول وتعطل تسديد الشغورات على غرار شرط السن دون 45 سنة لماذا؟ ربما يكون فوق 45 سنة يكون عنده إيجابيات عادة ما يكون مقبول لدى المصلين، رجاء العمل على مراجعة هذا الشرط.

النقطة الثالثة والمتعلقة بالإرشاد حيث لاحظنا في السنة الفارطة توجيه واعظ وحيد لولاية المهدية كاملة في حين بقية الولايات وصلت إلى حد 9 و10 وعاظ وهو ما يعتبر ظلما لوعاظ ولاية المهدية، حيث أصبح الإرشاد يتم بالولاءات وبالهاتف في الليل في حين كان سابقا يتم بالشفافية وعن طريق القرعة.

بالنسبة إلى النقطة الرابعة المتعلقة بالجامع الكبير بالمهدية وهو تاريخ، هو يحتاج إلى قائم بشؤون البيت ثاني على غرار الجوامع الكبرى في بلادنا كجامع الزيتونة وجامع عقبة وهو لا يقل أهمية عنهما تاريخا ومساحة، كما يحتاج إلى حارس في الباب نظرا إلى دخول الزائرين من التونسيين وسائحين في أوقات الصلاة مما يتسبب في التشويش على المصلين، كما يفتقر الجامع إلى تجهيزات جديدة كمضخم الصوت والحصير والفوانيس وغيرها.

ختاما السيد وزير الشؤون الدينية، أذكرك بهذه الآية وأذكر بها كل وزير أو مدير ديوان أو مسؤول في تونس متحمل المسؤولية في هذه الدولة: بسم الله الرحمن الرحيم "وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ" صدق الله العظيم ويعني ذلك أن قفوهم يعني احبسوهم حتى يسألوا عن أعمالهم وأقوالهم التي صدرت عنهم في الدار الدنيا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل الكلمة الان للسيد النائب المحترم فتحي معالي له ست دقائق.

السيد فتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبالوفد المرافق لكم،

يحتل الدين في شخصية المواطن التونسي أهمية كبرى، ذلك أنه يعتبر ركيزة أساسية في حياته اليومية من خلال ممارسة الشعائر ومسائل العبادات إلا أن الشؤون الدينية تتعدى ذلك إلى مواضيع حياتية وقضايا اجتماعية كقواعد المعاملات والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدرات، توعية الناس وإرشادهم، ومما يضفي على الدين الأهمية والقدسية أنه يرتبط بجميع فئات المجتمع كبارا وصغارا ذكورا وإناثا باختلاف مستوياتهم العلمية والمعرفية، غايته تحقيق الأمن الروحي للأشخاص للحفاظ على التماسك بين أفراد المجتمع وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

وقد أولت الدولة ما يستحق أو ما تستحقه هذه المهمة من عناية ورعاية حتى أن الميزانية المخصصة للشؤون الدينية ارتفعت بـ 4.5% إلا أن ذلك لا يحجب ما سيكون، إذا القائمين على المساجد من أئمة جمعة وأئمة خمس ومؤذنين وبقية الإطار في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في رواتبهم.

سيدي الوزير، إذا كانت المسألة المادية مهمة فان الأهم يرتبط بأئمة الجمعة، عالمنا اليوم يتقدم ويتطور لذلك وجب على الخطاب الديني أن يواكب هذا التطور وأن يكون راصدا للتغيرات المجتمعية والقضايا المطروحة وأن يكون عنصرا فاعلا ودافعا لمواكبة التنمية والتطور، ذلك أن الدين الاسلامي دين القيم والمثل، دين الحث على العمل والبذل والعطاء "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" وهو دين علم، "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" وهو دين الإيثار والتسامح والانفتاح " إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا" فالخطاب الديني يجب أن يرسخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح ليحمي المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف ويجذر روابط الألفة والتضامن والتآزر والتعاون ويحفظ مقومات الهوية العربية الإسلامية، إلا أن الخطاب الديني اليوم في بعض مساجدنا لا يسير في هذا الاتجاه فإما أن يكون خطابا تجاوزه الزمن ويرفضه الواقع العلمي والمعرفي وهذا يمكن أن يشد المجتمع إلى الخلف أو أن يذهب في اتجاه الغلو والتطرف، لذا وجب اليوم أن يكون الخطاب الديني قادحا للعمل للبذل للعطاء للقيم السمحة النبيلة، أن يكون خطابا دافعا للأخذ بناصية العلم والمعرفة، دافعا لبعث ما في كوامن النفس من قدرات على الخلق والابداع.

لتحقيق هذه الغايات النبيلة والسامية وجب أن نحمل خريجي جامعاتنا بأن يقوموا بهذه الرسالة لأنهم أهل الاختصاص وأقدر من غيرهم على آداء هذا الواجب وهذه الوظيفة.

أما فيما يتعلق بالسيدات والسادة الوعاظ فهم مدعوون الى آداء دورهم على أحسن وجه وأكمل رسالة ومزيد الاعتناء بتكوينهم.

فيما يخص موسم الحج سيدي الوزير فإن الحجيج النظاميين التونسيين عانوا عدة صعوبات في موسم الحج الماضي ماديا ومعنويا وهناك في الأراضي المقدسة لا يجدون ما يجده الحجيج أمثالهم من الدول العربية أو الإسلامية، لذلك سيدي الوزير أدعو إلى مزيد العناية والرعاية بالحجيج من بداية الرحلة إلى نهايتها مرورا بمدة الإقامة وبظروفها، ولئن اجتهدت الدولة في تقديم الخدمات إلا أنها تظل دون المأمول فالاستعداد لموسم الحج يكون ضرورة عند انتهاء الموسم السابق بعد تقييمه والوقوف على الهنات لتجاوزها وعلى الإيجابيات إن وجدت للبناء عليها، سيدي الوزير أرجو أن تأخذوا بعين الاعتبار ما ورد في هذه الكلمة راجيا لكم التوفيق والسداد في مهامكم وإنها لمسؤولية جسيمة.

وفقكم الله وفريقكم الى ما فيه صالح العباد والبلاد والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد علي الحسومي البيولي له دقيقتان.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد وزير الشؤون الدينية وكافة الإطارات المرافقة له،

السيدات والسادة النواب من المجلسين،

أبدأ بالتأكيد على ضرورة الإسراع في إصدار قانون أساسي ينظم وضعية الإطارات المسجدية لضمان حقوقهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية بما يتناسب مع مكانتهم وأدوارهم التربوية والدينية. فيما يخص الحج والعمرة أطالب بوضع استراتيجية شاملة وإصلاح عملية التنظيم بما يضمن كرامة المواطنين ويقطع مع استغلال بعض وكالات الأسفار للتونسيين الراغبين في آداء هذه الفريضة، ينبغي أن تراعي هذه الاستراتيجية القدرة المالية للمواطنين وتحميهم من الأسعار المبالغ فيها والاحتكارات عبر دعم الشفافية والمراقبة المستمرة.

أخيرا سيدي الوزير، نتوجه إليكم برجاء إعادة النظر في منهجية الخطب الدينية خاصة وأننا اليوم أمام جيل من الشباب الذي بات يتطلع إلى خطاب عصري ومستنير، ففي زمن السماوات المفتوحة والمعلومات المتاحة على نطاق واسع لم تعد الخطب الوعظية التقليدية تلبي احتياجاته او تطلعاته، إن حاجتنا اليوم هي لخطب تعلي من شأن القيم الإنسانية وتغرس في نفوس شبابنا روح الفكر المستنير بعيدا عن مظاهر الرجعية والتشدد الديني وتركز على بناء العقل الناقد وتطور الذات.

إننا نسعى إلى رؤية خطب تساهم في ترسيخ ثورة فكرية إيجابية تقطع مع مواضيع الترهيب والخرافات وتحث على التفكير الواعي...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سالم الماكني له ثلاث دقائق.

السيد سالم الماكني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

مرحبا بزملائي المحترمون،

نحن اليوم أمام فرصة هامة لمناقشة ميزانية وزارة الشؤون الدينية وتحديد الأولويات التي يمكن أن تخدم مجتمعنا وتساهم في استقرارنا الاجتماعي والفكري.

في البداية أود أن أتطرق إلى بعض النقاط:

الأئمة في تونس يقومون بدور مهم في توجيه الشباب وتعزيز قيم الاعتدال لكن أوضاعهم المالية والاجتماعية، لا تعكس هذا الدور.

سيدي الوزير، هل لديكم خطة واضحة لتحسين أجورهم وتوفير الرعاية الصحية لهم؟

لا تزال عدة مناطق خاصة النائية منها تعاني من نقص في الخدمات الأساسية داخل المساجد، نتطلع إلى معرفة خطة الوزارة لتوفير تجهيزات مناسبة وصيانة دور العبادة، وكيف سيتم توزيع الموارد المالية في هذا الإطار؟

السيد الوزير، أصبح من الضروري أن تواكب الوزارة التطورات الرقمية لضمان وصول رسالتها إلى الجميع، خاصة عبر وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية، ما هي خطط الوزارة لتطوير هذا الجانب ولزيادة حضورها الرقمي؟

السيد الوزير، مسألة التكوين المستمر للأئمة والخطباء لتحديث الخطاب الديني وتوعيتهم بأهمية الخطاب المعتدل الذي يحارب التطرف ويعزز قيم التسامح.

أخيرا، نحن بحاجة ماسة إلى خطاب ديني يجذب الشباب ويحصنهم من الفكر المتطرف.

كيف تنسق الوزارة مع المؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني لبلورة برامج توعوية فعالة تستهدف الشباب وتعزز القيم الإيجابية؟

وفي الختام السيد الوزير، نحن نطمح أن تكون الوزارة جزء فاعلا في بناء مجتمع يتسم بالتسامح والانفتاح الفكري ويعزز من انتماء المواطنين وقيم الاعتدال، وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الان للسيد النائب المحترم منصور الصمايري وله عشر دقائق تفضل.

السيد منصور الصمايري

شكرا سيدي الرئيس،

معالي وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

زملائي زميلاتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن الدين لله والوطن للجميع وتونس أرض الحرية والديموقراطية كما هي أرض السلام والتآخي ولئن كنا أغلبية مسلمة فان لنا إخوة من الديانة اليهودية والمسيحية، يجب أن نحرص كل الحرص على شؤونهم واحتياجاتهم حتى تتوفر لهم الظروف الملائمة لممارسة شعائرهم الدينية وعليه فلا بد من حماية منشأتهم الدينية والتعهد بصيانتها والحفاظ عليها باعتبارها جزء من الهوية التونسية والتاريخ التونسي.

سيدي الوزير، لا يخفاكم ما تلعبه العقيدة السليمة من دور إيجابي على الفرد والمجتمع، وكيف للعقيدة السليمة أن تساهم في النهوض بالمجتمعات وتحفيزها للرقي وتوحيدها نحو الأهداف النبيلة.

وعليه فلا بد من تفعيل دور المساجد ومزيد الاهتمام بها من عدة جوانب، فبداية وجب الاهتمام بالمساجد من ناحية التعهد والصيانة والترميم والتوسعة وما إلى ذلك.

لا بد من تخصيص جانب مالي هام لهذه المسائل صلب ميزانية الوزارة.

سيدي الوزير، تتالى الوزراء والوزراء والوزراء على هذه الوزارة، لكن سيدي الوزير دار لقمان بقيت على حالها، أنا من منظوري وزارة الشؤون الدينية السيد الوزير، لكن عندما أرى ما يعانيه وما يقاسيه الإطار المسجدي من تهميش ومن إقصاء ومن فقر والله شيء يندى له الجبين فالإطار المسجدي في 2024 يتقاضى 460 دينار، غلاء المعيشة، فاتورة الماء والكهرباء ولديه أربعة أو خمس أبناء يدرسون فهو لا يفرح لا في عيد ولا في عاشوراء وكما تعرف السيد الوزير الاطار الديني يعمل على مدى 365 يوم لا يتمتع بيوم عطلة فهو دائما يعمل ويطالب منه التفرغ وعندما تسأله كم لديه من سنة عمل يقول لديه 15 أو 16 سنة عمل وتجد أنه لم يتمتع سوى بأربع سنوات خدمات من الضمان الاجتماعي في بداية سنة 2020 تم إدخاله تحت المنظومة الصحية.

السيد الوزير، النقطة الثانية تهم حجاجنا الميامين، في السنة الفارطة رأينا حجيجنا ما حصل لهم في أراضي السعودية الشقيقة هناك موتى وأشخاص ضاعوا ومسؤولين نزلوا 270 صورة في بيت مكة ولا حياة لمن تنادي.

السيد الوزير، نحن نحرص كل الحرص بأن يكون المطوفين معتمدين ولهم كفاءة يذهبون مع حجاجنا الميامين ويرافقونهم في السراء والضراء وحتى في النزل التي سيقيمون بها، لأن السيد الوزير لم نعد نتحمل أن نرى عائلاتنا قد فقدوا أهاليهم فهم بعثوا بهم للحج يحجون ليقوموا بمناسكهم الدينية فيموتون هناك إن شاء الله خالدين في الجنة إن شاء الله.

السيد الوزير، النقطة الثانية هي دور الكتاتيب، نرجو السيد الوزير مراجعة هذه القوانين، الطفل يجب أن يدخل للكتاب في سن خمس سنين، لماذا لا يدرس بالكتاب في سن السادسة أو السابعة أو الثامنة؟ لا بأس أن يدرس القرآن في أي سن عوض أن يخرج للشارع ويتعلم المخدرات والسجائر وكذا والكلام البذيء.

السيد الوزير، إن دور الكتاتيب هام جدا على الأقل تتم مراجعة هذه القوانين ويصبح بإمكان الطفل عندما يعود من المدرسة أن يذهب إلى الكتاب ليتعلم القرآن، اليوم لدينا ما شاء الله رموزا خرجوا من الكتاتيب فمنهم سائق الطائرة، الطبيب والمحامي، كل هؤلاء خرجوا من الكتاب، لا يمكننا الاستغناء عن الكتاب سيدي الوزير، يصدر قانون وهذا القانون عندما يبلغ الطفل خمس سنوات لا يدخل لكتاب، لماذا؟

السيد الوزير، أنا دائما أعود إلى الإطار المسجدي، لقد اعترضني شخص والله لا يتبعني هذا الشخص ولا هي شعبوية لكن هذه والله حقيقة ويجب علي إيصال صوته، هذا الشخص لم ينتخبني ولا يعرفني ولا أعرفه هذه تسمى "رجلة متاع ولد الصمايري".

السيد الوزير، زيارتك الأخيرة لولاية المنستير عندما جاءك أحد زملائي وسلمكم مراسلة تظلم لإمام، السيد الوزير عندما رجعت لتونس قمت بعزله والله عزلته بمجرد وشاية ولا يوجد شيء ضده حتى شيء والله هذا الشخص يبكي، ماذا سيكون موقفه بعد أن خرج من الجامع وبعد ما تم تخليه عن خطته ماذا سيكون موقف الناس الذين كان يؤمهم؟ هذا غير معقول سيدي الوزير، لأن شخص بعد أن يعمل 15 أو 16 سنة وبعد ذلك لا نقول له حتى كلمة شكر الله سعيكم، يصله إعفاء والله هذا عيب وشكرا سيدي الوزير على الإطالة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا إذن الكلمة الأخيرة في هذا النقاش الخاص بالسادة نواب أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم للسيد النائب المحترم رفيق شنوفي، له دقيقتان.

السيد رفيق شنوفي

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة نواب الغرفتين،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

أولا، سيدي الوزير أريد أن أتكلم عن وضعية بعض المساجد خاصة في الأرياف التي وجب صيانتها وتجهيزها وحمايتها حتى لا تكون عرضة لبعض الأعمال التي تسيء للمعلم الديني، كذلك مزيد دعم الكتاتيب بالإطار المختص لما لهذا الإجراء من أهمية كبرى للناشئة حيث يكونوا متميزين فيما بعد في الدراسة مع تكثيف البرامج الدينية التوعوية والمعتدلة التربوية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

كذلك وجب إعادة النظر في تكلفة الحج والتي لا يقدر عليها غير ميسوري الحال ويحرم منها أغلب الشعب التونسي الذي يريد زيارة الأماكن المقدسة والقيام بشعيرة الحج، لكن تعوزه هذه التكلفة، مما يضطر البعض الى إتباع مسالك أخرى موازية للتراتيب القانونية وبالتالي وقوع الحوادث على غرار السنة الفارطة، لذلك يجب توعية من يرغبون في الحج بالابتعاد عن هذا السلوك وإتباع المسار القانوني الذي تضبطه الدولة.

كذلك مزيد تكوين ورسكلة الساهرين على العمل اليومي في المساجد مع تحسين وضعيتهم المادية، وهنالك من هم في وضعية مزرية السيد الوزير مع الشكر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أحيل الكلمة الآن للسيد رئيس مجلس نواب الشعب، العميد إبراهيم بودربالة لمواصلة نقاش مهمة الشؤون الدينية وللسادة نواب مجلس نواب الشعب، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل النقاش العام.

قائمة أولية: السيد الفاضل بن تركية، نبيه ثابت. منال بديدة، محمد ضو، بسمة الهمامي، حاتم اللباوي، الأنور المرزوقي، وليد الحاجي، سونيا بن المبروك وعادل ضياف.

الكلمة للنائب المحترم السيد الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

كما ذكرتم في التقرير أن أولويات عمل وزارة الشؤون الدينية هو توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع.

السيد الوزير، إذ أننا نثمن عمل الوزارة في الفترة الأخيرة ولكن زميلاتي زملائي، لا ننسى الظروف المأساوية التي مر بها حجاجنا الميامين

في حج 2024 وحيث شهد موسم الحج حصيلة مؤسفة من الوفيات وكانت نتيجة التنظيم الغير المحكم والغير المدروس والوضع المناخي.

ومع الأسف أن عدد كبير من الضحايا رحمهم الله غير مسجلين في القوائم الرسمية للحج فأنا أتساءل هنا كيف وصلوا إلى مكة المكرمة؟

فمشكلة الحجاج الغير المنتظمين ونقصد بذلك الحجاج الذي وصلوا إلى السعودية دون أن يكونوا مسجلين بشكل رسمي في القوائم، هي مشكلة أساسية ويجب التوقف على أسبابها وما القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في هذا الشأن، إلا دليل واضح على الإخلالات الكبيرة.

إذا تحدثنا عن الحجاج كبار السن، فهذه النقطة بالذات تهم الحجاج التونسيون والحجاج كبار السن عددهم كبير وأغلبهم يعانون من أمراض مزمنة وخاصة أمراض القلب والأمراض النفسية والحالات السرطانية، فالتونسي رغم ذلك ورغم هذه الموانع يصر على أداء فريضة الحج وكان بالإمكان تفادي ذلك منذ البداية وكلنا نعرف أن الفحوصات الطبية للحجيج تتم في المراكز الجهوية العمومية ونحن نعرف أن هناك ضغوطات على هذه المراكز للحصول على الموافقة بأية صفة فوجب إيجاد حلول مناسبة لهذا الموضوع.

السيد الوزير، أردت توضيح في طريقة اختيار وكالات الأسفار والأشخاص المسموح لهم بتسجيل المواطنين لأداء العمرة أو فريضة الحج وهل تمت عملية الجرد والتدقيق للتراخيص التي سلمت لعديد من الوكالات من سنة 2011 إلى سنة 2021 وما يشوبها من نقاط استفهام كبيرة؟ وإن تم ذلك فنأمل منكم سيدي الوزير تسليمنا نسخة للاطلاع عليها.

والغريب والمدهش أن هناك قطاعا موازيا أصبح يعمل إلى جانب هذه الوكالات وهمه الوحيد هو الربح المالي بدون النظر في توفير الظروف الملائمة للحجيج ويمكن أن نسميهم شبكات التسفير سيئة الذكر.

السيدات والسادة النواب،

أنتم لا تعلمون عن الظروف القاسية والكارثية التي يعيشها المخالفون في مكة المكرمة، الهروب من مكان إلى مكان، الهروب من السلطات الأمنية ولا نعرف ماذا يأكلون وماذا يشربون.

السيد الوزير، بحكم عملي في المملكة العربية السعودية لمدة 17 سنة بديوان الإمارة، فإنني شاركت في عدة اجتماعات تنسيقية حول موضوع الحج والعمرة وانبهرت بالطريقة الماليزية في متابعة الحج والعمرة.

سيدي، نبدأ باختيار المرافقين والإطار الطبي وشبه الطبي، فهناك نقاط للتوضيح في طريقة اختيارهم حيث أن أغلبهم لا يعرفون الأماكن المختلفة حتى أننا نحسبهم مفقودين في بعض الحالات، الاستعانة بالجالية التونسية بالمملكة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والقنصلية العامة بجدة، لا سيما وأن الجالية تتمتع بعطلة تزامن مع أداء مناسك الحج وأنا على وعي أن العديد منهم يرغبون بالقيام بهذه المهمة، مما يجعلنا نوفر على الدولة والمجموعة الوطنية تذاكر السفر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى الزميل المحترم نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

سيدي وزير الشؤون الدينية، لدي أسئلة واضحة وصريحة سأسألكم عن جامع السوامة من منطقة أولاد ماجد من معتمدية دقاش ولاية توزر الذي يعتبر من أقدم الجوامع في الجمهورية التونسية. هذا الجامع لم نعرفه نحن كأولاد "بلاد" وأنا من الحومة أصلا لا ندري هل يتبع وزارة الشؤون الدينية أم أنه تابع لوزارة الشؤون الثقافية أم أنه تابع للآثار؟

هذا الجامع منع الناس من الصلاة فيه، هذا الجامع ليس له حراسة ولا حارس، جامع السوامة هذا يعتبر من أقدم الجوامع في الجمهورية التونسية يعود إلى 3000 سنة.

سأسأل أيضا عن اختيار الأئمة، هناك العديد من الجوامع في المنطقة التي أقطن بها لا يوجد بها أئمة لا أئمة خمس ولا أي شيء.

كما الشبيكة من معتمدية تمغزة من ولاية توزر، الشبيكة لا يوجد بها جامع، الجامع الموجود بها آيل للسقوط وعندما أراد المواطنين بناء لم يجدوا من يساعدهم على بنائه.

السيد الوزير، أريد أن أسأل عن شيء آخر موضوع حج السنة الفارطة وما حصل فيه، أعلم أن الاختيارات كانت من وزارة الصحة، كانت الاختيارات من الأطباء ومن الممرضين الذين ذهبوا كمرافقين من سلك الصحة كانوا من الصحة الأساسية، لا أتصور أن الصحة الأساسية يمكنها أن تنفع لأن الصحة الأساسية غير ناجعة في الأمور الاستعجالية وكان سابقا يبعث بالأطباء والممرضين من الـ" service actif" كقسم الاستعجالي وكالـ "réa médical" و"réa chirurgical" في السنة الفارطة تم ارسال مرافقين من الصحة الأساسية ومن المستوصفات وهؤلاء غير مختصين في الحالات المستعجلة.

أيضا بخصوص الشروط المتوفرة في المرافقين الذين يتم إرسالهم من وزارة الشؤون الدينية، المرافقين من المعتمديات ومن الولاية المعايير التي يرسلون بها هؤلاء المرافقين هي متواضعة وحتى الذين يعملون معهم في الوزارة الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم غير واضحة تماما والمعايير غير واضحة، من معتمدية دقاش يذهب معه مرافق ومن معتمدية نفطة لا يعرف الحجيج المرافق لهم هذا لا يعقل، كان من المفروض أن يتم إرسال مرافق من كل معتمدية ليس بتلك الطريقة ففي السنة الفارطة حصلت العديد من التجاوزات لذلك إن تم القيام بتحقيقات بخصوص حج السنة الفارطة نرجو إعطاؤنا نتائج هذه التحقيقات السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية، لها أربع دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، تبنى كل دولة وكل أمة وكل مجتمع على ثقافتين: ثقافة بناء الإنسان وثقافة بناء الإسمنت. ثقافة بناء الإسمنت هي كل ما يهم تشييد البنية التحتية والطرقات والعمارات والمستشفيات

وغيرها، أما ثقافة بناء الإنسان فتعنى بتطوير الكفاءات وبناء الشخصية وتعليم فنون الحياة وإنجاح العلاقات وغيرها.

في بلادنا السيد الوزير، منذ الاستقلال ركزنا فقط على ثقافة بناء الإسمنت أي تشييد البنايات ونسينا بناء الإنسان الذي سيعمر كل ما نشيد من إسمنت، بناء الإنسان السيد الوزير تتداخل فيه ثلاث وزارات: وزارة الأسرة، وزارة الشؤون الاجتماعي، وأنا في اعتقادي في مرتبة أولى وزارة الشؤون الدينية.

وهنا نرجع إلى الصفحة الأولى من الكتيب الذي تم توزيعه علينا والذي كتبتم فيه في الصفحة الأولى "تقوم مهمة الشؤون الدينية بدور مهم في تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني" لا السيد الوزير، من المفروض أن تقوم مهمة الشؤون الدينية على تطبيق سياسة الدولة في كل أمور الحياة، لماذا اختزل دور وزارة الشؤون الدينية في أمور الدين بينما يهتم ديننا بكافة مجالات الحياة؟

أين وزارة الشؤون الدينية السيد الوزير من تطوير الخطاب الديني؟ خاصة وأنه منذ الاستقلال إلى اليوم نرى أن وزارة الشؤون الدينية لم تنجح في تحرير المجتمع من الخطاب الذي يحتوي على جهل كبير، فأين وزارة الشؤون الدينية من تحرير الخطاب الديني وتحرير المجتمع من الجهل باسم الدين الذي ساد في بلادنا؟

هل تلعب مثلا صلاة الجمعة دور مهم في المجتمع اليوم؟ أنا في اعتقادي لا. صلاة الجمعة يجب أن تلامس مواضيع تمس مشاكل الناس، لماذا لا تحتوي خطب الجمعة على مواضيع قانونية صحية، اقتصادية، تربية أبناء، علاقات زوجية وغيرها؟

السيد الوزير، تأخرنا كثيرا عن ركب الدول بسبب الفهم الخاطئ للدين، فلماذا لا تلعب وزارتكم دورها التنويري والتوعوي عن طريق الأئمة والمؤدبين والوعاظ من خلال نشر خطاب ديني يرتكز على أسلوب العقل والسؤال والتفكير؟

لماذا لا تقرب وزارتكم من الناس وتخرجوا عن دور العبادة وتقوموا بتظاهرات دينية وأيضا دروس توعوية؟ هذه دعوة السيد الوزير للانفتاح على المجتمع وعدم الاكتفاء بالتدخل في المناسبات الدينية.

نأتي إلى الميزانية، السيد الوزير 195 مليار في الحقيقة نراها مبلغ ضعيف وضعيف جدا أن أردنا أن تمارس الوزارة دورها الايجابي والفعال في المجتمع، يجب مضاعفة هذه الميزانية مع ضرورة تغيير استراتيجية الوزارة، 20900 إطار مسجدي في الحقيقة يمكن يتبادر للذهن أنه عدد مشط لكنني أرى أن هذا العدد يجب مضاعفته مع ضرورة تحسين أجورهم وتأطيرهم وتدريبهم وفق منهج علمي صحيح، هذه دعوة السيد الوزير لك لتحسين مداخيل أو أجر القائمين بشؤون البيت والمؤدبين والأئمة، 430 دينار مثلا لمؤدبة تحمل شهادة الأستاذية مبلغ بسيط وبسيط جدا.

في الميزانية السيد الوزير ذكرتم 100 مليون لبناء إدارة جهوية، في الحقيقة هذا المبلغ لا يبني منزل فكيف ستبنون بهذا المبلغ إدارة جهوية لائقة بمن يعمل فيها ومن سيرتادها؟

التعاون الدولي السيد الوزير، ذكرتموه في العالم اليوم لا توجد أي دولة فيها نموذج جيد للدين، فنرجو الاكتفاء بنموذجنا التونسي الذي يعتمد على هويتنا وثقافتنا التونسية فقط، مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو، عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، إن وزارة الشؤون الدينية لا تقل أهمية عن الوزارات السياسية السيادية من حيث الدور والمهام الموكولة لها باعتبارها تسهر على نشر ثقافة التسامح الديني والتعايش المشترك لمختلف فئات المجتمع.

سيدي الوزير، بفضل مجهود أعوان وإطارات هذه الوزارة في نشر ثقافة الاعتدال أمكن التصدي ومواجهة كل أشكال الانحراف والتطرف الفكري، رغم وجود بعض النقائص التي ما تزال تتطلب مزيدا من المعالجة والمتابعة.

سيدي الوزير، في علاقة بالبنية التحتية لبعض المنشئات الدينية في جهة مدنين تتطلب الصيانة والترميم وأيضا تعطل رخص بعض المساجد الجاهزة والتي مازالت مغلقة في كل من مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف.

أما بالنسبة إلى الإطار والإطارات الجهوية والمحلية وخاصة عملة وأعوان المساجد مازالت تنتظر تسوية الوضعية والترسيم.

أيضا السيد الوزير، إن إحداث خطة واعظ ديني قد تساعد على حسن سير عمل المنشآت الدينية خاصة في التأطير والمراقبة، غير أن هذه الخطة ما زالت تتطلب الدعم حتى توفير وسائل النقل والمقرات للاضطلاع بمهامه على الوجه الأكمل.

من غير المعقول السيد الوزير الواعظ مطالب بالتنقل لمسجد أو جامع ليراقب أو ليعطي دروس خصوصية ولا توجد لديه وسيلة نقل.

أيضا وبكل لطف السيد الوزير، نحث سيادتكم على مراجعة خريطة التوزيع الجغرافي للمساجد والجوامع بمختلف الجهات.

نثمن مجهودات الوزارة في الوقوف على مختلف النقائص ومشاكل أعوان وعملة الشؤون الدينية، غير أن العديد منهم السيد الوزير يحتاج المتابعة خاصة في علاقة بالقرارات والتغطية الاجتماعية.

أما سيدي، المقر الجهوي بمدنين فهو على وجه الكراء وعملية الصيانة يقوم بها موظفي الإدارة من نفقتهم الخاصة وكنت شاهدا على ذلك.

كما تشكو أيضا سيدي، الإدارة الجهوية بمدنين نقصا فادحا في التجهيزات وتقادم السيارة الموضوعة على ذمة السيد المدير الجهوي التي لا تؤمن عملية التنقل والتواصل بين المعتمديات لمرجع النظر.

أما في علاقة بملف الحج، ندعوكم سيدي الوزير، إلى مزيد التدقيق والرقابة وحوكمة مختلف مراحل فرز الترشحات وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ختاما السيد الوزير، ندعوكم إلى زيارة ولاية مدنين للوقوف على مشاغل هذه الجهة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية،

مرحبا بالإطارات المرافقة له ومرحبا بنواب الغرفتين،

نخاطب اليوم وزارة من أكثر الوزارات ذات البعد المجتمعي الإنساني والروحاني والتي مطالبة في كل الأزمنة أن يكون خطابها في منأى عن السياسة وعمن يحكم وأن يكون خطابهم متطورا متجدد يخاطب الوجدان وبنيان الناس والمجتمع. ظل خطاب الوزارة راكدا جافا في عقم تواصلي مع جيل، جيل بأكمله، وجد خفافيش الظلام وأعداء الإنسانية سبيلهم إليه، فكان فريسة سهلة لمن يتكلمون باسم الله ويعظون، بل يعطون صكوك الجنة والتوبة والجهاد فكانت الخسائر خسائر مجتمع.

أين الخطاب السمح المباشر المرغب المطمئن الحامي من الانحراف والانتحار والنفور؟ فالله محبة والله عز وجل قال "وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ" فأين خطابكم المحبب للحياة وللإنسانية. الله محبة والدين أدوات وسبل وآليات، لم تصلوا قبل الثورة التكنولوجية والقفزة الزمنية والرقمية ولم تصلوا الآن باعتماد آلياتها. هم وصلوا بـ "puce" وبالبرامج وبالفلاش و"CD" والأقلام الذكية وأنتم إلى حد الآن مازلتم بعيدين.

عود على حج موسم 2024 نطالب سيادتكم أن تفسروا لنا الآن ما معنى يذهب إلى الحج على حساب الدولة، أي حساب هذا؟ حساب وزارتكم أو حساب الوزارات الأخرى؟ هو في الحقيقة من سيذهب على حساب الدولة والوزارات هم ذاهبين على حساب جيوب الحجيج.

عود على حج 2024، هناك بعثات تقضي 30 يوم وهذا حسب الولايات وهناك بعثات تقضي 24 يوم، في إطار العدالة الجهوية نرجو أن هذا التميز والامتياز بـ 30 يوما على الأقل تقسمونها كل ولاية كل سنة تتحصل البعثة فيها على 30 يوم في إطار العدالة الجهوية.

البعثة الدينية، على عكس سنة 2023، البعثة الدينية سنة 2024 أغلبهم تنقصهم الكفاءة وحسن التواصل وكرسوا المزيد من الجهويات عوض خدمة الحجيج بغض النظر عن اللهجة واللون.

في مزارات المدينة المنورة، رفضت مرشدة دينية صعود الحجيج الى الحافلة إلا حجيج ولايتها، تمسكت بذلك وقالت لهم أنتم غير تابعين لولايتي لا تصعدوا للحافلة فقط في حين أن توصيات صعود الحجيج إلى أي حافلة تحمل علم تونس.

في النفرة الكبرى كان التشديد على الصعود في أي حافلة تحمل علم تونس، المرشدة الدينية تقوم بإنزال عديد النساء لأنهن ليسن من سكان ولايتها.

في آداء مناسك الحج، ممثل الدولة بذاته يحمل علم تونس يتمسح على زجاج لمقام ابراهيم في حين كانت التوصيات للحجيج في كل الدروس الدينية المقامة في المساجد، الابتعاد عن كل ما هو شعوذة وشرك، بالله وحدوا لنا الدروس الدينية، عليكم أن تبدؤوا أولا بالوزارة ثم عمموها على الولايات.

تمسك البعض بالقيام برمي الحجرات على الساعة الثامنة صباحا، في حين أن الرمي متاح على مدار اليوم للحفاظ على سلامة الحجيج خاصة كبار السن.

في علاقة بالبعثة الصحية، العديد قام بالواجبات المهنية على أحسن وجه وهناك من كرس الجهوية التي نذكرها لكم في محاولة لإقصاء الإطارات الشبه طبية فقط لأنهم يتكلمون بنفس لهجتهم الجهوية والمحلية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس ومرحبا بوزارة الشؤون الدينية وأعتبرها وزارة مهمة جدا بالرغم من الاعتمادات المخصصة لها قليلة قال عليه الصلاة والسلام "إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق" وقال" خلق الإسلام الحياء" وقيل "الدين خلق".

تونس اليوم تعاني أزمة أخلاق مزمنة وشديدة، طبعنا فيها مع الفساد والرذيلة وأصبح المجتمع سجين الغرائز وعم العنف اللفظي والمادي ولا أحدثكم عن الوسط المدرسي فالرسالة السماوية المحمدية مرتكزها الأخلاق ومكارمها.

سيدي الوزير، ما يحدث الآن في تونس من أزمات في كل القطاعات من تعليم واقتصاد وأمن وغير ذلك سببه غياب الاخلاق، طبعنا مع استهلاك المخدرات وأصبحت كلمة "زطلة" عادي تقال حتى في شاشات التلفزة وأصبح العراء في التلفزات عادي "normal" وأصبحت كلمة "مثلي" ومشتقاتها من تصرفات وتلميحات وعروض كذلك "normal" طبعنا مع الغش في جميع المجالات وأخطرها الامتحانات الوطنية.

هي حرب ممنهجة سيدي الوزير، ضد الهوية العربية الاسلامية الهدف منها تخليص هذا الجيل من هويته العربية الإسلامية، ثم يريدون أن الناس تعتبره كما يريدون ونرى هذا في شوارعنا وفي منصات التواصل الاجتماعي وحجم كبير من العفن الاخلاقي.

هي حرب سيدي الوزير، ربما حاربوا الشيطان، حرب خاضها الأنبياء قبلنا، فإما أن نرفع العلم الأبيض ونستسلم وإما أن نخوضها لإنقاذ هذه الأمة وهذا الشعب وهذا الدين.

سيدي الوزير،

السادة المديرين،

كفانا من خطب حول مفاهيم مللناها نواقض الوضوء وغزوة بدر وغيرها من قصص جميلة وحان الوقت لنتحدث عن الخراب الأخلاقي، تحدثوا عن المسكوت عنه، نبهوا الناس عن ما يسوق في الهواتف وهواتف الجوال، حدثوا مرتادي المساجد عن الشذوذ الذي ينخر المجتمع التونسي وخاصة هذا الجيل فالمساجد غير كافية، لكن الإعلام الديني بإمكانه حل المشكلة لدينا تلفزات وطنية، لدينا إذاعات وطنية، حان الوقت لتمرير ومضات إشهارية تونسية قريبة من الطفل، قريبة من الشاب حتى نمرر العلاج ونمرر الترياق ضد الفساد الذي نخر القلوب ونخر الأنفس ولما لا صور متحركة تونسية وتأكدوا إن فتحتم باب التطوع ستجدون الكثير من الناس المختصين في هذه الأشياء الذين سيرغبون في العمل معكم مجانا.

السيد الوزير، شهر رمضان نتمنى أن يكون في شهر رمضان لهذه الوزارة سلطة على المسلسلات التي تعرض في شهر رمضان، حتى على الأقل نمرر ما نمرره ونترك ما يترك لأنه في بعض الأحيان يتم تمرير أشياء لا تليق لا بالإسلام ولا بتونس ولا بشهر رمضان.

سيدي الوزير، ندعوكم الى مراجعة المساجد، هل أنها كلها مالكية أشعرية؟ ندعوكم الى حسن اختيار المؤذنين من حيث الصوت والقدرة على التأذين، ندعوكم إلى حسن اختيار الائمة.

كذلك ندعوكم سيدي الوزير إلى متابعة المدارس القرآنية عن كثب وإخضاعها للرقابة بين وزارة التربية ووزارة المرأة.

كما ندعوكم سيدي الوزير، إلى انتداب أساتذة التربية الإسلامية، خريجي جامعة الزيتونة، هؤلاء سيكونون أيمة ويأخذ أجر الأستاذ هو الذي سيحدد المسجد وهو من سيحدد المنظومة ككل.

سيدي الوزير، صدقوني لو ننجح في هذا البرنامج سينقص الكثير على وزارة الداخلية ووزارة العدل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية له خمس دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

مرحبا بكم جميعا شرفتمونا،

في الحقيقة نعرف جميعا سيدي الوزير أن وزارة الشؤون الدينية أنا أعتبرها شخصيا وزارة استراتيجية بامتياز لماذا إستراتيجية سيدي الوزير؟ ولقد تحدثنا في هذا، مرتبطة قبل كل شيء بمستقبل البلاد ومرتبطة بجمالية المدن ومرتبطة أيضا بالشعور بالمواطنة والشعور بالانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية.

لدي ملاحظات سأسوقها بسرعة بطريقة برقية لضيق الوقت.

أعتبر أن أهم شيء وأهم نقطة هي قضية خطب الجمعة لن أعيد ما ذكروه، لكن قلنا أن عدد المساجد الموجودة اليوم في تونس هي تقريبا وحسب ما هو موجود لدي 5400 وقد ذكرت 5400 خطبة جمعة، يعني كل جمعة لدينا 5400 أو أكثر من 5000 خطبة جمعة، يعني أكثر من 5000 اجتماع شعبي وهنا حتى لا أعيد ذكر ما ذكره الإخوة النواب، أقول المأساة التي عشناها في العشرية نتمنى أن لا نعود إليها لتفادي ذلك.

ندعوكم السيد الوزير إلى مزيد الاهتمام بمسألة الأئمة الخطباء ليس بالمراقبة بل بالتوجيه وذلك عن طريق محاور تحددها الدولة كما كان سابقا، لذلك أقترح أن يتم اختيار كل شهر أربعة محاور تحددها لجنة خاصة فيها ممثلين عن وزارتكم بالطبع وعن وزارات أخرى كوزارة التعليم إلى غير ذلك.

هنا سأتعرض إلى أمر هذا يقلقني سيدي الوزير، في الحقيقة نحن ننتمي إلى التعليم العالي وأنتم نفس الشيء ومدارس الاختصاص متقاربة أنا في التراث وأنتم في الشؤون الدينية، المعضلة كبيرة وأعتبرها أكبر معضلة السيد الوزير، هي معضلة التداخل، تداخل الصلاحيات والتداخل في الصلاحيات هو الذي أثر على البعض وقد تطرقت منذ حين متعمدا، على جمالية المساجد.

المساجد القديمة التاريخية والمعالم بصفة عامة كما تعلم أن 10% مرتبة وهذا أؤكده لكم هو مسجل.

وبالطبع فإن التداخل في الصلاحيات، ماذا ستكون نتيجته سيدي الوزير؟ بعض المعالم، أكبر معالم تاريخية دينية اليوم في تونس مهددة فجامع الزيتونة السيد الوزير، هناك "un transformateur électrique géant"موجود قابل للانفجار وهل تعلم أين موجود السيد الوزير؟ هو كبير بحجم سيارة هو موجود في مقر المشيخة وهذا فيه إهانة السيد الوزير، فيه إهانة للأئمة "transformateur électrique" سي عبد الرزاق موجود في بيت المشيخة ربما أنت لا تعرف هذا ولكن لدي بحكم انتمائي ونحن ماذا نفعل؟ نحن نميل إلى الحلول السهلة بالطبع سيدي الوزير وتشتت الصلاحيات هو الذي أوصلنا لهذا.

جامع القيروان أريد أن أعلمكم سيدي الوزير والسادة النواب، أخواتي إخواني، هو أيضا مهدد، الوضع فيه دقيق جدا، جامع القيروان السيد الوزير هناك 182 "des fissures" في الأعمدة لماذا؟ لأنه وقع إعادة الثقوب "béton" وثقلت كل تلك "béton" على الأقواس، على الأعمدة وأصبح جامع القيروان مهدد، جامع الزيتونة مهدد أيضا "un transformateur" لو يحصل انفجار سينفجر حتى سوق جامع الزيتونة وليس الجامع فقط.

كل هذا بسب ماذا؟ لأنه في الحقيقة على الدولة أن تلعب دورها، أهم شيء يجب أن تلعب الدولة دورها وهنا أقترح السيد الوزير خلق إدارة موحدة للمعالم دينية تكون قراراتها ممركزة، الجوامع الجديدة يجب أن تخضع لمقاييس معمارية موحدة، لدينا جوامع لا يجب أن ندخلها إلى "régie"، لدينا زميلتنا السيدة نورة الشبراك موجودة معنا، والدها السيد علي شبراك اختصاص بناء جوامع، كل القبب التي خلقها الله في البلاد التونسية أطال الله عمره فقد أرانا أشياء هذا شخص أطال الله عمره لا يمكن أن نجد مثله الكثير أعطاه الله ألف صحة فيما قام به لذلك سأقترح عليكم السيد الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والإطار المرافق له،

من المؤسف جدا أن نجد وزارة الشؤون الدينية التي من المفروض أن تكون لها قيمة أكثر من القيمة التي أعطتها الدولة والتي أعطاها إياها المجتمع في الوضعية الحالية، أتذكر أن في السنة الفارطة أضعف ميزانية هي ميزانية الشؤون الدينية وهذه السنة تقريبا أضعف ميزانية هي ميزانية الشؤون الدينية.

عند البحث عن الهدف وخاصة في مهمة وزارة الشؤون الدينية هو تيسير ممارسة الشعائر الدينية، ممارسة الشعائر الدينية يتطلب فضاءات خاصة يجب أن تساهم فيها وزارة الشؤون الدينية خاصة على مستوى بناء المساجد، اليوم نعلم جميعا أن المساجد والجوامع تساهم فيها فقط يعني المواطنين والمؤسسات عن طريق التبرعات.

السؤال المطروح والذي دائما نطرحه للأمانة، لماذا لا تخصص الدولة جزء في اعتمادات وزارة الشؤون الدينية للمساهمة في بناء الجوامع والمساجد؟ ماذا انجر عن هذا اليوم؟ هناك العديد من الجوامع لم يتمكن المواطنون من الانتهاء من بنائها واليوم ربما ستكون مأوى للفساد وللانحراف ولاستهلاك المخدرات إلى غير ذلك.

اليوم إن قلنا بأن المبلغ أو أن هذه الميزانية قادرة أن تمكن وزارة الشؤون الدينية من البناء لأنه ليس فقط وزارة شؤون الدينية تساهم في ممارسة الشعائر الدينية التي نعرفها الصلاة والحج والزكاة وهلم جر. فالدين جاء بسلوكيات معينة يجب تطبيقها ونشرها.

هل أن اليوم البرامج التي تقوم بها وزارة الشؤون الدينية قادرة على بناء مجتمع سليم تحمي به شباب من الانحراف والاجرام واستهلاك المخدرات؟ اليوم الأنشطة الدينية يتم القيام بها في المساجد فقط ولكن لا بد أن تقوم اليوم وزارة الشؤون الدينية بتكوين أكثر ما يمكن من الإطارات الدينية وتتوجه إلى الشباب في الإعداديات والثانويات حتى لا أقول للمدارس الابتدائية لأنه ربما مازالوا صغار وما زالوا في بداية التدريب الاجتماعي والتكوين.

عندما نتحدث اليوم عن التوعية والإرشاد الديني، السؤال المطروح ما تقومون به هل كان مجديا في علاقة بالسلم الاجتماعي وإصلاح أو صلاح المجتمع؟ أقول أنا ما نراه موجود على أرض الواقع ليس له أي نتيجة كبيرة للأسف. إذا لا بد من مراجعة البرامج ومخططاتكم وهذا دون التشكيك في ما تقومون به، الإمكانيات الموجودة للأمانة غير ممكنة.

السادة الحضور،

بالرجوع إلى النفقات أو نفقات التدخلات مثلا تتضمن أساسا مصاريف الحج للبقاع المقدسة خصص لها تقريبا 900 مليون أنا أتساءل هل هي مصاريف خاصة بالإطارات التي تبعثون بها المرافقين للحجيج أم ماذا؟ وهل يوجد ضمن برامجكم برمجة لمساعدة الفئات الهشة من المواطنين الذين يرغبون في أن يزوروا البقاع المقدسة؟ هل هناك مجال لمساعدة هؤلاء الناس إلى الذهاب للحج؟

إطارات المساجد الذين يتقاضون تقريبا 400 دينار منحة، هي عبارة تطوع هل فكرتم في مساعدتهم ومن تمكينهم من منح أو تمكينهم من الذهاب إلى البقاع المقدسة؟ وأتصور أن هذا واجب من واجبات وزارة الشؤون الدينية.

للأسف الوقت قصير، هناك جوامع السيد الوزير..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها ثلاث دقائق.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والاطارات المرافقة له،

مساهمة مني كنائب شعب في ضمان حسن تطبيق وزارتكم لسياسة الدولة في المجال الديني ونجاحها في مهمتها الوطنية المقدسة، أتقدم لسيادتكم بما يلي من الملاحظات والمقترحات:

فيما يتعلق بتكوين الإطارات الدينية، نلاحظ أحيانا بعض الإخلالات في أداء مهام بعض الإطارات الدينية سواء على مستوى الآذان، عدم الالتزام بالوقت أو أخطاء في النطق أو على مستوى مضمون الخطبة.

نلاحظ حياد بعض الأئمة عن سياسة الدولة نتيجة الارتجال.

لذا أدعو الوزارة أولا، إلى ضرورة ايجاد آلية ناجعة للتكوين الاجباري لجميع الاطارات الدينية بمختلف وظائفهم في كل الاختصاصات.

ثانيا، بعث فروع للمعهد العالي للشريعة في كافة ولايات الجمهورية لتكوين الاطارات الدينية ولرسكلتها حسب استراتيجية محكمة وبرامج مضبوطة للعناية بالأولويات ودعم المسار السليم للوزارة وتقوم برفع تقاريرها الشهرية إلى سلطة الإشراف وترصد الاخلالات قصد برمجة كيفية تلافيها في المستقبل.

نلاحظ سيدي الوزير، بعض البطء في إنجاز ملفات بعض المعالم الدينية سواء من حيث التهيئة أو من حيث الصيانة أو من حيث التأثيث وخاصة من حيث سد الشغورات، لذلك أقترح سيدي الوزير التسريع في إنجاز هذه الملفات واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

سيدي الوزير، بالاطلاع على مهمة وزارة الشؤون الدينية، نلاحظ أن نفقات التأجير قد بلغت 79,3% من ميزانية مهمة الشؤون الدينية على حساب نفقات التسيير ونفقات التدخلات ونفقات الاستثمار.

أتساءل سيدي الوزير، عن إمكانية تقديم الوزارة لمشروع عملي يتمثل في كراء بعض المعالم أو البحث عن هبات لتطوير مواردها المالية كي تساهم في تغطية نفقاتها.

وأخيرا سيدي الوزير، أدعوكم الى المساهمة في تنشيط السياحة الدينية التاريخية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" ووزارة الشؤون الدينية أنا أعتبرها وزارة سيادة بامتياز ويجب أن تكون الميزانية بحجم هذه الوزارة، نحن نعرف أن مقاصد الدين واضحة والوزارة تعمل على نشر الطمأنينة وعلى نشر التسامح والتآلف والتآزر والتحابب بين الناس وتخصيص ميزانية بهذا الحجم هو إجحاف في حق وزارة الشؤون الدينية.

هناك بعض المشاغل وبعض الإشكاليات التي علينا طرحها السيد الوزير منها جامع مجلس النواب، جامع مجلس نواب الشعب يستحق الصيانة لأنه معلم تاريخي ومتداعي للسقوط فالرجاء أن يتم النظر في هذا الموضوع فإن أردتم أن تحيلوه إلى مجلس نواب الشعب لصيانته فهذا أمر يعود إليكم.

كذلك مناسك الحج، هناك إشكال لأن ما حدث في حج سنة 2024 هو إشكال كبير وضروري أن تراقب وزارة الشؤون الدينية وكالات الأسفار المنظمة للعمرة التي أصبحت تنظم رحلات حج غير منتظم وباستعمال الحيلة وما حدث هو كارثة بأتم معنى الكلمة فالرجاء مراقبة هذه الوكالات.

أسأل كذلك عن استراتيجية الوزارة إزاء صيانة المعالم الدينية كجامع الزيتونة وجامع القيروان.

كذلك وجب دعم المساجد بكتب القرآن اللازمة ومواصلة برنامج تحديث الكتاتيب لأنها تجربة نموذجية.

كذلك التكوين المستمر للأئمة والقائمون على شؤون البيت ووضع استراتيجية واضحة للخارطة الجغرافية لتوزيع المساجد لأنها أصبحت غير واضحة.

بالنسبة إلى الشأن المحلي بمنطقة سيدي حسين لدينا بعض الإشكاليات:

أولا، التسريع بطلب التخصيص الذي تم توجيهه إلى وزارة الشؤون الدينية بخصوص جامع رياض الصالحيين بمنطقة سيدي حسين.

كذلك جامع الحسين نقص في المفروشات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد النوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

الملاحظات الأولى تعني الوزارة والملاحظات الأخيرة تخص مجلس النواب وتطلعات الشعب وانتظاراته.

المرجو تحسين وضعية الأئمة والإطارات المسجدية، ندعوكم أيضا إلى إنتاج خطاب ديني يقطع مع أمية، لا أُمية التطرف والابتذال.

ندعوكم أيضا إلى تطوير الجانب التواصلي وخاصة في الومضات الإشهارية التربوية التوعوية وكذلك ندعو وزارتكم إلى ترشيد الاستهلاك لما لا يقع اللجوء إلى الطاقة الشمسية في إنارة المساجد؟

ما مدى حضور البعد الديني في البرامج التربوية والذي لم يفلح في إنتاج أجيال متشبعة بأصالتها وبدينها وكذلك تكثيف الرقابة على البرامج الدينية في وسائل الإعلام العمومية والخاصة لتجنب الذوق التواصلي الممزوج الذي ينتج وعيا دينيا هجينا أحيانا.

فيما لا يخصكم أشعر بمشاعر اللاجدوى تخنقني وأنا أرى مجلسا نيابيا يحشر عمدا أو جهلا في زاوية كان يفترض أن لا يحشر فيها. أقول هذا عندما أجد نفسي مضطرا للانخراط في مسرحية سيئة الإخراج باهتة الإضاءة ضعيفة الأداء الدرامي، الشخصيات فيها مسطحة ومسطحة الأداء تقمصها للدور ركيك وضعيف ومضحك دفع هذا المجلس التشريعي دفعا إلى عنق المتاهة.

السيد الوزير، متى ينجز مشروع الكذا في منطقة الكذا ويسعى السيد النائب منطقته ولاية أو معتمدية أو عمادة أو ركنا من أركان هذا الوطن ويفرح جزء من المواطنين الذين وصل بهم اليأس إلى اعتبار ذكر اسم منطقته انجازا عظيما.

مهمات بميزانيات خمسة أسداسها موجهة إلى الأجور وسدس باق يتيم بعنوان أو بعناوين مختلفة آخرها الاستثمار وسؤال وجواب وسين وجيم وردود بتاء وفاء وألف وهاء وتاء مربوطة في جمعها تتحقق كلمة تفاهة.

هذا المشرع الذي كان يفترض أن يشرّع القوانين وأن يساهم في ثورة تشريعية تكون قاطرة للتنمية والاستثمار من خلال الإصلاحات الهيكلية العميقة للاقتصاد والصحة والتعليم وللطاقة وغيرها.

هذا النائب المشرع يصير محملا بهموم الماء الصالح للشراب والكهرباء وحفر الطرقات ومسالك التطهير ومسالك القطارات وحقوق النساء العاملات واحتكار السلع عوض نقاش التوجهات والسياسات وضرورة الإصلاحات.

المطلوب سادتي الانضباط لفصول النظام الداخلي لمجلسنا، على مكتب المجلس مهما كانت تركيبته أن يحترم الأدوار المنوطة بعهدته وأن يحرص على تجويد العمل البرلماني التشريع والرقابي، إقرار دقيقة للنقاش العام تعيق المهام وتظهر النائب عاجزا لا على الطرح، بل لا على العرض، بل عاجزا عن الكلام.

الحسم مع سياسة التقدم على طريق مسدود والهروب إلى الأمام وتعميق النقاش حول خطة تضمن فاعلية المجلس ليؤمن بدوره في ثورة تشريعية تتصدى للفساد وتضمن الحقوق الدستورية للشعب التونسي من شغل وحرية وكرامة وطنية.

أخيرا نهيب بسيادة رئيس الجمهورية إلى أن يحسم نهائيا في موضوع الحوض المائي الصحراوي في تونس، حقيقته وإمكانياته من خلال تكليف المعهد الأعلى للدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية بهذه الدراسة وعيا منا بأن الحرب القادمة هي حرب مياه. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار لها دقيقتان.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

في الحقيقة لن أطيل الكلام السيد الوزير، لدينا نقطتين بخصوص معتمدية الزهور، جامع الإخلاص بالسمران غير مرسم والوضعية منذ سنة 2011 على ملك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية " SNIT" ونعرف أنها لا تخصص فقط تقوم بالبيع ونعرف أن وزارتكم وضعيتها المادية لا تسمح بالاقتناء، لذلك لا بد من مخرج قانوني للوضعية العالقة.

كذلك السيد الوزير، في رمضان هناك صندوق تبرعات مالية وبدون ترخيص قانوني، هل تم وضع برنامج ردعي للحد من هذه الظاهرة في كافة ولايات تونس ليس فقط بالزهور؟

أطلب منك وبكل لطف وهو مطلب ملح لكامل أهالي السيجومي زيارة ميدانية لجامع المراكشي بالملاسين، جامع المراكشي يعتبر مفخرة لنا لأنه مرجع قديم جدا نتمنى منكم النظر فيه في إطار التحسينات.

مسألة أخيرة وأختم السيد الوزير، نتمنى أن يكون هناك تنسيق من وزارتكم للوحدات الأمنية لأنه من غير المعقول أن يدخل الشخص للمسجد وفيما بعد لا يجد هاتفه وتتعرض سيارته للسرقة خاصة أن أهالي المنطقة خاصة في الزهور ومسجد بو عكاز أخجل من ذكر بيوت لله في العلن وسأتحدث معك في هذا الموضوع على انفراد، يجب وضع حد لذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية لها دقيقتان.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد بمؤسستيه،

المشروع الإنساني الذي انخرطنا فيه سيدي الوزير من أهم أهدافه هو تطبيق مقاصد الشريعة السمحاء، مقاصد إسلامنا الحنيف المعتدل ولعل أهمها تتلخص في خمس نقاط هي حفظ المال، حفظ الدين، حفظ العرض وحفظ الصحة وهذه النقاط مرتبطة بكل مسؤول اعتلى كرسيه ولم يخف الله في رعيته.

ثلاثة أجوبة سيدي الوزير عن أسئلة كتابية كنت توجهت بها لوضعية مسجدين، الأول في منطقة الكلبوسي معتمدية منزل بوزلفة والثاني في لبنة معتمدية الميدة والثالث وضعية كتاب سيدي بو علي عمادة فرتونة معتمدية الميدة. كانت الأجوبة إجمالا تتمحور في عدم حصولهم على ترخيص منذ 2012 ووقع حمايتهم من مجموعة إرهابية متطرفة.

في الحقيقة أجوبة غير واقعية بتاتا لأنني الأقرب إلى منطقتي وأعلمك أن مسجد الكلبوسي بني بتبرعات المواطنين وأهل الإحسان،

كذلك كتاب سيدي بوعلي معتمدية الميدة مهيأ يعني يتمتع بكامل الشروط ينقصه فقط مؤدب لا ننتظر أن يضع السيد المدير الجهوي المؤدب هناك طاقات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام حمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام حمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وكافة الوفد وإطارات الوزارة،

شهدت ميزانية الوزارة لسنة 2025 زيادة بقرابة 4.5% مقارنة بميزانية سنة 2024 نتمنى أن تغطي هذه الزيادة بعض الإشكاليات أو النقائص.

أولا وقبل الخوض في هذه النقائص نطلب من سيادتكم مراجعة بعض التعيينات بعد تقييم لأدائها وخاصة بعض الإخلالات.

سيدي الوزير، لا بد من سد الشغورات في بعض المنشآت في مختلف الخطط المسجدية فمن غير المعقول والمقبول أن تبقى هذه الخطط شاغرة لسنوات أو يتم سدها بأعوان يشتغلون في ظروف صعبة، بل وبعضهم دون أي سند قانوني وأعي جيدا ما أقول خاصة في جهتي في بني خداش وفي نفس الوقت نطالب هؤلاء بحسن أدائهم الوظيفي.

سيدي الوزير، سأقدم لك قائمة في بعض الشغورات بالمساجد مرجع نظر معتمدية بني خداش ولاية مدنين، بعضها اجتاز المترشحون مختلف مراحل الاختبارات وينتظرون التسمية وتسوية وضعياتهم.

تسوية وضعية الإطارات المسجدية بمسجد الغفران بالمشبك هنا نتحدث عن مؤذن وقائم بأشغال المسجد،

تسوية وضعية الإطار بمسجد التوبة بمنطقة الخندق،

تسوية الوضعية المالية للإطارات الدينية بجامع قصر المحاذة،

تسوية وضعية الإمام الخطيب بجامع منطقة عزيزة،

الشغورات في الكتاتيب مثل كتاب جامع الزيتونة بقصر جديد، كتاب جامع الهداية، كتاب جامع قمانة، جامع منطقة الخير في حاجة إلى الترميم وخطة إمام خمس، جامع التقوى بالبحيرة منطقة خداش نفس الشيء خطة إمام خمس.

هذا إضافة إلى التدخل العاجل في عدة مساجد من حيث الترميم والصيانة وأخرى استكمل انجازها وفي حاجة إلى تجهيزات بالمعدات وأيضا تخصيص الموارد البشرية على غرار مسجد الرحمان بمنطقة ناموس بمعتمدية بني خداش وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين السديري

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس،

السيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

لن أتحدث عن دور وزارة الشؤون الدينية لأننا نعلم أنه دور مهم ومهم جدا ولكن سأنطلق مباشرة في النقاط التي أرغب في مناقشتها.

أولا، خطب الجمعة، خطب كلاسيكية ونريد أن تكون هذه الخطب مواكبة للعصر وتكون مواكبة للتطورات الحاصلة وتكون محاربة للانحرافات التي ترد علينا عبر أجهزة التواصل الاجتماعي وبعض القنوات الخاصة.

في بعض المساجد أصبحت الجمعة مكان للنوم باعتبار أن الإمام نفسه أصبح روتين على المصلين وأنا أقترح أن يقع التداول في المساجد القريبة من بعضها يعني كل مرة يقوم الإمام بزيارة جامع مغاير للقضاء على الروتين وتصل المعلومة للمصلين.

النقطة الثانية دور المسجد، دور المسجد قديما كان دور اجتماعي، دور ثقافي وهناك عادات وتقاليد في بعض المناطق. في بعض المناطق يقع الإعلام عن الوفيات عبر المسجد ولكن لأمور ربما شبه أمنية وقع الحذر وأخذ الحيطة ولكن نريد أن يكون للواعظ دور ايجابي ويكون مجتهد لأن الأغلبية يرغبون في أن تقوم المؤسسة المسجدية بهذا الدور في الإعلام بالوفيات لأن الفيسبوك والجرائد ليست وسيلة مضمونة مائة بالمائة لإيصال المعلومة للمواطنين.

النقطة الثالثة الإصلاح التربوي ودور وزارة الشؤون الدينية هل وقع تشريك وزارة الشؤون الدينية لكي تعطي رأيها في هذا الموضوع؟ ومادة التربية الإسلامية وهي من المواد بين قوسين ضارب واحد لما لا تصيح مادة مهمة ضارب 3 وضارب 2 لكي يقبل عليها التلامذة وتصبح وسيلة تمكننا من مساندة الأسرة ونحمي أبنائنا ونجعلهم على الأقل متكونين دينيا في فترة التكون.

النقطة الرابعة الحجيج والمعتمرين في السعودية، المعتمرين هما تونسيون والصور التي نراها صور لا تشرف تونس وبالتالي لا بد من الوفد الرسمي يوجد آلية وصيغة للعناية بالمعتمرين القابعين من أجل القيام بمناسك الحج بطرق غير الطرق المعمول بها مع الوفد الرسمي، ولكن هذا يمس بسمعة تونس ورأينا عدة صور تحز في أنفسنا.

النقطة الأخيرة هي اللجان الفنية في بناية المساجد لا يعقل أن يكون لوزارة مهندسين اثنين لإعطاء أمثلة بناءات المساجد فلا بد أن يكون هناك تعاون مع وزارة التجهيز لكي يكون العدد موجود من أجل التدخل في الوقت المناسب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن النائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والطاقم المرافق لسيادته،

السيد الوزير، الكلام هذا سبق وتحدث فيه زميلي على مرمى حجر في موقع سيادة، معلم تاريخي، مسجد البرلمان من عهد البايات زاره وزير الشؤون الدينية السابق.

السيد الوزير، للأمانة عيب أن يقوم بزيارتنا ضيوف من أشقائنا العرب والمسلمين ولو سمحت تقوم بزيارة للمسجد قبل أن تخرج من المجلس لا يعقل أن يكون "دار النجار بلا باب" ولكم التعليق سيدي الوزير وهذا مطلب كل العملة وكل أعضاء مجلس النواب وأولهم رئيس مجلس النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم " إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ" صدق الله العظيم.

سادتي الكرام، نحن التونسيون إلى حد اللحظة كأننا غير مستعدون للتغيير لماذا؟ ودوركم مهم، وزارة الشؤون الدينية دورها التعليمي مهم.

يا سادتي الكرام أصبحنا أكبر دولة مصدرة للإرهاب وفي السابق لم يكن للتونسي علاقة بالإرهاب.

ما هو دوركم يا سادتي الكرام، أين دور الوزارة؟ أم أن دور الوزارة يكمن في دفع الأجور للموظفين فقط؟

لديكم طاقم الأئمة الخمس أو الجمعة عينوا أكفاء ولا تعينوا أشخاصا من أجل التمتع بالراتب الشهري فقط.

دوركم مهم حتى في المحافظة على السلم الاجتماعي وأثمن دوركم، أصبح المسيحيون واليهود أفضل منا أخلاقيا، ألقي نظرة على شبابنا وزورا مدارسنا لا بد أن يكون لكم علاقة بوزير التربية وتتحدثون في أهمية البرنامج الديني في برنامجنا التعليمي سيدي الوزير.

لقد ابتعدنا كثيرا عن الدين وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير كموني غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد منيركموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

أريد أن أنطلق من تعريف المهمة وهي أن وزارة الشؤون الدينية تقوم على هدف أساسي وهو تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح.

بهذه الميزانية المتواضعة لا يمكن أن نطلب كثيرا ولكن سأنطلق من مؤشرين لقيس الأداء، المؤشر الأول وهو نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.

نحن نعرف أن وزارة الشؤون الدينية لا تبني ولكنها هي التي ترخص وتتابع الدراسات إلى غير ذلك لأن هذا التيسير الذي تحدثنا عنه منذ قليل يحتاج إلى المساعدة للهيئات والتي في أغلبها أناس متطوعون وهذه الهيئات إذن تحتاج إلى مرافقة من المفروض إذن أنهم يتمتعون بثقة الناس وأبناء جهتهم ولذلك لا بد من مساعدتهم وتذليل الصعوبات الإدارية وتنبيههم في حال التجاوز.

من ذلك سأذكر بعض الأمثلة بالجهة هناك إجراءات الترسيم بجامع الفردوس بالرزايقية لا بد من التسريع فيها حتى يقوم هذا المعلم بدوره الأساسي.

كذلك الاكتتاب القديم المخصص لبناء صومعة فقط في جامع الشحيمات من ولاية المهدية، معتمدية أولاد الشامخ، هذا الاكتتاب القديم كان بـ 36 ألف دينار لبناء صومعة، الآن انطلقت أشغال هدم وبناء للمسجد كامل لذلك هناك اقتراح في ترفيع هذا الاكتتاب إلى مليار و800 ألف دينار.

هناك أيضا عديد الصعوبات العقارية منها جامع العبادة والكرايمية، جامعان جاهزان منذ مدة ولكن منذ أشهر ومنذ سنوات لم يأت هذا الترخيص.

كذلك جامع البداوة في معتمدية شربان أيضا هناك اشكال عقاري لوفاة صاحب الأرض.

هذه المساجد كلها معطلة وكان يمكن أن تنهض بهذا الدور الأساسي في تيسير إقامة الشعائر الدينية للمواطنين.

أيضا هناك رغبة في عديد المناطق في بناء كتاتيب بمساجد لمعاضدة جهد الدولة في تأطير الأطفال الصغار، عديد المؤسسات التربوية اليوم ليس فيها أقسام تحضيرية وكذلك لا يوجد فيها رياض أطفال تقوم بهذا الواجب.

لذلك لا بد من دعم هذه المجهودات مثلا في منطقة هبيرة الجامع بالمركز.

نقطة أخرى تتعلق بتحيين مرجع النظر في منطقة أخرى من معتمدية أولاد الشامخ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بسيد الوزير والوفد المرافق،

طبعا وزارتكم هي وزارة سيادة بالنسبة إلينا لأن لها مهمة كبيرة في إرساء الأخلاق في البلاد التونسية نظرا إلى هوية البلاد التونسية وهي هوية عربية مسلمة.

هناك بعض الملاحظات بالنسبة إلى سير العمل في وزارتكم، هناك غياب كبير سيدي الوزير وتصورات في مجال تكوين الأئمة ورسكلتهم في كل الإدارات الجهوية التي لها برامج ومضامينها الخاصة.

ضعف الميزانية الخاصة بالمعهد الأعلى للشريعة وأصول الدين،

عدم تمكين الإدارات الجهوية من ميزانية خاصة بالنسبة للتجهيز.

بالنسبة إلى موضوع الحج سيدي الوزير ووزارتكم تسمى وزارة الحج لكن لها العديد من المهام والمهام المفيدة للبلاد.

طبعا لا بد من التفكير لسن قانون سيدي الوزير للحج لتنظيم جميع الإجراءات بالنسبة إلى الحج، أسعفني الحج وكنت من حجيج سنة 2024 ما رأيناه في موسم الحج الفارط سيدي الوزير عدم التنسيق بين شركة الخدمات وبين إطارات الشؤون الدينية وهذا هام جدا.

موضوع ثمن أداء فريضة الحج، الثمن بصدد الارتفاع وسيصعب على الزوجين الذهاب لأداء مناسك الحج إذ أن كلفة الزوجين ستصل إلى 52 ألف دينار ولا بد سيدي الوزير أن تعلموا أن الخدمات لا تتماشى مع 20 ألف دينار وهذا رأيته بأم عيني 6200 دولار لا تتماشى مع الخدمات الباهظة، هناك بعض البلدان العربية الأخرى سعرها أقل، لا بد من النظر في هذه المسألة.

بالنسبة إلى المرافقين دائما نفس الوجوه المألوفة ولا بد من النظر في هذا الموضوع.

بالنسبة إلى جهة بنزرت، هناك غياب بالنسبة إلى المعالم التاريخية الدينية خاصة الجامع الكبير وجامع القصيبة في بنزرت وسد الشغورات هناك شغورات كبيرة منذ العديد من السنين مثل الشغورات الموجودة في أوتيك ثم لا بد من التفكير في إيجاد حل لبناية بن عبد الرحمن في بنزرت وتعويضها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة النائب المحترم رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود في البداية أن أشكر السيد الوزير عن كلمته الافتتاحية التي نتقاسم فيها أهدافا وهي الحفاظ عن مقاصد الشريعة والأهداف التي يجب أن تعمل الوزارة لتحقيقها لأننا عشنا سنوات كان الإنسان مهددا في ماله وعرضه، كفر نصف المجتمع لكن الصورة القديمة لم تنته نهائيا السيد الوزير، بل ذهبت إلى الظل وهناك بؤر يجب أن تعالج.

الإشكاليات والأهداف يجب أن تعالج من خلال أولا حماية المبلغين عن الفساد والانحرافات، أقدم مثال على ذلك هناك إمام واعظ في سليانة بلّغ عن انحرافات فجمد من 2014 إلى اليوم متى يتم حماية هؤلاء ومتى يتم فتح تحقيق جدي فيما حدث طيلة السنوات الفارطة؟

الوزارة يجب أن تكون مسؤولة عن كل المؤسسات الدينية بما فيها المدارس القرآنية أي البرامج التي تدرس هناك يجب أن تمر وتعتمد من الوزارة لا أن تدرس كل مدرسة كما تشتهي بمذاهب وافدة من جهات لا نعلمها.

لضيق الوقت سأعود إلى الإشكاليات الجهوية، هناك نقص في الإطارات المسجدية، لدينا جامع بالنورية عمادة الأقصاب معتمدية قعفور هناك نقص في إمام خطيب منذ خمس سنوات.

لدينا شغور في خطة إمام خطيب في جامع برج المسعودي بعد وفاة الإمام الخطيب السابق رحمه الله.

لدينا نقص في خطة إمام خطيب في جامع الهداية في عرقوب الكلاع من معتمدية الكريب.

أيضا لدينا نقص في جامع أولاد بوزيد من معتمدية الكريب في خطة إمام خطيب.

مطالبة أيضا من سكان أولاد سليط ببعث كتاب في جامع أولاد سليط لأنه أصبح من الضرورات المؤكدة خاصة وأن المنطقة تبعد عن المدن على الأقل كتاب في جامع يعوض في جزء منها الروضات المفقودة هناك.

بالنسبة إلى المعالم الدينية يجب أن تكون مصادقة أيضا من الوزارة في فترة طويلة كانت معالمنا تعبر عن شخصيتنا منها الصومعة المربعة المنارة المربعة إلى آخره، يجب أن تعود الإشراف والمصادقة إلى الوزارة.

لدينا معالم دينية منذ العصور الوسطى هي التي تنفي ما يروج إليها المستشرقون من أن المنطقة شهدت خرابا مع قدوم العرب المسلمين، لدينا زاوية سيدي برويس هذه الزاوية كانت في حقيقة الأمر عبارة عن مركب كامل فيها أقدم مسجد في المنطقة كانت تلعب دور المدرسة لكنها مهدده بالانهيار.

الرجاء التدخل لصالح الزاوية وإعادة العامل هناك بتكليفه من جديد بالإشراف على الأقل والحماية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكلمة الآن للسيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

رغم البهرج والقداسة التي ترافق الشؤون الدينية في العديد من المناسبات إلا أنه في الجوهر وفي الداخل هذه المؤسسات تعاني من فقر في الصيانة والمعدات والموارد البشرية ولهذا كنا اقترحنا ضرورة تحديد خارطة لدور العبادة داخل تراب الجمهورية والقيام بلجان مشتركة مع البلديات والوعاظ والإدارات الجهوية للشؤون الدينية لكي تتحصل هذه المؤسسات على تراخيص ولا يكون هناك في بعض الاحياء العديد من دور العبادة، أحيانا تجد في نفس الحي أكثر من عشرة مساجد وجوامع وأحياء تنعدم فيها المساجد تماما وخاصة في المناطق الداخلية نرى أن دور العبادة تفتقر لأبسط المقومات.

هناك ضرورة كذلك لحماية دور العبادة من الفكر المتطرف والمحافظة على المرجعية الفكرية الزيتونية المتسامحة.

بالنسبة إلى الجمعيات القرآنية، لاحظنا أن بعض الجمعيات القرآنية تستغل المساجد وتستغل موارد المساجد وتبقى وزارة الشؤون الدينية تدفع معاليم الكهرباء والماء بالرغم من أن وضعيتهم في بعض الأحيان غير قانونية في حين أن الكتاتيب أثبتت مردودية أفضل إذ هناك جودة في التعليم والإحاطة بالأطفال.

هذه الكتاتيب تعاني من ضعف التأطير وضعف الموارد البشرية والآليات والمعدات، نقترح عليكم دعم هذا النوع من المدارس بالشراكة مع وزارة المرأة والتربية وتغيير توقيتها لكي يصبح توقيتا مناسبا للأولياء وهكذا نمنحهم قدرة تنافسية ونفتحها ليس فقط في الحالات الاجتماعية ولكن كمدارس مع وزارة التربية.

بالنسبة إلى ولاية سوسة، ولاية سوسة تعاني من عديد الشغورات في المساجد هناك مساجد منذ سنوات دون أئمة ومساجد دون مؤذنين وقائمين على شؤون البيت.

إخلالات بالجملة داخل دور العبادة لم يتم فتح ملفات تحقيق فيها، نقص في عدد الوعاظ داخل المعتمديات ونعرف أن الوعاظ هم الركيزة الأساسية للقيام بالشأن الديني ونقل المشاكل الموجودة في وسط المعتمديات.

بعض الزوايا مهملة ونرى أنها أصبحت وكرا للفساد ولتعاطي كل أنواع المخدرات عوض إدراجها ضمن مؤسسات وزارة الشؤون الدينية واستغلالها في المسار التعليمي السليم.

ملاحظة بالنسبة إلى جامع المجلس وهو معلم تاريخي في السنة الفارطة وردنا أنه تم رصد 50 ألف دينار لصيانته بالمشاركة مع وزارة التجهيز نريد أن نعرف مآل هذه الصيانة والأموال المعهودة لها.

ومن أهم مطالب المواطنين سيدي الوزير هو طلب التقليص في مده الانتظار لأداء مراسم الحج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن إلى النائب المحترم يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وبأعضاده الميامين،

اسمحوا لي سيدي الوزير أن أكون صريحا معكم، وزارتكم مسؤولة عن الأمن القومي للبلاد التونسية لأن الدول لا تخترق فقط من حدودها الجغرافية عسكريا، بل تخترق كذلك من خلال النفاذ إلى عقول مواطنيها عبر مؤسسات ولعل أخطر هذه المؤسسات التي وظفت في السابق ونعرف خطورتها هي المؤسسات التي تشرفون عليها سيدي الوزير.

وزارتكم ليست وزارة الدين، نحن في جمهورية مدنية، وزارتكم هي وزارة الشؤون الدينية والشؤون الدينية مرتبطة أساسا بالبنية التحتية، هي مرتبطة بالموارد البشرية، هي مرتبطة بمضمون الخطاب الذي يوجه إلى المواطنين.

لماذا أقول أنتم مسؤولون عن الأمن القومي لبلادنا؟ لأن مسألة الإطارات سيدي الوزير ونقص الإطارات هو المتسبب في انفلات، لماذا أقول ذلك؟ لأنه إذا لم نوفر لهذه المؤسسات الإطارات التي تخضع للرقابة والتي لها الكفاءة، عندما أدخل المسجد ولا أجد فيه الإطارات التي تتبع وزارة الشؤون الدينية يمكن لكل من دب وهب أن يتقدم للصلاة بالناس دون أن نعرف ما ينتسب إليه سواء من s17 أو من العفو التشريعي ولا نعلم إن كان يتمتع بمستوى علمي وتخصص ديني.

المواقع الشاغرة تصبح خطرا على الأمن القومي سيدي الوزير وسد الشغورات يتطلب جهدا إضافيا.

المسألة الثانية هي مسألة المدارس القرآنية سيدي الوزير، الإطار التشريعي طبعا يضعها تحت رئاسة الحكومة وهذا أمر غريب في هذا البلد لأنه رئاسة الحكومة ليس من اختصاصها الشأن الديني وكان يفترض أن تكون تحت رقابة وزارة الشؤون الدينية لكي لا تتحول إلى أوكار لتفريخ الإرهاب وتفريخ أولئك الذين يستعملون الدين.

سيدي الوزير، نظرا إلى ضيق الوقت أريد أن أشير إلى ضرورة سد الشغورات في الجامع العتيق بالعالية بإمام خطيب، مسجد الحمد ينقصه مسمع، مسجد الأمة بالحريزة هناك نقص خطيب إمام، في دوار الحلة بالعالية يوجد فيه فقط إمام خطيب.

إذن مثل هذه الشغورات قد تمثل خطرا وفضاء للاختراق.

تكلفة الحج سيدي الوزير تطرح إشكالا، أنا لست متخصصا في الشأن الديني ولكن أتساءل لما هذا الكمّ الهائل من العملة الصعبة الذي ينفق على هذه الشعيرة المقدسة في حين كان يمكن أن نختزل مدة الحج ما يتعلق بالمناسك فقط إذا كانت مناسك الحج هي أربعة أيام ومناسك العمرة يوم واحد لما يبقى الحاج مدة شهر مع ما يترتب عن ذلك من إنفاق في علاقة بالنزل وفي علاقة بالإقامة الى آخره؟

لماذا لا تختصر هذه المدة وبذلك نقلص من تكلفة الحج على المواطن وكذلك نقلص من هدر العملة الصعبة التي تخرج من بلادنا بشكل كبير جدا في هذا الظرف الحساس للبلاد التونسية؟

أرجو سيدي الوزير أن تنظر في هذه الشغورات التي أشرت إليها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم نزار صديق عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نزار صديق

شكرا سيدي الرئيس،

باسم كتلة صوت الجمهورية أرحب بك السيد الوزير والوفد المرافق لك،

في مدينة نفطة من ولاية توزر أغلب الجوامع والزوايا هي معالم تاريخية وهي جزء من هويتنا وتراثنا وحياتنا الكثير منها يتجاوز عمر 400 و500 سنة.

مسجدين من هذه المساجد وهم مسجد سيدي زمرتل ومسجد الودايرة صدر قرار بغلقهم أتمنى سيدي الوزير تخصيص اعتمادات لإعادتهم لقيمتهم التاريخية والأثرية.

ثلاث مساجد أيضا هم على التوالي جامع الهوايدة وجامع سيدي عبد السلام وجامع ماطر توقفت الأشغال أكثر من سنة ونصف فيهم نظرا إلى عدم دفع أتعاب المقاول ورغم مراسلتكم في عديد المرات من الجهات المحلية المعنية ورغم المجهودات الفردية منهم ومن أهالي الجهة بشكل عام تبقى الحاجة ماسة لتخصيص اعتمادات لترميم خاصة الأسقف.

نفس الشيء السيد الوزير بالنسبة إلى الزوايا مراعاة لخصوصية المنطقة.

في الأخير سيدي الوزير دوركم هام جدا في تجذير الهوية العربية والإسلامية والحفاظ على الأخلاق الحميدة والسلوك السليم خاصة في ظل تفشي تقليد الثقافات الغربية الدخيلة وسعي القنوات الأجنبية وحتى بعض منها التونسية ومواقع التواصل الاجتماعي لما تضخه من برامج غايتها تغريب الشعب التونسي عن جزء كبير من هويته ذات العلاقة بتقاليدنا العربية والإسلامية.

موضوع أيضا تحدث عنه زملائي سيدي الوزير هو موضوع إعادة الاعتبار للإمام، لا أفهم الفرق بين الإمام والأستاذ؟ لما يتقاضى الإمام 400 و500 دينار شهريا بينما الإمام كان يحل المشاكل بين المواطنين ولم يكن دور الإمام داخل المسجد فقط بل كان يوجه ويرشد.

نرجو منك السيد الوزير إعادة الاعتبار للإمام، أنتم وزارة مهمة ومهمة جدا ونحن في الحقيقة لسنا في أزمة اقتصادية فقط وأزمة اجتماعية بل تونس أيضا فيها أزمة أخلاقية وهذا دور وزارة الشؤون الدينية وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

طلبت من مؤذن جامع الترفيع في صوته في صلاة الفجر لكي يتسنى الاستماع له من قبل المواطنين فأجابني بقوله أنه يؤذن على قدر مالهم. هذا يعطينا فكرة على جودة من ننتدبهم في الجوامع من أئمة ومؤذنين.

ما استمعت له من الزملاء يقتضي السيد الوزير أن تنزل للميدان وتزور للجهات هناك غزوة وهابية، هناك جامع قريب من المجلس فيه شعار رابعة وهو ليس ببعيد، في صيانة الكتاتيب وأضرحة الأولياء والصالحين كل هذه معالم أثرية تتشارك فيها وزارتكم والمعهد الوطني للتراث أي وزارة الثقافة.

كذلك أريد أخذ فكرة بالإحصائيات وبالأرقام حول جوانب وما قمتم به في تطهير الوزارة من التعيينات بالولاءات والمحسوبية.

كذلك كيف يكون الاعتمار والحج بنفس الثمن للمواطن مهما كان قربه في الإقامة من الحرم الشريف قريبا أو بعيدا نريد العدل؟

كذلك تم تسجيل 95 بالمائة من الإطار الديني الخطيب لا علاقة لهم في دراستهم وتكوينهم بالشأن الديني مما أنتج خطبا جمعة كارثية في بعض الحالات.

خامسا بطء البحث الأمني المطلوب للأئمة وغيرهم ويصل إلى مدة سنة ويرجى من وزارتكم مزيد العمل والتنسيق مع الأجهزة المختصة لكي لا نترك الجوامع مغلقة.

كذلك دوركم في مكافحة تفشي الفساد الأخلاقي خاصة في مواقع الاتصال مثل "التيك توك" وغيرها، لم نسمع حسا لهذه الوزارة مما دفع بأبنائنا إلى السجون وكان بإمكاننا توعيتهم بالومضات والموعظة الحسنة عبر مختلف المنابر.

كذلك لا يخفى عليكم سيدي الوزير الفساد لحق أيضا بشركة الحج بالداخل والخارج وبالأخص للسعودية ولم يتم النبش في عديد الملفات. فمن ذا الذي لا يعرف أن العديد من المتحيلين والمتمعشين الذين ذهبوا للحج على نفقة الشركة أي الدولة دون الحديث عمن يقع تسجيلهم كمطوفين ومراقبين دون القيام بمهامهم ليتفرغوا لحجهم المغشوش. بطبيعة الحال أقول دائما باستثناء الأغلبية التي لا تستحق.

لهذا تجد نفس الوجوه مثلما قال الزميل نفس الوجوه نجدهم مرافقين حتى في الحج يزايدون علينا الفاسدين بطبيعة الحال.

كما يجب إعلامكم بأن شركة الخدمات الوطنية والاقامات تبقى غير خاضعة للتراتيب المتعلقة بالصفقات العمومية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

ونحن بصدد مناقشة وزارة الشؤون الدينية وهي وزارة مضمونية سيدي الوزير وهو ما يقتضي الترفيع في الاعتمادات المخصصة لها من أجل تحسين ظروف العاملين فيها وخاصة الإطار المسجدي الذي تكلم عنه أغلب الزملاء هذه نقطة أولى.

نقطة ثانية سيدي الوزير، لا بد من العمل على التسريع في تسمية الإطارات الدينية وإضافة إلى المطالبة بالتسريع وسد الشغورات نطالبكم كذلك بضرورة المتابعة وتقييم الأداء خاصة في علاقة بالخطاب الديني وخطاب الجمعة، أحيانا نجد خطابات ذات خلفية سياسية وخطابات تخدم أجندات معينة وتبقى لمدة أشهر وأحيانا تتجاوز السنة إلى أن يقع اتخاذ قرار في مثل هاته الخطابات ومثل هؤلاء الناس القائمين عليها، رجاء أن يقع الإسراع، كما نطالب بالإسراع في التعيين وسد الشغورات نطالب بالإسراع عند التقييم في اتخاذ الإجراء اللازم من أجل عدم انحراف الخطاب الديني.

نقطة ثالثة سيدي الوزير، لا بد من تخصيص ميزانية على مستوى جهوي فيما يخص صيانة المعالم وخاصة أحيانا تجد بعض الوضعيات التي تتطلب التدخل السريع خاصة عقب أمطار أو فيضانات أو أمورا تتطلب تدخلا سريعا وحينيا، فلا بد أن يقع تخصيص ميزانية في الجانب هذا وتوجد هذه الوضعية في قابس فعدة معالم دينية تتطلب التدخل السريع، إضافة إلى فقداننا لمقر الإدارة الجهوية للشؤون الدينية وهي موجودة الآن على وجه الكراء وأعتقد أن توفير مقر دائم لهذه الإدارة من شأنه أن يوفر اعتمادات إضافية للوزارة التي تعاني في حد ذاتها من بعض النقائص.

هناك سؤالان سيدي الوزير:

السؤال الأول في علاقة بمعهد الخطابة الذي يوجد بالقيروان، نسأل عن مآله وهل مازال يقوم بدوره في إيجاد أئمة خطباء؟

السؤال الثاني حول معهد الشريعة المبرمج وسمعنا عنه منذ عدة سنوات بأنه سيقع إحداثه في الحرايرية خاصة أن المعهد يشمل عدة مكونات ومختص في تكوين الأئمة والوعاظ وبه مبيت وفيه عدة مكونات من شأنها أن تكون إحدى دعائم الخطاب الديني الذي يكون فعلا رافدا من روافد التأسيس لما نسميه ثورة ثقافية في بناء مشروع وطني تقدمي تحرري ولا نبقى في الخطاب الخشبي على الدين المعتدل والمستنير والذي شبعنا منه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد المنصف معلول

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم كتلة الأمانة والعمل نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والإطار المرافق له،

ندعو إلى مزيد من الانتباه لخطاب التطرف والكراهية وإرساء مبدأ الاعتدال والتسامح.

سيدي الوزير، إن المندوبية الجهوية للشؤون الدينية بتطاوين في مقر على وجه الكراء فالمطالبة بإحداث مقر إداري والإسراع بتفويت قطعة أرض وقعت معاينتها أخيرا تابعة للمجلس الجهوي بتطاوين مقر يليق فيه العمل وتقديم الأفضل.

المطالبة سيدي الوزير، بالترفيع في ميزانية المندوبية الجهوية للشؤون الدينية بتطاوين لتغطية مصاريف الخدمات وتهيئة المساجد القديمة والجوامع ومن تغطية تكلفة فواتير الماء والكهرباء وغير ذلك.

نطالب سيدي الوزير، بتعميم الكتاتيب وتنظيم هذا القطاع والترفيع في المنح المسداة للأئمة والفرق العاملة بالمساجد.

الحرص سيدي الوزير، على توفير إنارة البلدية أمام المساجد وخاصة الريفية منها، شكر الله سعيكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار، له دقيقتان.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية،

ملاحظة أولية أسوقها للسيد الوزير، ضرورة فتح بحث تحقيقي إداري على مستوى وزارة الشؤون الدينية فيما حصل في بعثة الحجاج لسنة 2024 وتحميل المسؤولية الجزائية لكل من قصر في حق حجاجنا الميامين في زيارة بيت الرحمن، لقد توفى 60 حاج يجب علينا كشعب تونسي أن نطلع على هذا التحقيق وبعد التحقيق الإداري نمر إلى

التحقيق القضائي وترتيب المسؤولية القانونية لكل من قصر في البعثة الرسمية سواء من مرافقين أو مرشدين أو مرافقين صحيين.

ثانيا، معاقبة وكالات الأسفار التي تبيع الأوهام للحجاج في رحلات حج غير نظامية وبالتنسيق مع وزارة السياحة، يمكن سحب الترخيص من كل وكالة أسفار تسوّق الأوهام وتسببت في وفاة حجاجنا الميامين نتيجة الأوضاع الكارثية الذين تركوهم فيها هذه النقطة الأولى في علاقة بالحج.

النقطة الثانية سيدي الوزير، اقتراح صندوق على مستوى وزارة الشؤون الدينية بالتنسيق مع وزارة المالية يتمثل دوره في تأثيث المساجد وصيانتها وتكون مداخيله من اقتطاعات على كل حاج ومعاليم الحج بـ 20 ألف دينار يمكن أن يدفع كل حاج 100 دينار لهذا الصندوق حتى تقوم الدولة التونسية بترميم وصيانة المساجد.

ثالثا، أيضا معلوم العمرة أصبح اليوم 4000 أو 5000 دينار فعلى كل معتمر دفع 50 دينار لهذا الصندوق ويكون الاقتطاع آلي لوزارة الشؤون الدينية لفائدة هذا الصندوق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

تونس هي دولة إسلامية حسب قانون البلاد وحسب الفصل الخامس من الدستور، تونس جزء من الأمة الإسلامية وعلى الدولة فقط وليس الجمعيات ولا الأحزاب بتنوعها أن تعمل في ظل نظام ديموقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية. يعني لم هذه الكثافة للمساجد والمبالغ فيها في بعض المناطق مقابل غيابها تماما في مناطق أخرى؟ ونحن نعرف أن عددا كبيرا من الجمعيات الخيرية وأصحاب المال كثفوا في بناء المساجد في مطلع سنة 2011 مما خلق تفرقة في بعض الجهات هذا دون مراعاة حاجيات المنطقة.

فكان من الأجدر لهذه الجمعيات تحسين البنية التحتية والمدارس وبناء المستشفيات والعناية بالبنية التحتية الهشة داخل هذه الأحياء وإحداث دور ثقافة. أعطيكم مثالا في بعض المعتمديات مثلا قصور الساف فيها 40 مسجد تابعة للوبيات معينة بمساندة جهات نافذة تتسبب في صراعات كبيرة وعلاقات متوترة، فأرض الله هي مسجد يا سادة ونحن بحاجة إلى أخلاق مسجدية ولا إلى مساجد فارغة فهناك العديد من الشغورات التي سجلت في مساجد بدون إمام ولا حتى مؤذن هذا أمام تجاهل كبير من سلطة الإشراف مساجد فارغة أو مغلقة.

مثلا تحدثتم سيدي الوزير، عن ترميم جامع سيدي إلياس بصفاقس وهو من أعرق المساجد بولاية صفاقس أسس منذ سنة 1448 ميلادي وهو في وسط المدينة العتيقة ومنذ أكثر من سنة إلى حد اليوم مغلق وقد راسلك زميلي السيد صابر مصمودي قصد المحافظة على هذا الموروث الديني، السيد الوزير نعول على تدخلكم العاجل والناجع لما يكتسيه هذا الجامع من قيم تاريخية وخصائص معمارية وهندسية ثمينة فلا نبقى ننتظر زيارة رئيس الجمهورية لكي نتحرك.

أثير انتباهكم أن هناك بعض الجمعيات الخيرية الناشطة في تونس اليوم وقد تلقت أموالا أجنبية ضخت في سبيل تشييد مساجد في بعض المناطق الفقيرة ذات كثافة سكانية مرتفعة وهذا في حد ذاته أثار شبهات حول أسباب ارتفاع التعصب الديني في تلك المناطق بالذات التي ينحدر منها أغلب المتهمين في قضايا إرهابية.

وبالله عليكم أين هم المساجين الفارين من العدالة في ذلك العام وأين اختفوا؟ لقد اختبؤوا في الأحياء التي تنمي الإرهاب، فالمسجد هو مؤسسة دينية تعليمية ولا بد أن يضطلع بوظيفته لترتقي بالناشئة وبالمجتمع في عالم أصبحت فيه العولمة تسيطر والمادة تسود، فلا بد من عودة الفكر المقاصدي الذي يسمو بالإسلام إلى ما هو مهم، ينظم العلاقات بين البشر ويدعو إلى أخلاق وقيم سمحة من شأنها أن تضيف إلى الحياة العامة في كنف مجتمع متوازن يكون فيه للمسجد دور نشر الإلف بين العائلة، فنحن نعيش قضايا شائكة قضايا القتل من أجل الإرث، إخوة يتصارعون ولا يطبقون الرسائل والمقاصد الدينية، قضايا قتل وتقتيل النساء، انظروا إلى الإحصائيات وراقبوا خطابكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا الكلمة للأستاذ شكري بن البحري غير منتمي، له دقيقتان.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

قبل البدء مرحبا بالسيد الوزير وكل إطارات الوزارة،

بوجع اليوم أتحدث عن أوجاع لا تنسى ولا تمحى من ذاكرة وقلوب التونسيين، بوجع أتحدث عن أرواح ناس خرجوا للحج بفرحة وبزغاريد وبدعوات ولم يعودوا إلى ديارهم ولم يرجعوا إلى بلادهم، نسأل بحسرة وحرقة كيف ولماذا وصلنا لهذه الحالة؟

ولا تحدثونا عن حجيج رسميين وحجيج غير نظاميين، لا تقسموننا الرسمي والصحيح هو هل تم تحديد المسؤوليات في وفاة من ذهبوا إلي الحج ولم يعودوا؟ وهل عرفتم المتسبب في ضياع التونسيين الذين ذهبوا إلى الحج ولم يحجوا؟ وهل حاسبتم من لم يقوموا بواجباتهم؟ نريد إجابات واضحة من المسؤول عن الاستهتار والتقصير والإهمال والاستغلال والتسيب والعبث والغش والموت؟ هل قامت وزارة الشؤون الدينية بالاستعدادات اللازمة والكافية لإنجاح الموسم؟ هل وفرت وزارة الصحة الرعاية والدعم الطبي؟ هل حاربت وزارة السياحة الوسطاء والمتحيلين والسماسرة ووكالات الأسفار التي أصبح الكثير منها وكالات تسفير لم يفوا بوعودهم تجاه الحرفاء "الزواولة" البسطاء أضاعوهم وأهملوهم واستغلوهم ولهفوا أموالهم.

لا يمكن أن نسكت على أرواح التونسيين الذين ضاعوا وعائلات تنتظر الحقيقة والمحاسبة وأنتم كوزارة بعد إقالة السيد الوزير السابق على خلفية هذه المأساة ما هي الإجراءات التي اتخذتموها وقمتم بها؟ هل حددتم الخلل؟ أنتم كوزارة ما هي الإجراءات والحلول التي ستضمن سلامة التونسيين الذين سيذهبون إلى الحج والعمرة في الأشهر والسنوات المقبلة؟

اللهم لا تحرم مؤمنا من حجة يا ربي والله يحمي بلادنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية ليتولى تقديم ردوده على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية

(كانت الساعة الخامسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

نجدد التحية إلى السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية وندعوه للتفضل بتقديم أجوبته على استفسارات السيدات والسادة النواب وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة، له الكلمة فليتفضل.

السيد وزير الشؤون الدينية

بارك الله فيك السيد الرئيس،

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

شكرا لكما على إتاحة الفرصة،

وكذلك أشكر السادة النواب في الغرفتين على هذا الاهتمام بوزارة الشؤون الدينية وكذلك أشكركم على أسئلتكم الهامة التي ستكون إن شاء الله منهجي في تسيير هذه الوزارة في القادم إن شاء الله.

كذلك أذكر لكم أن الأمر الذي ينظم مهمة الوزارة يتحدث صراحة على أنها تطبق سياسة الدولة في كافة المجالات الخاصة بالشأن الديني والتي منها تيسير إقامة الشعائر الدينية فأنا لم أخرج عن النص وهذا هو الأمر الذي أريد أن أؤكده وطبعا كل مستلزمات هذا الأمر إن شاء الله يكون في أحسن حال.

هناك نقاط ذكرت والسادة النواب أجمعوا على تقديمها والتساؤل حولها خاصة مسألة الحج، صحيح في الموسم الماضي وقعت إشكالات وصعوبات وكما قلت لكم إن الوزارة بدأت في الاستعداد لموسم الحج منذ أن رجع آخر حاج في الموسم الماضي وبدأنا بالتقييم وبيان النقاط التي تسببت في الإشكالات والصعوبات ونحن نعمل الآن على تفاديها وعلى تجاوزها وان شاء الله يكون الحج القادم بإذن الله حجا ناجحا لا تكون فيه هذه الصعوبات ولا الإشكالات.

قمنا باجتماعات كثيرة مع الوزارات المعنية لتنظيم موسم الحج كذلك مع الشركة واتفقنا على عدة أشياء من الممكن أن نقول أنها إيجابية، اتفقنا على أن يقوم كل طرف بواجبه كاملا وعلى أحسن وجه ثم يمد يد المساعدة إلى الجهات الأخرى، فالمرشد الديني يقوم بواجبه المطلوب منه ثم يمد يد المساعدة إلى المرافق الذي لا بد أن يقوم بدوره كاملا وقد قمنا باجتماعات حددنا فيها المهمات يعني مهمة المرشد ومهمة المرافق ومهمة البعثة الصحية فكل الأطراف تقوم بواجبها وكلنا لنا هدف واحد هو أن يقوم الحاج بمناسكه على وجه صحيح هذا أولا ثم يكون في ظروف طيبة ومريحة وكذلك اتفقنا على أن تكون الكلفة بأقل ما يمكن ثم أن يعود سالما غانما إلى بلاده كما ذهب فيفرح أهله به في ذهابه وفي إيابه.

فالهدف واحد وسنعمل كلنا إن شاء الله على هذا الأمر حتى أننا اتفقنا على تفاصيل كثيرة في أداء بعض الشعائر أن نخرج مع بعضنا في تنسيق وانسجام وتكامل وسترون هذا عيانا إن شاء الله في الموسم القادم بحول الله، فالنوايا صادقة والقلوب مفتوحة وكلنا نعمل من أجل هذا الأمر فبحول الله أطمئنكم حضرات السادة النواب على أن الحج في الموسم القادم سيكون إن شاء الله على أحسن وجه بحول الله.

بالنسبة إلى الأمر الآخر الذي تفضلتم به هو مسألة الشغورات في المعالم الدينية عموما خاصة المساجد والجوامع، في الحقيقة نحن نعيش أزمة في الإطارات الدينية لأن الإقبال قليل إذا توفي إطار مسجدي أو أقيل فإنه يصعب تعويضه لأن الإقبال قليل فلا يوجد إقبال كما هو مطلوب فيستغرق الأمر وقتا حتى نجد من سيعوضه في ذلك الموقع.

وطبعا لا يمكن أن تتولى الوزارة التعيين كلما وقع شغور سواء كان إماما أو مؤذنا أو قائما بشؤون البيت فلا بد أن يكون من المنطقة التي فيها المسجد ومن ثم يكون سكنه قريبا ومن أهل تلك المنطقة حتى يتولى الخطة على أفضل وجه.

مسألة توعية الإطارات الدينية القائمين على المساجد والجوامع نحن نعمل على ذلك من خلال المعهد الأعلى للشريعة الذي قام بقرابة 5000 نشاطا لهذا الأمر كذلك على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي وحتى المحلي يعني يعين السادة ويذهبون ويؤطرون وهكذا.

وكذلك نختار من الجهات نفسها أساتذة وأئمة يقومون بهذا التأطير أيضا هناك ندوات مختلفة تنظمها الإدارات الجهوية للشؤون الدينية يؤثثها الأئمة الخطباء والوعاظ فالتوعية موجودة على أحسن ما يرام.

كذلك في المناسبات الوطنية والدينية أين نقوم بندوات تحسيسية لإحياء هذه المناسبات وبيان الفوائد وما يمكن أن يستفاد من إحياء مثل هذه المناسبات.

أيضا بالنسبة إلى بناء الجوامع طبعا الجامع هو مكان عمومي لا بد أن تراعى فيه الشروط، لا بد من مثال موقعي ومثال هندسي ولا بد أن يكون يراعي فيه كل الجوانب التي تضمن سلامة المأموم عندما يأتي ليصلي، حتى اتساع الباب والعلو نراعي كل هذا، كذلك لا بد من تحديد القبلة سواء كان من مصالح الرصد الجوي أو من مصالح قيس الأراضي فهذه تأخذ وقتا وكذلك نراعي أيضا في بناء الجوامع والمساجد الخارطة المسجدية فلا بد أن يكون بين المسجد والمسجد مسافة وهذه المسافة تختلف في الأرياف وفي المدن يعني أننا نراعي حتى الكثافة السكنية فاختيار الأماكن ليس اعتباطيا وإنما هو بشكل مدروس وإدارة المعالم الدينية في صلب الوزارة تقوم بهذا على أحسن ما يرام.

أيضا نحن لا نبني ولكن نرخص إذا استوفى الملف الشروط اللازمة ونتابع من خلال الإدارات الجهوية للتجهيز في الجهات وكذلك من خلال الإدارات الجهوية للشؤون الدينية فإنها تتابع سير البناء في أوقات متقاربة حتى نضمن أن هذه اللجان التي تشرف على بناء المعالم الدينية ناشطة، وإذا وقع تأخير أو تباطؤ في هذا البناء فإننا قد نسارع إلى تغيير اللجنة بلجنة أخرى ناشطة وتعمل على إنهاء الجامع في أقرب وقت لكن لا يفتح حتى تأذن لنا الحماية المدنية ويأذن لنا التجهيز في فتح ذلك المعلم حتى يكون صالحا لاستقبال الناس للصلاة فيه.

بالنسبة إلى الكتاتيب هذه المؤسسة العريقة في بلادنا والتي تخرج منها كبار العلماء يعني كل العلماء على مر التاريخ بدايتهم سيدي الرئيس من الكتاتيب ابن خلدون وابن عرفة وابن عبد السلام الهواري إلى آخر من وجد من أعلامنا في بدايتهم هم أبناء الكتاتيب.

وارتقينا بهذه المؤسسة الآن في وقت من الأوقات كان كل المقبلين على الكتاتيب هم من حاملي الأستاذية أو الإجازة وفي وقت آخر اشترطنا أنه على الأقل يكون حاملا لشهادة البكالوريا مع حسن حفظه

لجزء هام من القرآن الكريم وعلى حسن التلاوة والتجويد حتى يلقن الناشئة القرآن الكريم تلقينا صحيحا سالما من الأخطاء فلا بد من هذا الأمر بالنسبة إلى المؤدب.

كذلك بالنسبة إلى الفضاء ليس كل فضاء يصلح أن يكون كتابا لا بد من مساحة معينة ولا بد أن تكون فيه إنارة ولا بد من دخول الشمس والإضاءة والتهوئة ولا بد أن تكون أمامه مساحة حتى يجد الصبيان الصغار مكانا للعب في أوقات معينة، كذلك لا بد أن تكون هناك دورة مياه خاصة بهم وأن يكون المدخل للكتاب مستقلا عن الجامع ونراعي كل هذه الشروط عند فتح كتاب، شروط في المؤدب وشروط في البناية.

بالنسبة إلى الخطاب الديني فإننا نحاول الارتقاء به ونجعله صالحا متطورا بتطور الوقت فلم يعد هناك مجال للخطب الجمعية الكلاسيكية التقليدية بل لا بد أن تكون لها مساسا بالحياة العامة للمواطنين يعني في القضايا العامة، وقد ذكرتها في التقرير الأول يعني يتناول الإمام الخطيب مسائل كثيرة ونحن ننبه من حين إلى آخر الأئمة الخطباء إلى بعض المواضيع التي قد يسهون عنها ولكن لا نجبرهم على موضوع معين بل الإمام الخطيب له الحرية في أن يختار ما يشاء، كذلك نطلب منه أن تكون اللغة التي يخاطب بها المصلين لغة تقبلها الخاصة وتفهمها العامة يعني لغة مفهومة لا ينزل إلى الإسفاف باللغة العامية إنما لغة عربية ولكن مفهومة، ولا بد أن لا يطيل أيضا حتى لا ينسي آخر الكلام أوله أيضا أن يرتجل نوعا ما حتى ينظر إلى المصلين وينظرون إليه فهذه كلها عوامل تساعد على الارتقاء بالخطاب الديني.

كذلك نختار من الأئمة الأكفاء الذين لهم ثقافة أقل شيء مستوى بكالوريا ويحذقون قراءة القرآن في مستوى معين كذلك نطلب منهم أن يكونوا على جانب من الفقه لأن أغلب الأسئلة التي تلقى إليهم هي تتعلق بالمسائل الفقهية المختلفة فلا بد أن يكون له هذا، ولهذا يخضع كل إطار ديني لاختبار لجنة جهوية تنظر في إمكانياته وفي قدراته الخطابية حتى أنه يقدم له خطبة جمعية ويسمع له كيف يلقيها فنراعي كل هذا حتى يكون خطابنا الديني خطابا يرتقي إلى مستوى ما نريده.

بالنسبة إلى الإعلام الديني هناك برامج كما قلت لكم على امتداد السنة وبرامج في شهر رمضان يعني هذه إمكانياتنا وهذا ما وقع الاتفاق حوله فنحن نريد أن نحسن وإن شاء الله نطور من هذا النشاط بحول الله.

بالنسبة إلى موضوع آخر، السادة النواب المواضيع الخاصة المسجد كذا في مدينة كذا سنتواصل وترسلون إلينا رسائل أو على الواتساب سننظر فيها كل مسألة على حدة.

بالنسبة إلى مسجد الباي الموجود بمجلس النواب ستتم إن شاء الله في إطار الاعتمادات المحالة للمجلس الجهوي لولاية تونس إعداد برنامج وظيفي لصيانته وترميمه وإن شاء الله يعود كما كان وكما نعرفه في السابق.

المساجد الأثرية طبعا هناك شراكة بيننا وبين وزارة الثقافة وتحديدا المعهد الوطني للتراث فهذه لا بد أن تخضع صيانتها إلى أناس مختصون يرجعون كل شيء فيها إلى مكانه كما كان وحتى لا يأتي أي شخص ولو أن له براعة في البناء ولكن هذه المساجد الأثرية لها خصوصية لا بد من أن يكون المعهد الوطني للتراث هو من يقوم بصيانتها طبعا بالاشتراك مع وزارة الشؤون الدينية.

حضرات السادة النواب، في خصوص الجمعيات القرآنية منكم من سأل عن متابعة هذه الجمعيات حول ما تدرسه وما هي المواد وكيف تختلف برامج جمعية عن جمعية أخرى، في الحقيقة نحن ليس لنا علاقة بالجمعيات إنما علاقتنا بالرابطة الوطنية القرآنية هي التي نتعامل معها والتي لنا نشاط مشترك بيننا أما الجمعيات الأخرى فليس لنا علاقة بها لا في إنشائها ولا في برامجها لأننا لا نستطيع أن نتابعها وهي كما قلتم تنتمي إلى رئاسة الحكومة وتخضع لقانون الجمعيات.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بتشريك الوزارة في المناهج التربوية في الحقيقة أصبحت وزارة الشؤون الدينية في المدة القليلة السابقة عضوا في المجلس الأعلى للتربية وهي مناسبة بأن نشارك في تقديم اقتراحات من شأنها الارتفاع بتربية الناشئة في بلادنا وخاصة ونحن في وزارة الشؤون الدينية نسير ونتابع سير الكتاتيب وسير التعليم فيها ولنا مع وزارة التربية ووزارة المرأة والأسرة كتابا وبرنامجا مشتركا نقوم به سويا.

في العموم حضرات السادة النواب هذه هي أهم النقاط التي وقعت إثارتها في هذا المجلس الموقر ونحن على الذمة في أي ملاحظة تلاحظونها وأي مسألة تبدونها وكلنا في الوزارة نعمل من أجل صالح البلاد ومن أجل صالح الشعب، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا وأن يعيننا على ما أولانا وهي مهمة وأمانة نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأدائها وشكرا لكم بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة ولا يفوتني بهاته المناسبة أن أذكر بأن دولتنا تحترم كل الشرائع وأصحابها ولنا تقاليد في ذلك إذ نحترم دور العبادة من مساجد وجوامع وكنائس وبيعات ونحترم مواطنينا المسلمين والنصارى واليهود والمقابر بجميع انتماءاتها لها حرماتها وتحظى بحماية الدولة سواء المقابر الإسلامية أو المقابر المسيحية أو المقابر اليهودية ولذلك فان دولتنا تعطي مثالا للتسامح والتعايش السلمي بين مختلف المعتقدات.

واليوم والحمد لله أن الإنسانية قاطبة شعرت بفضاعة الحركة الصهيونية العالمية التي تستهدف شعبنا في فلسطين والكيان الصهيوني الذي يقوم الآن بأبشع جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كل ذلك بموافقة وبصمت من الغرب ونحيي كافة الشعوب في العالم التي عبرت عن رفضها وإدانتها بشدة لكل تلك الجرائم المقترفة ونحن ومن هذا المنبر نقول وأن الجرائم التي ارتكبها الغرب في حق اليهود لم يكن لنا فيها ضلع بل أن الغرب هو الذي ارتكب المحارق وعند ارتكابه لتلك المحارق كان اليهود في بلادنا سواء في المغرب أو في الجزائر أو في ليبيا أو في مصر وكذلك في تونس وجدوا الحماية من طرف الشعب ومن طرف من يحكم البلاد في ذلك الوقت ولذلك نستطيع أن نرفع رؤوسنا عالية لنقول وأننا أبرزنا للعالم أجمع وأن الآليات التي يتحدثون عنها والتي تتعلق بالقيم الإنسانية أن حضارتنا متشبعة بها سواء عند بداية وعند ظهور الدين الإسلامي أو في مختلف المراحل التي تعايش فيها أبناء شعبنا المسلم مع كل الطوائف وفي كل البلاد الإسلامية سواء في الوطن العربي أو خارج الوطن العربي.

لذلك أمام السيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له وأمامكم جميعا زميلاتي زملائي من المجلسين نقولها بصوت عال أن حضارتنا وثقافتنا جزء لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية التي تؤمن بالعدل والمساواة بين مختلف الشعوب وأننا سنبقى نحمل هاته المبادئ والقيم الثابتة وأحيي كل من رفع صوته لإدانة الاعتداءات الصهيونية والتي يقف وراءها الغرب، كما أحيي الأصوات اليهودية في

كل العالم التي ثارت ضد الاعتداءات الاسرائيلية ضد الاعتداءات الصهيونية فوق أرض غزة وفي الضفة الغربية وعلى لبنان الحبيب ونقول لهم أننا صامدون، أننا مواصلون الوقوف بكل حزم ومهما كانت التضحيات حتى تحرير أرضنا السليبة وحتى استرجاع الشعب الفلسطيني لأرضه وإقامة دولته على كامل التراب الفلسطيني وأن تكون القدس الشريف عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية.

لذلك فإني اليوم أحيي وزارة الشؤون الدينية في شخص السيد الوزير أحمد البوهالي والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم والشكر أيضا موصول لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الشؤون الدينية على أن نواصل جلستنا المشتركة لننتقل إلى مناقشة مهمة المالية ونرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروع
ميزانية مهمة المالية لسنة 2025

(كانت الساعة السادسة إلا عشر دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في جزئها المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها حيث ننتقل إلى مناقشة مهمة المالية وأتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها من سامي إطارات الوزارة.

ونحن نناقش مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2025، هذه الوزارة الهامة التي تضطلع بدور محوري في إيجاد التوازنات المالية المنشودة وتجميع الايرادات وتنويعها بما يكفل متطلبات تسيير المرافق العمومية وتوفير حاجيات المواطن البسيط ومستلزمات حسن سير العمل بالمؤسسات العامة والخاصة ومختلف الأطراف المتداخلة في الشأن الاقتصادي والتنموي، كل ذلك في ظل ما تفرضه إكراهات الوضعية الراهنة للمالية العمومية وما تقتضيه من إيجاد المعادلة الصعبة بين الاستجابة إلى مختلف الطلبات من جهة والمحافظة على ديمومة المالية العمومية من جهة أخرى.

لا يفوتنا أن نتوجه بخالص عبارات التقدير إلى كافة منتسبي هذه الوزارة المحمول عليهم تكريس مبدأ التعويل على الذات وذلك وفق لما يقدمونه من خدمات متواصلة ومجهودات كبيرة في سبيل خدمة المصلحة العامة.

وفي البداية ومثل ما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة أحيل الكلمة إلى السيدة الوزيرة لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

مساء الخير السيدات والسادة النواب،

تقديم مهمة المالية:

تمكنت الدولة التونسية من الصمود والتقليص من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات المتتالية، حيث تم تسجيل بوادر تعافي في المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال سنتي 2023 و2024، كما تمكنت الدولة من التحكم التدريجي في نسبة عجز الميزانية والإيفاء بكل التزاماتها وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية وتأمين نفقاتها وذلك في إطار تكريس سياسة التعويل على الذات من خلال حوكمة تعبئة موارد الميزانية ومواصلة ترشيد النفقات العمومية وتأمين السيولة الضرورية لتأدية النفقات بفضل وضع الآليات التي تمكن من متابعة السيولة وتقديرها وحسن التصرف فيها غير أن الضغوطات والإكراهات مازالت متواصلة مما يتطلب مواجهة التحديات لضمان التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية.

وتندرج إستراتيجية مهمة المالية في إطار الحرص على مواصلة تكثيف المجهودات بهدف تفعيل الأولويات والبرامج التي تم ضبطها ضمن المحاور الاستراتيجية التالية وهي:

المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،

دعم السياسة الميزانتية واسترجاع نسق النمو وتكريس أسس الدولة الاجتماعية،

تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومة الإعلامية والتحول الرقمي وإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد.

وتعتبر المحافظة على استدامة المالية العمومية من خلال التحكم في عجز ميزانية الدولة وتفادي الانزلاقات المتعلقة بالمالية العمومية أهم رهانات هذه المرحلة، حيث تعمل مهمة المالية على تنفيذ برامج متعددة تساهم في تعزيز استخلاص موارد الدولة وترشيد النفقات العمومية بما يمكن من التقليص التدريجي في عجز الميزانية ونسبة التداين وضبطها في مستويات معقولة ومستدامة.

فعلى الرغم من الصعوبات والإكراهات يتواصل التحكم في التوازنات المالية لسنه 2024 حيث مكنت جهود مصالح مهمة المالية من تسجيل النتائج التالية:

فعلى مستوى المداخيل الذاتية لميزانية الدولة تم تسجيل تطور استخلاصات مداخيل ميزانية الدولة بحوالي 9,6% إلى موفى شهر سبتمبر 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 متأتية بالأساس من المداخيل الجبائية التي شهدت تطورا كذلك بنسبة 9,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 ويرجع هذا التطور بالأساس إلى نجاح الإجراءات الجبائية والمالية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2024 والمجهودات المبذولة لتحسين الاستخلاص وكذلك بوادر التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.

أما على مستوى المراقبة الجبائية فقد تم تسجيل تطورا في مردود المراقبة الجبائية إلى موفى سبتمبر 2024 بـ 55,8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 مع تطور هام في الدفع بالحاضر بنسبة 44%.

كذلك مواصلة عمليات المسح الميداني للتثبت من احترام المطالب بالأداء لواجباته الجبائية وإدماج الناشطين في القطاع الموازي حيث

بلغ العدد الجملي لبطاقات المسح المنجزة إلى غاية موفى سبتمبر 2024 حوالي 39 ألف بطاقة.

كما تم التخفيض في عدد الخاضعين للنظام التقديري بنسبة 28,5% بالرغم من فتح ما يقارب 18355 معرف جبائي جديد خلال سنة 2024.

إنجاز العديد من المراجعات الجبائية لأشخاص غير معرفين جبائيا بلغت منذ سنة 2022 إلى موفى سبتمبر 2024 ما قدره 11328 مراجعة جبائية.

أما على مستوى استخلاص الديون، فبالنسبة إلى الديون المثقلة الجبائية سجلت الاستخلاصات إلى موفى سبتمبر 2024 تطورا بنسبة 32% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. أما بالنسبة للديون الديوانية المثقلة فقد تم تسجيل نسبة تطور 62,5% مقارنة بنتائج سبتمبر 2023.

على مستوى برامج مهمة المالية بالنسبة إلى السنة المقبلة سنة 2020 - 2025 تحرص مهمة المالية لسنة 2020 - 2025 على مواصلة تدعيم تنشيط مهمة تعبئة موارد الميزانية بما يضمن المحافظة على التوازنات المالية وذلك على مستوى مصالح الاستخلاص من خلال تدعيم استخلاص الموارد غير الجبائية من خلال إحداث فريق مشترك بين الهياكل المتداخلة لإضفاء حركية على استخلاص بعض أصناف المداخيل غير الجبائية على غرار مداخيل أملاك الدولة، خطايا وعقوبات مالية، مداخيل أو معاليم إشغال الملك العمومي، معاليم اللزمات وغيرها من المداخيل الغير جبائية. تكثيف أعمال التبليغ والتتبعات مع مواصلة استغلال منظومة تصنيف الديون المثقلة "scoring des créances constatés" ومواصلة المتابعة والتقييم وتأثير القباضات المالية.

أما على مستوى المراقبة الجبائية سيتم مزيد تحسين مردودية المراقبة وتدعيم الامتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي خاصة من خلال تكريس مبدأ الشفافية في انتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مع ضمان المردودية المالية باعتماد منهج تحليل المخاطر في إعداد برنامج المراجعات الجبائية، مراقبة الامتيازات الجبائية وترشيدها، تدعيم آلية الاكتشافات للمساهمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ومقاومة الاقتصاد الموازي.

أما على مستوى الديوانة سيتم مزيد تحسين أداء الديوانة في مقاومة التهريب والغش وذلك من خلال تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية عبر نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع وتدعيم الرقابة الديوانية.

كذلك سيتم تبسيط المبادلات التجارية من خلال رقمنة العديد من الخدمات الديوانية على غرار الخدمات الموجهة للتونسيين بالخارج وتفعيل تطبيقة المحضر الإلكتروني وحصر مطالب الصلح عن طريق بوابة الصلح الإلكتروني وتقديم الدعم اللازم للمؤسسة والمتعامل الاقتصادي.

على مستوى السياسة المتبعة بالنسبة إلى ضبط الميزانية، تعتزم مهمة المالية تكثيف المجهودات لمتابعة التحكم في النفقات وترشيدها من خلال خاصة تدعيم دور متصرفي الميزانية في إدارة مسار ضبط مشاريع ميزانيات مختلف المهمات والمهمات الخاصة حسب التوجهات المضبوطة والمتابعة والتقييم على ضوء بيانات موثوقة وشفافة حول الأداء.

وتواصل المهمة إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضمان ملائمة القانون الأساسي للميزانية مع أحكام الدستور إضافة إلى إعداد مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية مع مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة الذي سيمكن من توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة.

كذلك وعلى مستوى استرجاع نسق النمو وتكريس أسس الدولة الاجتماعية، ستواصل مهمة المالية المساهمة في مزيد تشجيع بعث المشاريع الصغيرة وإحداث موارد الرزق من خلال دعم نفاذ باعثي المشاريع والمبادرات الخاصة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، إلى التمويل بهدف تعزيز الإدماج المالي والاقتصادي والاجتماعي، كما سيتواصل العمل بدعم تمويل الشركات الأهلية ومرافقتها بهدف تحفيز المبادرة الجماعية.

أما على مستوى تحسين مناخ الاستثمار، تم إعداد مشروع مجلة صرف جديدة تهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه العالمي ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات ورقمنة المعاملات المالية مع الخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز قدرة الاقتصاد التونسي على تعبئة التمويلات الخارجية وكذلك ملائمة مجلة الصرف الجديدة مع متطلبات الأنشطة المبنية على اقتصاد المعرفة وذات القيمة المضافة العالية مع تمكين الشباب على غرار الناشطين في قطاع الخدمات الحرة "Freelance" من فتح حسابات بالعملة مع منحهم الحرية في استعمال هذه الموارد لتغطية نفقاتهم بالخارج.

على مستوى قطاع التأمين، يتم العمل على تحديث الإطار العام وملائمته مع المقاييس العالمية وتنمية قدرته التنافسية وتعزيز الطاقة الاحتفاظية لسوق التأمين المحلية وتفعيل دوره التنموي من خلال استكمال مراجعة مجلة التأمين بهدف تدعيم الصلابة المالية للمؤسسات العاملة في قطاع التأمين وتطوير حوكمتها واعتماد معايير التصرف الحذر وإدارة المخاطر.

على مستوى المحور الثالث المتعلق بالحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي، هذا المحور يحظى بعناية خاصة من قبل مهمة المالية نظرا إلى أنه يعد أحد أهم ركائز تعصير الإدارة ونجاعتها من ناحية وتحسين جودة الخدمات العمومية المسداة إلى المواطنين والمؤسسات من ناحية أخرى ويتم العمل في هذا الإطار على تحديث أنظمة المعلومات وتوظيفها في خدمة المواطن وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية ورقمنتها لإتاحة التعامل البيني والتبادل الإلكتروني مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الوطنية، حيث تم الانطلاق منذ بداية الثلاثي الرابع لسنه 2024 في استغلال منصة تاج للخصم من المورد وهي منصة إلكترونية خاصة بإعداد شهائد الخصم من المورد عن بعد تمكن مصالح المراقبة الجبائية من استقصاء أرقام معاملات المطالبين بالأداء ومتابعة عمليات دفع مبالغ الخصم من المورد في الآجال القانونية.

كما تم استكمال تطوير جل مكونات المنظومة المعلوماتية للتصرف في أجهزة تسجيل عملية الاستهلاك على عين المكان "les caisses enregistreuses" حيث تم في إطار تفعيل المرحلة الأولى من هذا المشروع تطوير موقع واب لفائدة المزودين تم إطلاقه بتاريخ 21 اكتوبر 2024 على أن يتم الانطلاق في تجسيم المرحلة الثانية المخصصة لمسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان حال جاهزية المزودين للبدء في عملية التسويق.

ويتم تطوير تطبيقة "TUNIMPOT" والتي يمكن تحميلها بصفة مجانية من قاعدة "google Play" على الهواتف الذكية والتي تمكن من احتساب الأداءات والمعاليم المستوجبة اعتمادا على المعطيات التي يقوم بتعميرها المطالب بالأداء، كما تقوم بتذكيره بالآجال القانونية للتصاريح بالإضافة إلى وضع المنظومة الخاصة لبيع مختلف أصناف الطوابع الجبائية عبر استغلال منظومة "e-Timbre".

كما تواصل مهمة المالية أشغالها المتعلقة خاصة بمشاريع مختلف الأنظمة الإعلامية على غرار تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص "رفيق 2" ومشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية والنظام المعلوماتي الجديد للديوانة والمنظومة المعلوماتية للتصرف في الدين الخارجي "SIADE" ومشروع النظام المحاسبي للدولة وفق المعايير المحاسبية.

المحور الرابع والأخير يتعلق بإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهريب والتهرب الجبائي ومقاومة الفساد.

تواصل مهمة المالية تنسيق مهام مختلف الأطراف الراجعة إليها بالنظر والفاعلة في مقاومة الغش والتهريب والتهرب الجبائي وتطوير أدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، حيث تعمل مهمة المالية على مقاومة الاقتصاد الموازي باعتباره من أولويات الحكومة وقد تم إحداث لجنة قيادة برنامج إدماج الاقتصاد الموازي على مستوى المهمة التي تعمل بصفة تشاركية بين مختلف الأطراف المتداخلة لمعالجة مختلف الأبعاد الناتجة عن هذه الظاهرة.

كما أن مقاومة ظاهرة التهريب والتوريد العشوائي ومكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة التجارة الغير مشروعة وحماية المؤسسات الاقتصادية يعتبر من الأولويات الاستراتيجية لبرنامج الديوانة وذلك من خلال تحسين الرقابة الديوانية من طرف وحدات وفرق الحرس الديواني والمكاتب الديوانية وتطوير منظومة الاستعلامات والأبحاث مدعومة بالتبادل الفعال والتفاعلي للمعلومات، كما تعمل مصالح المراقبة الجبائية على مقاومة التهرب وغسل الأموال من خلال المشاركة في دوريات مشتركة مع مصالح وزارة التجارة والمصالح الأمنية والديوانية وتكثيف وترشيد عمليات المراقبة بالطريق العام والتي ساهمت في معاينة عديد الإخفاقات والتجاوزات وتسوية عديد الوضعيات.

استكمال المنظومة التي تمكن من الاطلاع على أرقام الحسابات البنكية والبريدية الخاصة بالمطالبين بالأداء التي تساهم في نجاعة عمليات المراقبة الجبائية وتتبع التدفقات المالية المشبوهة.

استحثاث نسق تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر الاستقصاءات للإدارة لكشف الإخفاقات والإخلالات.

وتسهر هيئة الرقابة العامة للمالية في إطار مكافحة الفساد على مراقبة حسن استعمال المال العام قبضا وإنفاقا ودعم مقومات الحوكمة والشفافية والمسائلة وتوجيه الإشعارات إلى اللجنة التونسية للتحاليل المالية بخصوص العمليات المستراية التي تفطنت إليها بمناسبة تنفيذ مهماتها الرقابية.

وعلى هذا الأساس وفي إطار تنزيل إستراتيجية مهمة المالية على البرامج وقصد تجسيم كل الإصلاحات والبرامج المذكورة بهدف تحقيق الأهداف المحددة تحرص مهمة المالية على التوظيف المحكم للوسائل المتاحة وللغرض تشتمل مهمة المالية على خمسة برامج: الديوانة، الجباية، المحاسبة، الميزانية، الدين العمومي إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة وتتولى هذه البرامج تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها التي تبلغ عدد 19 هدف تصحيحي أو إستراتيجي يتم قيسها بواسطة 61 مؤشر أداء.

وعلى هذا الأساس وباعتبار النقص الكبير في عدد الأعوان وكذلك ضرورة تكثيف المجهودات وتطوير الأداء لتحقيق الأهداف المحددة يتم العمل على سد حاجيات مختلف برامج مهمة المالية كما يلي:

بمواصلة إنجاز الانتدابات المرخص فيها بما يقارب 860 خطة،

تجسيم تراخيص الانتدابات بعنوان سنة 2025 وهي ما تقارب 863 خطة منها 63 خطة من خريجي مدارس التكوين.

وتبعا لذلك يبلغ عدد أعوان مهمة المالية المرخص فيهم بعنوان سنة 2025 19860 يتم توزيعهم حسب البرامج:

على مستوى برنامج الديوانة 7679 عون أي ما يمثل 38,5%،

على مستوى برنامج الجباية 4826 عون أي تمثل 24,3%،

المحاسبة العمومية 6510 عون وتمثل 32،8%،

مصالح الميزانية 151 عون تمثل 0.8%،

الدين العمومي 42 عون وتمثل 0.2%،

القيادة والمساندة 682 عون وتمثل 3,4%.

وتبعا لكل ما سبق تقدر ميزانية مهمة المالية لسنة 2025 بـ 1390 مليون دينار أي بنسبة تطور قدرها 2.4% مقارنة بسنة 2024 وتمثل 2,3% من جملة نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025.

كما تتوزع الميزانية حسب البرامج كما يلي:

تم تخصيص لبرنامج الديوانة 569,601 مليون دينار بنسبة 40,9%،

برنامج الجباية 292,885 مليون دينار أي ما يمثل 21.1%،

برنامج المحاسبة العمومية 405,677 مليون دينار أي ما يمثل 29.1 %،

برنامج مصالح الميزانية 15,128 مليون دينار أي ما يمثل 1،1%،

برنامج الدين العمومي 3,401 مليون دينار أي ما يمثل 0.3%،

وبرنامج القيادة والمساندة 103,308 مليون دينار أي ما يمثل 7,5%.

من جهة أخرى تتوزع ميزانية مهمة المالية حسب طبيعة النفقات كما يلي:

نفقات التأجير، تم تخصيص لنفقات التأجير 1120,8 مليون دينار أي ما يمثل 81% من جملة الميزانية المخصصة لمهمة المالية،

نفقات التسيير 112,565 مليون دينار أي ما يمثل 8% من ميزانية مهمة المالية،

نفقات التدخلات 38,209 مليون دينار أي ما يمثل 3% من ميزانية مهمة المالية،

ونفقات الاستثمار118,426 مليون دينار أي ما يمثل 8% من ميزانية مهمة المالية وشكرا على الانتباه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر السيدة سهام البوغديري نمصية على هذا العرض القيّم والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب.

قائمة أولية: السيدات والسادة النواب المحترمون: فاطمة المسدي، عماد الدين السديري، عزيز بن الأخضر، عبد الجليل الهاني، أيمن البوغديري، سيرين مرابط، مسعود قريرة، جلال الخدمي، عبد الستار زارعي وعبد الحليم بوسمة.

المصدح للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي،

مداخلتي ستكون حول قروض البنوك دون ضمانات وتعيينات بالمحاباة والقرابة في مجالس إدارات البنوك المختلطة " les banques mixtes".

سؤالي الأول، غابت بالكامل عن مشروع ميزانية 2025 تعبئة موارد المصادرة رغم حرص السلط على مزيد توفيرها وكنا قد قدمنا مقترح قانوني يتعلق بالمصادرة المدنية يتيح مصادرة الأموال المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة.

ويمثل استرجاع الأموال الراجعة للبنوك العمومية في شكل قروض دون ضمانات مصدرا حيويا للميزانية إذ تصل قيمتها إلى 25 مليار دينار وفقا لقائمتها المالية بموقع هيئة السوق المالية.

وتكشف المؤشرات أن أكثر البنوك العمومية تضررا من القروض دون ضمانات هي الشركة التونسية للبنك، حيث تناهز الضمانات المقبولة من الحرفاء 2,8 مليار دينار في حين تبلغ القروض المستحقة عليهم 12 مليار دينار، مما يعني أن القروض الممنوحة دون ضمانات تبلغ 9,2 مليار دينار وفي بنك الإسكان فإن القروض الممنوحة للحرفاء تبلغ 12,4 مليار دينار ولكن الضمانات المقبولة لا تتجاوز 3,6 مليار دينار وتناهز القروض غير المغطاة بالضمانات 8,8 مليار دينار.

وتكشف حسابات البنك الوطني الفلاحي أن قيمة القروض دون ضمانات تقدر بـ 6,9 مليار دينار.

ويجدر التذكير أن عدد مهم من مسؤولي وحرفاء البنوك العمومية هم محل تتبعات عدلية ومنع من السفر ولكنهم إلى اليوم يمارسون أعمالهم طبيعيا مما يطرح عدة تساؤلات حول هذه الوضعية المستراية.

أما ثانيا، تشهد وزارة المالية تلاعبا بالتسميات في مجالس إدارات البنوك المختلطة "banques mixtes" حيث بعد أن تمت إزالة المديرة العامة للشؤون الاقتصادية برئاسة الحكومة والمديرة العامة للمنشآت استفرد ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الجهات والأقاليم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

بالطبع علينا اختصار الحديث في أوقات قياسية وأنا سأتناول موضوع في علاقة بوزارة المالية وفي علاقة أيضا بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

118 مليار هي مقدار المبالغ المتخلدة بذمة وزارة المالية ولم يتم رصدها لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية لكي تخرج في شكل مقررات إسناد أو امتياز للفلاحين. هناك فلاحين في ولاية الكاف لم يتمتعوا بهذه المنحة منذ أربع سنوات وربما في ولايات أخرى يكون الوقت أقصر والسبب راجع في ولاية الكاف إلى عدم وجود مدير جهوي لتنظيم هذه العملية حيث لدينا متصرف.

وبالتالي السيدة الوزيرة نحن نعرف قيمة الفلاحة في بلادنا ودورها الإستراتيجي في توفير الأمن الغذائي ونعرف أيضا الضغوطات المسلطة على ولاية الكاف بحكم أن هذه الولاية تريد مواكبة هذه المرحلة بوجود مناطق سقوية في جنوب الولاية والميكنة والتجهيزات وقطعان تربية الماشية الصغرى والكبرى هي من القطاعات التي يزاولها الفلاحون وبالتالي فإن تأخير إسناد هذه المنح من شأنه أن يعطل الفلاحين ويمنعهم عن أداء الدور المطالبين به.

أيضاً صندوق الجوائح، رغم الدور الإيجابي الذي تقوم به شركة التأمين "CTAMA" إلا أن هناك كالعادة تأخير في صرف هذه المستحقات للمشتركين في صندوق الجوائح ونحن نعلم أن ولاية الكاف لا تتهاطل فيها الأمطار بكميات كبيرة وبالتالي يريد الفلاح أن يتمتع بما رصد له في آجال قصيرة ليتمكن من القيام بالدور الموكول له.

هناك مشغل آخر أريد طرحه في علاقة بالمجمع المائي بنبر وهي بناية من النوع الرفيع وتتوفر فيها كل المقومات الإدارة والمساكن الوظيفية والمخزن، إلا أن القباضة لا تقوم بتوفير مادة التبغ لأصحاب الرخص في المعتمديتين المجاورتين وهي معتمدية الطويرف ونبر التي يوجد بهما ثلاث بلديات و13 عمادة، لذلك نرجو السيدة الوزيرة توفير هذه المادة وتوفير الأعوان للقيام بهذه المهمة باعتبار أن التجار يعانون كثيرا جراء بعد المسافة عن مدينة الكاف التي تكلفهم مصاريف النقل والتنقل وأيضا الضغط المسلط على القباضة المالية بولاية الكاف.

بهذا أنهي وبارك الله فيكم على المجهود الذي تقومون به دائما من أجل المالية العمومية ومن أجل ترسيخ مقومات الدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكل الإطارات المرافقة،

في الحقيقة أود توجيه شكر خاص لكل الإطارات وعلى رأسهم السيدة الوزيرة على العمل الذي قاموا به خلال السنة الماضية وعلى رحابة الصدر في التعامل مع لجنة المالية وخاصة مع كافة النواب في كل المشاريع التي عرضت والتي صادقنا عليها.

كما أحي المجهودات التي بذلوها في تحقيق وتسوية الديون في آجالها وتونس لم تتخلف على دفع أي قسط من الأقساط.

أما بخصوص دعم الإدارة بالمراقبين وكنت قد قدمت رقما عن عمليات المراقبة والمسح الميداني، هي أرقام محترمة لكن أظن أن 3% فقط من الشركات التي تتم مراقبتها من بين حسب ما أظن 760 ألف شركة و3% من بين هؤلاء يطالبون بالمراقبة قصد عمليات الاسترجاع إما للأداء على القيمة المضافة أو للتسبقة على الضريبة.

وبهذه المناسبة أيضا السيدة الوزيرة، أريد أن ألفت نظركم أن العديد من الشركات خاصة فيما يخص التسبقة على الضريبة

والتسبقة في الأداء على القيمة المضافة يتعرضون لنوع من التعطيلات تصل حتى إلى آخر السنة، تعلم أن "retenue à la source" ينتهي مثلا سنة 2023 إذا قمنا باسترجاعه في سنة 2024 هناك شركات لديها أرقاما هامة نرجو هنا أن يتم الحث على التسريع ليكون في الآجال فإن كان الملف قد استكمل منذ شهر جويلية فلا يوجد سببا للبقاء إلى شهر نوفمبر أو أكتوبر ولا نعيد الأموال للشركات وهي أموال كبيرة وهذه الشركات تستعملها لتطوير مواردها وللعمل على تحسين أدائها.

بالنسبة إلى منظومة "تاج"، هي منظومة جيدة وقد مكنت الوزارة والمحاسبة العمومية من متابعة عن كثب عمليات الخصم من المورد، لماذا لم يتم توحيد أيضا تصريح المؤجر ويتم الإرسال مرة واحدة بتصريح المؤجر؟ لماذا يبقى إلى الآن يقوم بال "RCD" والجدولة فلقد قمتم بنصف الحل وليس بكل الحل؟

بالنسبة إلى تصريح المؤجر نرجو في منظومة "تاج" الجديدة أن تصبح تضم أيضا "déclaration d'employeur" وتذهب كلها مع بعضها وبذلك نخفف العبء على المحاسبة وعلى الشركات وحتى على الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم باتيندات.

بالنسبة إلى "Les caisses Enregistreuses" لقد ذكرت ذلك وقد قلت سيتم العمل بها في شهر جوان لكن بدأ العمل بها في شهر أكتوبر، لا يهم لم نتأخر كثيرا في ذلك.

التفكير في العفو الجبائي، لقد طالبنا في لجنة المالية في شهر جوان وعديد الزملاء طالبوا بالتمديد في العفو الجبائي وقد أعطى هذا نتيجة ولكن هذه النتيجة لم تكن بالشكل المرجو وأردنا أن يشارك في ذلك الجميع ولكن هذ التخفيف جاء خلال الست أشهر الأولى وهذه الفترة تزامنت مع "déclaration de l'IS" ومع كل "déclaration" التي فيها استخلاصات لذلك وجدت الشركات صعوبة لتوفير هذه المبالغ لتسديد هذه الأقساط وقد تركتم شيئا بخصوص الأمر المنظم "marge de manœuvre" لقابض المالية أو لمراقبة الأداءات الذين سيتولون عملية التقسيط والتوزيع، هناك أشخاص تحصلوا على تسبقة وآخرون لم يتحصلوا وهناك من أخذ 10 أو 20% كان بودنا تحديدها أحسن من أن تبقى للحسابات الخارجة.

هناك موضوع آخر السيدة الوزيرة وهو يهم مشاكل الخطايا الصرفية والخطايا الديوانية وتعامل الديوانة مع الفاعلين الاقتصاديين وخاصة مع الأشخاص الذين دخلوا تحت نظام التوريد المؤقت أو التوريد لغاية التحويل الفعال "les régimes suspensifs"، أنا أعرف شركات تعرضت إلى مظلمة وقد توجهت إلى سيادتكم بسؤال كتابي وتأخرتم عن الإجابة وقد وصلتني الإجابة في الشهر الأخير ولم تكن واضحة ولم نفهم منها شيء، تعويم الأمر عند القضاء، نحن لن نناقش القضاء أو السلطة القضائية.

اليوم إن أكد السيد الرئيس بأننا بصدد مقاومة التهريب والفساد والاحتكار، إن أصبحنا نستعمل هذه الآليات لتعذيب الشركات أو تعذيب الناس الذين نلقي عليهم القبض، العبرة اليوم ليست تحرير 100 محضر في الأسبوع أو حررت 100 محضر في الشهر لنقول هذا الجهاز أصبح يعمل، التجارة "يعطيهم الصحة" ألقوا اليوم القبض على مائة شخص مخالف وبالأمس ألقوا القبض على 300 شخص، كل شخص يمر تحرر له الديوانة محضر وبعد ذلك يتم إحالة هذه المحاضر على المحكمة التي لا تنظر في الطور الابتدائي تضع خطية وهذه الخطية مضعفة ومثلثة وخطية بالتضامن.

نحن قمنا بهذا القانون لتجميع النفايات، اليوم أنا كمعمل أخذت من شخص مادة معينة بالفواتير وأموري قانونية وتذهب أنت للشخص الذي باع لي البضاعة وتسأله من أين جئت بالبضاعة، يقول هناك أشخاص "برباشة" في المزابل وفي غيرها يقومون بجمع هذا ويأتون بها لي وتفرض علي المصدر بينما هذا غير موجود في المجلة الديوانية، لا يحق لها أن تطلب منه المصدر على كل من يأتي ببضاعة للمرة الأولى، فإن طلبت مني أن أذكر لك المصدر من أين سأتيك به فكما ترى الناس يجمعون البلاستيك على دراجة والآخر يجمعها ويضع "شكارة" على ظهره وتطلب من السيد الذي اشترى من الشخص لتحويل هذا "déchet" إلى مادة صالحة للاستعمال مرة أخرى نجده معاقب لأنه اشترى من الناس الذين يقومون بجمع البلاستيك.

اليوم ماذا سيفعل؟ هل سيقول له لا اشتري منك أو يأخذ رقم بطاقة تعريفه أو يشتري بالكلغ أو يقوم بالتقاط صورته ويعطي هذه الصورة للديوانة أو لأعوان المراقبة؟ هناك أشياء يجب تنظيمها صدقني هناك حالات لو أذكرها لك.

الآن هناك مثلا مؤسسة قيمتها 100 مليار ويتم تخطيتها وتطلب منها الديوانة خطية بـ 260 مليار وتكون مضعفة ونغلق أمامه "NGP" في حين أنه عندما جلب السلع كان لديه "Titre d'importation" مفتوحة لكنهم طلبوا منه التوقف لأنه لم يعد منشور الوزارة الصادر في سنة 2018 أو في سنة 2016 ساري المفعول، أغلقوا "NGP"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب المحترمين،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة الاطارات المرافقة لكم،

أشكركم على تقديم تقرير مهمة وزارة المالية الذي يعكس رؤيتكم لوزارة المالية ورغم ما يقدمه من معطيات إيجابية وعلى أهميته يتطلب منا جميعا التكاتف عبر حلول مبتكرة لدعم الاستدامة المالية لتساهم أيضا في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطلعات الشعب.

ومن هنا كتلة لينتصر الشعب تتقدم بمقترحات وخطوات عملية تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية:

أولها، تعزيز التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب، من الواضح أن التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي يشكلان تحديات حقيقية تؤثر سلبا على موارد الدولة وفي هذا الإطار يمكننا تحقيق نقلة نوعية عبر تفعيل نظام الفوترة الإلكترونية الشامل بحيث تكون جميع المعاملات مسجلة بوضوح مما سيعزز من مصداقية النظام الجبائي ويقلل من فرص التهرب.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري تعزيز فرق المراقبة الجبائية في الميدان وتكثيف الرقابة على القطاعات غير المنظمة.

ثانيا، تحسين إدارة الدين العام وترشيد الاقتراض، إذ أن إدارة الدين العمومي تحتاج إلى إعادة ضبط تراعي الوضع المالي وتضمن التوازن ولهذا اقترح تحديد سقف قانوني للديون الخارجية، فنحن بحاجة إلى حدود واضحة تضمن عدم تفاقم هذا العبء.

كما يجب التدقيق في الديون الداخلية والخارجية وطلب تحويل جزء من الديون إلى استثمارات ومراجعة نسب الفائدة المشطة لبعض القروض وتعليق سداد بعض القروض باتفاق مع الدائنين دون زيادة في الفوائد وخدمة الدين.

كل هذا من شأنه تخفيف الضغط على الموازنة العامة وتوفير حيز مالي أكبر في المشاريع الحيوية ويمكن أيضا توجيه القروض للمشاريع التنموية المستدامة فقط بحيث يكون لهذه الاستثمارات عائد مباشر يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي مثل مشاريع البنية التحتية والطاقات المتجددة بما يضمن توظيف الديون بطريقة تساهم في تحقيق إيرادات مستقبلية.

ثالثا، تفعيل الرقمنة بتطوير النظم المالية.

السيدة الوزيرة، إننا في عصر الرقمنة والفرصة مهيأة لتوظيف التحول الرقمي في مختلف المجالات المالية مما يجعل من إطلاق منصة موحدة للمعاملات المالية خطوة محورية تسهل الإجراءات وتعزز النزاهة من خلال دمج عمليات التصريح الضريبي والدفع الإلكتروني إلى جانب المتابعة الفورية للإنفاق.

كما أن توسيع نطاق خدمات الدفع الإلكتروني لتشمل جميع الخدمات الإدارية التي ستوفر وقتا وجهدا كبيرين ويقلل من التكاليف غير الضرورية ويساهم في تعزيز ثقة المواطن في الإدارة المالية.

رابعا، دعم الاقتصاد المحلي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية، بات من الضروري أن تركز وزارة المالية على تحفيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير حوافز ضريبية وإتاحة قروض ميسرة خاصة في قطاعات التكنولوجيا والزراعة والصناعات التحويلية.

وأود أيضا تسليط الضوء على تشجيع مبادرات الاقتصاد الأخضر مثل مشاريع الطاقات المتجددة والاقتصاد الأزرق الذي يمكن أن يفتح مجالات جديدة للتنمية.

خامسا، تعزيز الشفافية والمساءلة: في ظل المتغيرات الراهنة يجب أن تكون الشفافية هي الأساس في التعاملات المالية لذا فإننا ننشر تقارير دورية محدثة حول تنفيذ الميزانية يمثل خطوة ضرورية لتعزيز ثقة المواطنين وإشراكهم في العملية المالية.

كما أني أرى أن تطبيق نظام الميزانية المفتوحة الذي يتيح للجميع متابعة الإنفاق العام سيخلق شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع ويعزز الرقابة الشعبية.

سادسا، تعزيز الخدمات المالية والخدمات العامة في معتمدية رواد، أود التطرق هنا حيث يعاني سكان المنطقة من نقص كبير في الخدمات المصرفية، إذ لا يوجد سوى فرع بنكي واحد فقط يمتد من حي الغزالة وصولا إلى قمرت أو طريق بنزرت المنهلة، هذا الوضع يثقل كاهل المواطنين ويعيق حركة المعاملات المالية في المنطقة، لذلك نطلب من وزارة المالية التنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية لفتح فروع جديدة في مناطق متعددة كجعفر وسيدي عمر ورواد وحي شاكر بما يخفف العبء على المواطنين ويسهم في دعم النشاط التجاري والخدماتي.

كما أطالب بإحداث قباضة مالية في الجهة لتقريب الخدمات لمواطنينا.

وفي الختام، سيدتي الوزيرة إن هذه المقترحات ليست مجرد أفكار بل هي خطوات عملية تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية المتوازنة بين مختلف الجهات.

نتمنى منكم النظر بجدية لهذه النقاط والعمل على تفعيلها لأنها تمثل حجر الأساس للاستقرار المالي وتعد نقطة انطلاق لمسيرة تطوير متكاملة تحقق طموحات شعبنا وتؤسس لمستقبل أفضل لجميع مواطنينا.

دعونا نعمل سويا لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له اربعة دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة المالية المحترمة،

أحييكم على جهودكم في قيادة وزارة المالية في ظل ظروف اقتصادية دقيقة تمر بها بلادنا.

وفي إطار مناقشة مهام وزارة المالية تحت قبة البرلمان أود طرح مجموعة من النقاط التي تتطلب مراجعة حاسمة وقرارات جريئة.

أولا، أريد أن أبدأ بسلك الديوانة وما أدراك ما هذا السلك الديواني وكم يمثل من أهمية في بلادنا. سلك الديوانة اليوم يحتاج إلى ثورة في الديوانة وهي المرور وإعادة هيكلة شاملة والمرور من إدارة عامة إلى هيئة عامة وقد حصل هذا السيدة الوزيرة في عديد المؤسسات الأخرى لا أدري لماذا لم يتم القيام بهذا في الديوانة.

ثانيا، أريد أن أتوجه إليكم بطلب عاجل يخص أعوان الديوانة الذين يقفون في الخطوط الأمامية لحماية الاقتصاد الوطني، نسبة الترقية الحالية بخصوصهم ضئيلة جدا مقارنة بحجم تضحياتهم في مواجهة التهريب والتجارة غير المشروعة، مما أدى إلى تراجع الحافز والمردودية لديهم، لذا نقترح تأسيس نظام خاص وشفاف بالترقيات لموظفي الديوانة يشمل مكافئات سنوية إضافية وفرص متسارعة للترقية تكريما لجهودهم واعترافا بدورهم الأساسي.

كذلك يجب فتح الانتداب في الديوانة وأنا أقول هذا السيدة الوزيرة عن دراية وبصفتي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والهجرة وقد بعثنا لك بتقارير عن زيارات قمنا بها نظرا إلى النقص الكبير الحاصل اليوم في أعوان الديوانة وتعرفين السيدة الوزيرة أن الديواني منذ أول يوم من تعيينه يصبح ينتج حتى "en terme de rentabilité" لا يسبب إشكالا على الميزانية أو على الموارد.

أيضا إعادة تأهيل وتطوير الوسائل والمعدات، في الحقيقة السيدة الوزيرة في الموانئ والمطارات وفي المكاتب الموجودة على الحدود أحيانا تجد العون جالس على "tabouret" أبسط الأشياء غير متوفرة لذلك وجب إعادة النظر فيها.

ثانيا، السيدة الوزيرة نحتاج إلى إحداث تغيير جذري في مناخ الاستثمار والبيروقراطية التي تخنق الإدارات اليوم حيث أصبحت عائقا حقيقيا أمام المستثمرين المحليين والأجانب بدلا من إجراءات بسيطة، نقترح إقرار قانون شامل لتبسيط الإجراءات الإدارية يضمن إلغاء العديد من التراخيص وتسهيل إنشاء المؤسسات، ففي كل مرة نسمع بإلغاء التراخيص وحتى عندما قمنا في بعض الأحيان باستبدالها بكراس شروط لكنها كانت أتعس من التراخيص التي قمنا بها. نريد منظومة مرنة وسريعة تضع تونس ضمن الوجهات الجاذبة للاستثمار.

نقطة تخص الديوانة السيدة الوزيرة أريد أن أعود عليها، نقوم اليوم ببعث الملحقين الاجتماعيين إلى الخارج أرى أن هذا خطأ كبير نحن نحتاج إلى ملحقين ديوانيين لأن الديواني اليوم فاهم لقانون الاستثمار وله علاقة بالمواطن وبالمستثمر مباشرة، إن كان لدينا أعوان ديوانة بالخارج يقومون بالتفسير للمواطن وللمستثمر حيث هناك العديد من المخالفات والأخطاء التي تحصل سواء للمواطن التونسي عندما يعود إلى تونس أو للمستثمرين وحتى لا تحصل هذه الأخطاء لأنه في الحقيقة بغض النظر ومع احترامي للملحقين الاجتماعيين لديهم دور خاص بهم، إضافة إلى ذلك اليوم الملحق الديواني بالخارج بإمكانه القيام بمهمة أخرى ألا وهي المهمة الإستعلاماتية إن أردنا حقيقة حسن توظفيه.

ثالثا، نتحدث اليوم السيدة الوزيرة عن الشفافية في إدارة المال العام كأولوية والمواطن يحتاج أن يرى بوضوح كيف تدار موارد الدولة، ونقترح من هذا المكان إطلاق منصة رقمية شفافة تتيح للجميع متابعة تفاصيل الإنفاق الحكومي مما يعزز الثقة بالمؤسسات ويخلق مستوى من الشفافية الحقيقية.

السيدة الوزيرة، ننتظر منكم قرارات شجاعة وملموسة تحدث تغييرا حقيقيا وتعيد الأمل والثقة بين المواطن والدولة. نأمل أن نجد جوابا فعليا من وزارتكم..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في الحقيقة بما أنك أصبحت فردا من العائلة فأنت دائما موجودة معنا وتتجاوبين معنا ودائما الضحكة على محياك، في الحقيقة من أكثر الوزارات تفاعلا ومديريها العامين دائما "joignable" وهذه نقطة تحسب لكم.

سأبدأ مداخلتي بطلب بسيط للسيد المدير العام للديوانة، لدينا مكتبة عمومية في الزهور من أحسن ما يكون، خارقة للعادة في الحقيقة في حي شعبي بتلك الإمكانيات نطلب منكم شيء بسيط تعزيزها وتأثيثها بمكيفات هواء، فالأطفال في فصل الصيف يدرسون بها والعرق يتقاطر لذلك هذا طلب إنساني قبل أن يكون مطلب حقيقي.

سأتحدث الآن عن جنود الخفاء وجنود التلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية التونسية: القانون الأساسي للإذاعة والتلفزة يعود إلى سنة 1999 تم إدخال تنقيح طفيف عليه سنة 2016 وبدأت المفاوضات من سنة 2019 بحضور رئاسة الحكومة ووزير الشؤون الاجتماعية والمشروع تم إرساؤه سنة 2021.

في ماي 2024 تم استئناف المفاوضات وتم تعديل المشروع وإلغاء بعض الفصول منه استجابة لرئاسة الحكومة وأبرز الفصول المنقحة تخص شبكة الأجور والمنح الخصوصية وفصول تتعلق بالترقيات وإلغاء الجمود في بعض الأصناف وإرساء المناظرات الخارجية ومنذ جوان 2024 يراوح مكانه في المالية.

مع العلم أن هذا القانون الأساسي لموظفي الإذاعة والتلفزة التونسية وقد تم الفصل بينهما في جوان 2007 فنحن نتحدث على قطاع يضم في الإذاعة 1040 عون وفي التلفزة في حدود 900.

في الحقيقة عندما نتقدم لهم اليوم بالشكر في مهمة مجلس النواب هذا محمود ولكن آن الأوان اليوم أن نلتفت إلى هذا في قانون المالية ويتم فض هذا الإشكال.

السيدة الوزيرة، كما أود الحديث أيضا عن الموظفين البرلمانيين، أعوان وموظفي البرلمانات وهم "les employeurs parlementaires" آن الأوان اليوم "de placer un statut" خاص بهم يجب وضع اليوم قانونا ونظاما أساسيا خاص بهم يحميهم ويتحدث عنهم.

السيدة الوزيرة، أريد أيضا في الختام الحديث عن التصريح الذي عمل "buzz" تصريح الديواني والذي أخرج من سياقه وقد قرأوا ويل للمصلين ولم يكملوا قراءة البقية، أنا أفهم "buzz" لأنني مكلفة بالإعلام والاتصال فقد قطعوا ما يريدون وبقوا ينشرونه وهو يقول السيدة الوزيرة "يمكنكم أن تأتوا لي بأي ديواني تسلم رشوة، لا يوجد لدينا في تونس" ولكن لم يُقال في ذلك السياق، قيل على ماذا نعتمد نحن في الدولة التونسية وفي دولة المؤسسات؟ نعتمد على الإحصائيات والقضايا والتشكيات، بما أنه لا توجد تشكيات لمواطنين إذن بالنسبة لي لا يوجد لدي ديواني فاسد وأتصور أن هذا ما قصده الديواني وما أردت أن تقومي بتوضيحه للرأي العام لأن القضية ميعت وأصبحنا نتطرق إلى الديوانة في أهم فترة ألا وهي فترة غلق الميزانية للدولة التونسية في حين أنهم جيشنا وحماتنا من الاقتصاد الموازي ومن التهريب ومن المخدرات إلخ إلخ، لذلك لا توجد أي أدنى فائدة من شن حرب على الديوانيين بما أنه لا يوجد تحت أيدينا ملف فساد وهنا نشكر السيد وزير الداخلية عندما قال علينا دعم دور المواطن الرقيب، المواطن الذي يعلم على الفساد والذي عندما يطرح عليه الديواني رشوة يتقدم بشكاية ضده ولا يجب أن يسكت أو أن يتعامل معه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له دقيقتان.

السيد مسعود قريرة

سيدي الرئيس، بداية أرجو منك تثبيت الوقت أنا لي من التوقيت ثمان دقائق ليس دقيقتان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نحن في القائمة لدينا دقيقتان، أصلح الوضع مع كتابة المجلس على كل حال تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المرافق لها،

شكرا على مجهودكم في تعبئة الموارد واعداد مشروع الميزانية وإتمام ميزانية 2024 بما فيها من صعوبات، إلا أنه معلوم سيدتي الوزيرة أن كل عمل بشري لا بد أن يحمل أخطاء وابحث لأخيك عن عذر، نعذركم في بعض الحالات كما تعذروننا أنتم لكن من واجبنا كبرلمان وكمجلس للجهات والأقاليم أن ننقد ونصلح وقد لمسنا فيكم

القدرة على السماع والصدر الرحب لسماع مقترحاتنا وبارك الله فيكم على هذا الشيء.

من هذا المنطلق سأبدي بعض الملاحظات:

السيدة الوزيرة، إن عدم تقديم دراسة الانعكاسات سواء في مشروع قانون المالية لسنة 2025 أو في مهمة المالية هو شيء واجب ودراسة الانعكاسات تقدم لنا تصورا دقيقا لما ستؤول إليه الأمور المالية والاقتصادية مما يمكننا من محاسبة الوزارات ويمكن شعبنا من محاسبتنا على ما تصورناه ووعدنا به ومدى قدرتنا على الوصول إلى ذلك مسبقا يعني أننا نعرف أين سنصل قبل حدوثه وهذا هام.

نحن في حاجة لمعرفة الانعكاس على الخزينة وديمومة المؤسسة والتنمية والعلاقات الخارجية والسلم الاجتماعي والنهوض بالطبقات الضعيفة، تمكن دراسة الانعكاسات من إبراز قدرتنا على تصور المستقبل وتقدم لشعبنا ومؤسساتنا جداول لما نتصوره في مختلف القطاعات، في القطاع الموازي، مقاومة تبييض الأموال، في مجال التنمية، كما تقدم الدراسة الصعاب والجوانب السلبية المحتملة.

أيها السادة، مشروع الميزانية أو أي مهمة من المهمات عبارة عن علاج مثل الدواء والمعروف أن علبة الدواء تحمل وثيقة تبين كيفية الاستعمال والفوائد العلاجية والانعكاسات الجانبية المعلومة مسبقا وكيف يتم التعامل معها في صورة وقوعها وعليه فإني لازلت أطالب بتقديم أي مهمة من المهمات مرفوقة بدراسة الانعكاسات لكل برنامج من برامجكم.

أغتنم فرصة وجود طاقم وزارة المالية لطرح بعض الأسئلة تهم مشروع قانون المالية عامة، الاقتراض سنة 2025 يقدر تقريبا بـ 28 ألف مليار وسنسدد 18000 مليار فهل يمكن للسوق الوطنية في الداخل أن توفر قرابة 22000 مليار ثم أننا سنسدد 18000 مليار ونقترض 28 ألف مليار؟

سيدتي الوزيرة، وفقكم الله في إنجاز هذه المهمة لكن الحل الحقيقي لتعبئة الموارد موجود بوزارات أخرى وأنتم في الواجهة، أنتم أمام الناس عندكم كل الأموال لكن الحقيقة أن تنمية الموارد والتنمية موجودة في قطاعات أخرى سنقدم تصوراتنا في مهمات الوزارات الأخرى مثلا في مهمة الفسفاط والجبس والفلاحة التصديرية والزيتون ومداخيل المهاجرين وتفعيل برامج مشتركة مع الأجوار ليبيا والجزائر إلى آخره، هذه ليست مهمة وزارة المالية لكن هي التي تتحمل التبعات وهي التي تحضر أمام الجميع وأمام الصحافة والنواب وأمام الرئيس لمساءلتها عن المستجدات بينما ليست هي من ستقوم بالتنمية في هذه القطاعات فمساهمتها في التنمية حسب الخبراء لا تفوق 5% بينما 95% موجودة في مكان آخر.

سيدتي الوزيرة، نعرف أن هناك نقصا في المراقبين في القباضات خاصة في المراقبة الجبائية فهذا ضروري لأن المراقبة تقريبا تشمل 3 بالألف من المؤسسات الموجودة، كذلك في الديوانة لدينا 8000 عون ديواني على 162000 كيلومتر مربع و12 مليون ساكن بينما بفرنسا لديهم 18000 عون ديواني على مساحة 552 ألف كيلومتر مربع يعني المساحة تقريبا أكثر قليلا من ثلاث مرات مساحتنا وعدد الأعوان وعلى 68 مليون ساكن.

أرجو إنجاز دراسات معمقة لهذه الوضعية حتى نفهم ما معنى التهرب الضريبي وأسبابه رغم أن الأعوان موجودة وحين أقارن نفسي لماذا يمكن لغيري أن يحكم في مساحة 550 ألف كيلومتر مربع بـ 18 ألف عون وأنا بـ 8000 عون لا يمكن أن أحكم في 162 ألف كيلومتر وتصبح مراقبة دقيقة ولن يوجد المخدرات والتهريب ونقول هناك نقص في الأعوان.

سيدتي الوزيرة، أرجو منكم ومن الديوانة أساسا تحسين العلاقة مع المواطن وخاصة في الموانئ البحرية والمطارات فمثلا حين تدخل بعض الموانئ لا تجد أية لافتة مكتوبة للتصريح بالعملة وحين يتجاوز المواطن 10 متر للأمام ويجدون عنده مبلغا ماليا فيقولون له أنت لم تصرح به وهو لا يعرف الخط الفاصل وأين يقع التصريح بالعملة الصعبة وقد كنت أشرت لذلك في عديد البوابات الحدودية ليتم وضع الحد الفاصل إلى أين، من هنا أحمل ومن هناك أصبح متجاوزا ولم أصرح.

كذلك هناك مشكلة السيد مدير ديوانة في المنحة السياحية بدون سفر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد جلال الخدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبجميع الإطارات،

الحقيقة بالنسبة إلى جدول الضريبة التصاعدية سواء الدخل على الأفراد أو الشركات اعتبره ثورة في الجباية في بلادنا وجاء في إطار تخفيف الجهد الجبائي والتوزيع العادل للجباية وهو متلائم تماما مع المبدأ الدستوري دستور 25 جويلية.

رغم تحفظي الحقيقة أنه عدد الفئات التي يشملها الجدول سبع فئات فقط فلم لا يتم الترفيع في المبالغ التي تتجاوز الـ 50 ألف دينار؟

رأينا إجراءات في الحقيقة في علاقة بالنظام الغير مهيكل والقطاع الموازي لكن حتى نكون صادقين رغم تثميننا لهذه الإجراءات إلا أنها لن تقدم الإضافة على أرض الواقع وأعتبر أن هناك إجراءات أخرى لا بد من اتخاذها في علاقة بمقاومة ما أسميتهم أنا شخصيا بين ظفرين "صيادي الامتيازات الجبائية" فما هي إجراءاتكم سيدتي الوزيرة للتصدي لهؤلاء؟ وعدة شركات في تونس حين نتحدث عن الضريبة في حدود 35% لسنة 2024 فعليا الضريبة المدفوعة تقريبا لا تتجاوز 2 أو 3% فلا بد من إجراءات لوضع حد أدنى للضريبة الفعلية حتى نتصدى لهؤلاء.

بالنسبة إلى الخطايا الديوانية السيدة الوزيرة، ضرورة التخفيض في مبالغ الخطايا الديوانية موضوع محاضر ديوانية أو تلك المحكوم بها في قضايا ديوانية فالجبر بالسجن لا يعطي أية نتيجة وضرورة التخفيض في هذه الخطايا قد يوفر موارد مالية هامة للدولة.

بالنسبة إلى القباضة المالية بسيدي علي بنعون السيدة الوزيرة فهي جاهزة وحتى اللافتة موجودة والمار بمعتمدية سيدي علي بن عون يخال أن بها قباضة ولكنها لا تشتغل وهو مشروع معطل منذ أكثر من ثلاث سنوات وقد راسلت سيادتك في عدة مناسبات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أضف دقيقة للزميل اتفقنا على ثلاث دقائق، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة نود في ردود الفعل سيدتي الوزيرة كنت تحدثت معك وبينت لي أن عدم فتح القباضة هو جراء نقص في الأعوان وأن هناك انتدابات في قادم الأيام ونود أن تفتح بعد ذلك وتكون في ردودك رسالة إيجابية لأهالي سيدي علي بنعون لأن في الحقيقة القباضة لها دور مهم أمام بعد المسافة للقباضة المالية بسيدي بوزيد إلى أكثر من 70 كيلومتر فمعاليم التنقل تقدر بـ 50 أو 60 دينار لشراء طابع جبائي بقيمة ثلاثة دنانير.

إذن نود في إطار تقريب الخدمات من المواطنين في المناطق الداخلية تكون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل ونشكر تنازله عن دقيقة تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالطاقم المرافق لسيادتك،

لنحفظ الأمانة قبل كل شيء المرجو تنقيح النظام الأساسي لمؤسسة التلفزة الوطنية الذي فيه اتفاق من جوان 2021 وقد ذكرت هذا السيدة الوزيرة منذ الميزانية الفارطة، حين ترونهم كيف يعملون معنا والتلفزة الوطنية عزيزة علينا. حتى لا أنسى هناك مواضيع دائما حارقة ولا نريد تكرار الكلام إلى درجة أننا أصبحا وكأننا نكرر في نفس الكلام في كل الجلسات.

السيدة الوزيرة، "يرحم والديك" نعرف أن المهمة صعبة ونعرف وضعنا المالي صعب ونعرف أننا معولين على ذاتنا هذا كله صحيح لكن يا سيدة الوزيرة هناك أشياء يمكنها توفير الجباية والضرائب للدولة وفي نفس الوقت نساعد بها المواطن وقانون ذوي الاحتجاجات الخصوصية يجب أن يعود كما كان.

السيدة الوزيرة، الله يبارك فيك والله يعزك نراهم معنا وهذا أمر مبكي وسبق أن قلت الدولة التي لا تحترم ذوي الاحتياجات الخصوصية لا تعتبر دولة وهناك لوبيات وأكثر من هذا هذه رسالة كامل الشعب التونسي بجميع فئاته، وأنا كعضو مجلس النواب أطالب وزارة المالية والسيد رئيس الجمهورية نفسه والشعب التونسي يمكن أكبر شعب في العالم بما فيه إطارات الدولة العليا يحتاج للسيارات فهل نحن من نصنع السيارات السيدة الوزيرة؟ اقنعوني حتى نحافظ على اقتصاد بلادنا فنحن لا نصنع السيارات إننا نصنع اللوبيات.

المواطن التونسي اليوم في حاجة إلى التطور فهو عندما ينظر إلى جيرانه في ليبيا والجزائر ما شاء الله ربي يزيدهم وفي نفس الوقت تدخل الضرائب للبلاد. المواطن التونسي يطالب بحقه في استيراد سيارة بالقانون وبالطريقة التي يريدها وكل حسب إمكانياته، فالأسطول يا سيدة الوزيرة قد اهترأ لم تعد السيارات صالحة للسير في الطرقات فهي تتنقل بالرشوة وحتى لا أعطيك رقما خاطئا وحتى أكون موضوعيا قليلا على الأقل 50% من سياراتنا لا تصلح أن تتنقل في الطرقات وهذا سبب كثرة الحوادث.

رسالتي الأخيرة قبل انقضاء الوقت السيد الرئيس المدير العام للديوانة فالديوانة ليسوا أجانب إنما هم أبناؤنا لكننا لا نخجل من قول الحقيقة وهذه اليوم رسالة من جاليتنا بالخارج يعانون الويلات السيد المدير العام في المطارات وفي الموانئ وهذه حقيقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم عبد الستار الزارعي، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكامل الفريق المرافق،

أمام الضغوطات التي تعانيها المالية العمومية ومستوى الدين الخارجي وحاجة البلاد إلى الاستثمار في الإصلاحات الحقيقية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يصبح الاستثمار الخارجي أحد أهم الخيارات المطروحة على بلادنا اليوم، ويجب التركيز على وضع استراتيجية بين مختلف الوزارات المعنية وتهيئة المناخ ووضع التحفيزات الضرورية لتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الصناعات والطاقة والخدمات التكنولوجية وغيرها من القطاعات ذات المقدرة التشغيلية العالية والاستثمار الداخلي لازال دون المأمول سيدة الوزيرة خلال السنوات الأخيرة وفق كل المؤشرات الرسمية المعلنة وخلق الثروة اليوم وتحريك النمو يحتاج إلى دعم الشركات الصغرى والمتوسطية التي تعيش أزمات خانقة متتالية تستدعي تخفيف أعبائها الجبائية وتقليص خطايا التأخير ومساعدتها على جدولة ديونها الجبائية المثقلة.

لا خيار لنا لترجمة شعار التعويل على الذات إلا إيجاد الحلول لخلق الثروة من خلال تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي والمراهنة على القطاعات المنتجة وعلى الشركات الصغرى والمتوسطية والناشئة والمبادرات الخاصة عموما.

وختاما السيدة الوزيرة، نرجو مراجعة الأداءات المفروضة على التونسيين على العقارات المبنية وعلى اقتناء العقارات وعلى الضريبة على الدخل لأنها ستزيد من إثقال كاهل المواطن التونسي وتحد من حقه الدستوري في امتلاك مسكن لائق ومن قدرته على الادخار والاستثمار في مستقبل أبنائه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق شكرا على التنازل على الدقيقة.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

حين نتحدث عن المؤسسات العمومية والمصاعب التي تعيشها دائما نسمع السيدة وزيرة المالية كلاما يمكن أن يعتبره البعض فضفاضا وعاما، انعدام الحوكمة، فساد، شهائد مزورة، "رزق البيليك" وتبريرات يمكن أن تكون موجودة لتجييش في بعض الأحيان الرأي العام على أعوان المؤسسات العمومية ولكن عندما ندقق في حسابات هذه المؤسسات نجد نقطة مشتركة بينهما فالدولة في جزء منها تخلت عنهم ولم تحترم مسؤولياتها المالية تجاههم.

شركات الدولة لا تسدد لهم مثل "STEG" و"SONEDE" والتبغ والوقيد والحلفاء، مؤسسات الدولة في العديد من الأحيان لا تمدهم بالدعم في الآجال لتغطية حاجياتهم وتركوهم رهينة للبنوك، كديوان الحبوب، ديوان التجارة، المجمع الكيمياوي، "Tunisair" إلى غير ذلك.

الشركة العمومية الرابحة تجبرها الدولة على إيداع مرابيحها في خزينة الدولة والتي لها صعوبات نتخلى عنها.

اليوم من الضروري والعاجل أن تجد وزارة المالية توازنا ماليا في حسابات الدولة وتتحمل مسؤوليتها وتسدد ما عليها لشركاتها ومؤسساتها، ننتظر منكم السيدة الوزيرة أخذ هذا الملف بالجدية المطلوبة.

السيدة وزيرة المالية، اللجنة الوطنية للتصرف في الأملاك المصادرة طيلة سنة وجدنا أربعة أو خمسة اجتماعات مع السيد رئيس الجمهورية على ملف الأملاك المصادرة وفي كل مرة يتم التأكيد على أن هذا الملف طال أكثر من اللازم فهو منذ 14 سنة نذكر أن اللجنة الوطنية للتصرف في الأملاك المصادرة تابعة وزارة المالية وهناك شركة "عقارية قمرت" تعتني بالعقارات المصادرة وشركة "كروستور" تعتني بالسيارات وشركة "الكرامة القابضة" تعتني بالشركات المصادرة، اليوم نريد أن نعرف خاصة في العقارات وقد كنت تقدمت بسؤال كتابي للسيد وزير أملاك الدولة حول عدد العقارات المصادرة في الحمامات فأجابني بأن أملاك الدولة صادرت 48 عقارا في الحمامات.

اللجنة الوطنية للتصرف في الأملاك المصادرة ماذا فعلت فيها وما هي مآلاتها؟ خاصة وأن الملف الشهير الذي اجتمع بخصوصه معكم السيد رئيس الجمهورية في السنة الفارطة يهم عقارا في الحمامات يقولون بأن فيه مضاربة فما هو مآله؟ لقد أردنا أن نصادر هذه الأملاك والعقارات حتى نسترجع أملاك الشعب لكنها أصبحت اليوم عبئا عليه وعلى الدولة وأصبحت مرتعا ومكانا للفساد، فهل الدولة اليوم بطم طميمها برئاسة الجمهورية وبوزارة المالية والعدل نمضي سنوات عديدة للحديث عن الأملاك المصادرة والمفروض أن يغلق هذا الملف في أربعة أو خمسة شهور وفضه والحسم فيه؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مساء الخير جميعا،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية وبكل الإطارات المرافقة،

أرحب بالسادة نواب الغرفتين،

لأن السياسات العامة والخيارات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من مهام ومسؤوليات السيد رئيس الدولة فإن ميزانية الدولة المعدة من قبلكم تعد ترجمة أولية لتلك الخيارات لأن التوجه الجديد يتطلب الكثير من الإعداد وكثيرا من الشروط والتي تبدو غير جاهزة حاليا لكنها في طور الإعداد.

نحن نعتبر في مرحلة انتقالية تعتمد على موارد تقليدية في التمويل، تعتمد أساسا على المديونية ونريد أن نصل إلى مرحلة مستقرة قائمة على أدوات إنتاج وملكية واقتصاد حقيقي.

نثمن جهودكم في إيفائكم بديون تونس وتعهداتها بخلاص الديون الخارجية وكذلك في تأمين الاستقرار المالي الداخلي.

ذكرتم أننا في مرحلة التعويل على الذات وهذه خطوات ثورية تعتبر في اقتصاد تونس لأن هذا يكون بعد تحديد ما لدينا من موارد حقيقية في كل مكان، موارد يمكن استثمارها لتدر الربح وتنتج الثروة وتونس لها من الموارد ما يمكنها من صنع واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي متقدم.

الاقتصاد مبني على الشركات الصغرى المتوسطة وهي في حد ذاتها دعامة وأساس من أسس الاستقرار.

التنمية الداخلية المدرة للثروة وللاستقرار الاجتماعي والتي هي مهمة من مهام الجمعيات التنموية فهي تعتبر الطفرة الأساسية لبناء أسس الاقتصاد الحقيقي والدائم لتونس.

من بين تحدياتكم الرقمنة المالية والرقابة المالية المؤسساتية المتخصصة في كل قطاع وأيضا متابعتها وضمان الدوام، هذه كلها ركائز من ركائز بناء الدولة الاقتصادية الاجتماعية التونسية التي ستكون إن شاء الله مرحلة متقدمة ومتطورة بعد ما نكمل المرحلة الانتقالية التي نحياها وشكرا سيدتي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية، لها ثلاث دقائق نشكرك على تقليص الحصة بدقيقتين.

السيدة مريم شريف

مساء الخير للجميع،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية وكل الإطارات المرافقة لها،

يسعدني أن أتوجه بتحية شكر وبالغ التقدير على المجهودات المبذولة من قبل الوزارة كما أثمن الدور الذي تقومون به لتعبئة موارد الدولة مع التعويل على الذات في ظل الأزمة الوطنية والإقليمية والدولية وفترة جفاف وحرب مياه وحرب غذاء وحرب طاقة عالمية. كما أحيي كافة أعوان سلك الديوانة على المجهودات التي يقومون بها على مستوى مقاومة التهريب والإرهاب ودورهم في تعبئه موارد الخزينة العامة للدولة.

السيدة الوزيرة، نعلم جيدا أن موارد الميزانية ضعيفة، 80% منها متأتية من الجباية هذا يثقل كل الأطراف من المؤسسات العمومية والخواص ويشجع على الذهاب إلى السوق الموازية كما يعيق الشباب العاطل عن العمل في الاندماج في القطاع الخاص نظرا إلى تعقيد الإجراءات وارتفاع الأداءات لذا يجب التفكير مع بعضنا لخلق الثروة والحلول.

سيدتي، من أجل حلحلة مشاكل المواطنين بالخارج وجلب المزيد من المستثمرين لماذا لا يتم إحداث خطة ملحق ديواني بالسفارات التونسية بالخارج؟ هذا أولا.

ثانيا، من أجل تنمية مداخيل الدولة لماذا لا يقع تجديد الأمر عدد 142 الصادر بتاريخ 5 مارس 2022؟

ثالثا، ماذا عن الفصل 412 من مجلة التجارة، القانون نشر في الرائد الرسمي يوم 2 أوت 2024 وإلى حد يومنا هذه البنوك لم تطبق هذا الفصل.

قانون "FCR" كل عشر سنوات لماذا فرضت الوزارة على المواطنين بالخارج جلب العملة للتمتع بهذا القرار فهذا يكبل القانون؟

وفي الأخير السيدة الوزيرة، أثمن مشروع التمديد في خصوص الإحالة على التقاعد المبكر إلى سن 57 سنة في القطاع العام والوظيفة العمومية هذه نقطة تحفز على انتداب الشباب العاطل عن العمل وتشبيب الإدارة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

سأتطرق اليوم في مداخلتي إلى أربع نقاط وهي:

أولا، في إطار حرص الحكومة التونسية على دعم الاقتصاد الوطني ودعم قطاع السياحة ولما لها من مكانة هامة في دعم ميزانية الدولة فإنه من الضروري تفعيل قرارات الإعفاءات بالنسبة إلى السيارات السياحية.

ثانيا، سيدتي الوزيرة القضاء على الاقتصاد الريعي وتفاعلا مع ما ورد في المهمة حول استراتيجية وزارة المالية وتحديدا في المحور الاستراتيجي رقم واحد الذي ينص على المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية وهي الرفع من نسبة تغطية النسيج الجبائي وذلك من خلال تدعيم الموارد البشرية حيث نلفت انتباهكم أنه يستوجب تدعيم القباضة المالية بولاية توزر بالموارد البشرية.

ثالثا وفي إطار تعبئة موارد الدولة وجب التسريع وتلافي البطء الحاصل في التصرف في المحجوزات من قبل مصالحكم الديوانية.

رابعا، السيدة الوزيرة نسجل عزوف المقاولين للمشاركة في الصفقات العمومية ولعل أهم سبب يتمثل في بطء إجراءات الخلاص وهذا له أثر سلبي على الميزانية العمومية حيث أن كلفة الإنجاز تتزايد بمرور الزمن، لهذا نرجو منكم الحرص على التسريع بخلاص المتداخلين في المشاريع العمومية لدفع عجلة التنمية بالجهة وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، أريد أن أقول لكم أن وزارتكم تشتعل من خلال تغاضي هذه الميزانية على السوق السوداء والسوق الموازية الأمر الذي من شأنه تحصين المهربين والمتهربين من دفع الضريبة وما أكثرهم وقتل روح المبادرة وضرب السلامة القانونية والجبائية وتعميق الهوة بين من يقومون بواجبهم الجبائي وبين المتحلين الجبائيين من خلال الترفيع في الضغط الجبائي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 المدمر للاقتصاد والطارد للمستثمرين الأجانب وعمالنا بالخارج والمغرقة للبلاد في المديونية العفنة، لسنا في حاجة إليها لو جمعنا مواردنا الجبائية وغير الجبائية المفرط فيها بصفة منظمة علما أنها تفوق 30 ألف مليار سنويا والأمر لا علاقة له لا بالوضع العالمي ولا بوضع تونس الحالي بل الأمر متعلق بقلة الحيلة والاجتهاد على الحلول المعولة على الذات.

لدي جملة من الأسئلة السيدة الوزيرة بعد أن أحيي معشر المتقاعدين ونلتمس منكم النظر بعين الرحمة "يزي ما خدموا ويزي ما صرفوا" ويكفي ما تم اقتطاعه من جراياتهم وتعرفين لوازم المتقاعد في أرذل العمر.

كذلك معشر المعاقين لا أريد أن أكرر ما قاله الزملاء المورد للسيارة من الخارج مقيم من الأصول أو الفروع لصاحب الإعاقة فلو كان أبوه أو أمه في الخارج فهل سيلتجئ إلى وزارة المالية ومجلس نواب الشعب؟

كذلك هل أصبحت الإقامة بتونس جرما نحاسب عليه كتونسيين ونحرم بذلك ذوي الهمم أي المعاقين من الانتفاع بمثل هذا الحق؟ معناه أنه مادام غير مقيم في الخارج لا يتمتع وبذلك نكرهم في البلاد.

السؤال الأول باعتبار أنكم السيدة الوزيرة لا تعرفون إلى حد الآن عدد الأشخاص المطالبين بدفع الأداء لماذا لا يقع الاعتماد على آلية الجواز الجبائي الذي بدونه لا يمكن الانتفاع بأي مرفق عمومي؟

ثانيا، لماذا لم تبذلوا أي مجهود من أجل تتبع التونسيين الذين دارت أسماؤهم بأوراق الجنات الضريبية و"باندورة" و"بنما" والبنوك السويسرية وبالأخص أوراق دبي التي عرضت ألمانيا مد الدولة التونسية بقائمة في مواطنها مجانا علما أن امبراطورات تصدير التمور والتن والزيت ينعمون بالحرية رغم أنهم هربوا آلاف المليارات إلى الجنات الضريبية؟

كذلك لماذا لم يتم تحوير الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية حتى لا تسقط ديون الدولة بعد سنوات بعد أن أثبتت دائرة المحاسبات أن آلاف المليارات تم إسقاطها بذلك الفصل؟

كذلك نقطة أخرى لماذا لم يقع حذف الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2015 إلى حد الآن الذي مررته المافيا بغاية إعفاء الفلاحين وصيادي السمك من الخصم من المورد وحرمان الدولة التونسية من الجباية؟

كذلك شاهدنا ملفا في التلفاز نسأل عنه ما هو مآل ملف شبكة الفساد الجبائي الخطيرة التي ضبطها حرس العوينة بالصوت والصورة وقد تم قبره في ظروف مشبوهة بمحاكم بإحدى ولايات الساحل غير المختصة قانونا باعتبار أنه من أنظار القطب القضائي الاقتصادي والمالي دون سواه؟ علما أن رؤوس شبكة الفساد والسماسرة يواصلون اليوم التدخل في الملفات الجبائية بذات الولاية وبكامل تراب الجمهورية دون إبلاغ أمرهم للسادة وكلاء الجمهورية في دوس على الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية وفي هذا الإطار نلتمس من سيادتكم متابعة الملف ذاته.

في إطار الحد من تخريب القدرات التنافسية للمؤسسات التي تم إثقال كاهلها وقتلها بأعباء لا قبل لها بها لم تبادروا بحذف الصندوق الأسود غير المسمى وغير المدرج بميزانية الدولة المحدث بمقتضى الفصلين 57 و58 من القانون عدد 101 لسنة 74 المؤرخ في 25 ديسمبر 74 والمتعلق بقانون المالية لسنة 75.

يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق مساهمة يدفعها الأعراف كل ثلاثية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقدار 0.5% من حجم الأجور علما أن الشركات الصناعية المصدرة كليا وكذلك المؤسسات العمومية معفاة من دفعها.

كذلك وقد سبق لدائرة المحاسبات أن أكدت من خلال تقريرها عدد 27 الصادر سنة 2014 بخصوص التصرف المالي والإداري صلب الصندوق أن ذاك الصندوق غير مدرج بميزانية الدولة وقد أوصت بإدراجه صلب ميزانية الدولة حتى يتسنى لها مراقبته إلا أن ذلك لم يتم إلى حد اليوم.

كذلك لماذا رفضتم التنصيص بوضوح بالفصل 62 من مجلة الضريبة على الدخل على ضرورة أن تمسك الشركات الأجنبية محاسبتها بتونس وليس بالهند أو غيرها من الدول؟

كذلك لماذا تتفرجون على السوق الموازية في القطاع السياحي الذي بلغت نسبته 70% علما أن السيد وزير السياحة السابق أكد أن هناك أكثر من 2100 دور ضيافة تنشط خارج إطار القانون والرقابة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

نثمن مجهودات وزارة المالية في ضبط قانون المالية لسنة 2025.

التحية موجهة في البداية إلى المعطلين وخريجي الجامعة التونسية الذين صبروا لسنوات وناضلوا منذ سنوات ضد الظلم والقهر والحيف طيلة عشريات متتالية. السيدة الوزيرة، هل تم رصد اعتمادات لفائدة خريجي الجامعة التونسية المعطلين ومن طالت بطالتهم؟

لا بد من إيجاد تمويل في ميزانية 2025 لتخصيص جزء من الميزانية لانتداب جزء من المعطلين بالجامعة التونسية الذين طالت بطالتهم فلا يعقل أن تتواصل إجراءات غلق باب الانتداب لهؤلاء منذ سنة 2019 وهو إجراء ظالم منع انتداب هؤلاء أيضا.

فكيف لمشروع البناء والتشييد أن ينجح والفئة المتعلمة من مهندسين وأساتذة مغيبة تماما كان لها دور في البناء الاقتصادي والتربوي معطلة؟ كما أنه لا يمكن لثورة ثقافية أن تعمم في الإدارات والهياكل العمومية وفي الحقول والمؤسسات الخاصة دون أن تفتح الأبواب للمناظرات لهؤلاء الفئات.

أيضا لا يمكن أن يستثنى من هذه الفئة التي ناضلت وكدحت منذ سنوات من العديد من المناظرات التي يتم فتحها يوميا وذلك بتعلات أنها فوق المستوى المطلوب.

السيدة الوزيرة، لا بد للحكومة أن تكون لها رؤية لإعطاء الأولوية وبصفة استثنائية لجميع المناظرات التي يتم فتحها لهذه الفئة التي حملت شعارات الثورة من أجل الحرية والكرامة وهو الحق في الشغل كأولوية قصوى.

أيضا ولعله باستثناء هذه الفئة من خريجي الجامعات ربما ستزيد من تعميق أزمة الخريجين فرجاء السيدة الوزيرة وبقية الوزارات بالحكومة أن تتم معالجة هذا المشكل وذلك بفتح خطط تناظر لهذه الفئة وتنفيلهم خاصة في مستوى المناظرات.

دعوة جميع مصالح الإدارات المعنية المشرفة على فتح المناظرات في جميع الهياكل العمومية والأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة خاصة وأن كتلة لينتصر الشعب كانت قد تقدمت بمبادرة تهم هذه الفئة واقترحت في قانون الميزانية لسنة 2025 فتح أكثر من 6000 خطة فالرجاء في قانون الميزانية لهذه السنة تعديل هذه النقطة.

وفي نقطة أخرى متعلقة بالشأن الجهوي السيدة الوزيرة خاصة أن معتمديات قفصة الشمالية وسيدي يعيش وزانوش هي معتمديات فلاحية بالأساس ولكن رغم ذلك فإنها تفتقد للعديد من المؤسسات البنكية الرجاء استحداث وبعث بعض المؤسسات البنكية لتسهيل طرق التعامل المالي للفلاحين والتجار.

كما تفتقد هذه المعتمديات أيضا إلى بعض فروع القباضات لذلك نطالبكم بتركيز بعض القباضات المالية مثلا بمعتمدية زانوش ومعتمدية قفصة الشمالية.

أيضا ضرورة تجهيز فرع الديوانة بسيدي يعيش بالمعدات والسيارات لتسهيل عمل أعوان الفرقة الديوانية هناك.

أيضا هناك إشكاليات مرتبطة بالدعم المالي لبعض المشاريع الخاصة بجهة قفصة خاصة المرتبطة ببنك التضامن الرجاء التدخل لتوفير التمويلات للباعثين الشبان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد علي بوزوزية

السلام عليكم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، اندلع حريق بمركز توزيع التبغ والوقيد بقصر السعيد حيث يوجد بالطابق الأول أرشيف "CNAM" وعلى إثر ذلك الحادث توفي أحد أعوان الحماية المدنية رحمه الله وحين أقول مركز التوزيع بقصر السعيد وحتى يفهم الناس أقصد به دوار هيشر. كان من المفروض بعد الاتصال بالوكالة الوطنية للتبغ أن يجدوا مكانا آخر لمركز التوزيع وبالطبع ندخل في ذلك الروتين أي البحث عن محل كراء آخر لمركز التوزيع ويوزع أصحاب رخص التبغ والوقيد طيلة أربع أو خمس سنين لعدة مراكز توزيع أخرى على غرار خير الدين وأريانة وبن عروس.

ما أريد قوله السيدة الوزيرة، أننا في دوار هيشر ليس لدينا مستشفى جامعي ولا منطقة ترفيهية ولا منطقة خضراء ولا ملعب رياضي ولا مقاهي، لا نملك شيئا يعني ذلك المركز يعطي روحا وديناميكية للمنطقة ويحرك قليلا العجلة الاقتصادية.

أمران في دوار هيشر يزورنا الناس من أجلهما نوعا ما هما المحكمة الابتدائية تونس 2 ومركز التوزيع بقصر السعيد ولو يقع حذفهما سنصبح مثل "تورا بورا" وستنعدم حتى سيارات الأجرة الفردية. لولا تدخل السلطة الجهوية وتفهم المدير العام بالنيابة للوكالة الوطنية للتبغ لحدث ما لا يحمد عقباه، فلم نر احتجاجات اجتماعية منذ سنين في الشارع وفي الطريق وكانت على وشك الحدوث لو لم يجدوا هذا الحل الوقتي وهو عدم نقلة ذلك المركز من هناك فلدينا معاقين وأناس يعانون من ضيق التنفس لا يمكنهم التنقل، لذا السيدة الوزيرة هذا الموضوع مهم بالنسبة لنا وهذا المركز كما قلت لك يعطي روحا للمنطقة وليست لدينا أية موارد أخرى وسأقول شيء آخر إن هذا القطاع ينخره الكثير من الفساد ومن يدفع الفاتورة هم الحلقة الضعيفة أصحاب الرخص ولدي ما أقوله في هذا الصدد السيدة الوزيرة لكن الوقت غير كاف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود شلغاف غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

بالنسبة إلى المراقبة الجبائية أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي أن دافعي الضرائب بمن فيهم أصحاب الوضعيات السليمة يشعرون بالخوف من المراقبة الجبائية يصل إلى حد الفوبيا.

النقص الكبير في عدد المراقبين الجبائيين جعل وزارة المالية غير قادرة على مراقبة جميع دافعي الضرائب وهذا ولد انطباعا لدى العديد منهم "كون هناك ناس فرض وناس سنة" حيث يتداول أن هناك محاباة ومحسوبية ترتقي إلى حد الفساد أثناء العديد من المراقبات الجبائية وهذا لا يحفز على الاستثمار.

لإرجاع الثقة بين دافعي الضرائب ووزارة المالية يمكن للوزارة أن تضع استراتيجية أن تشمل المراقبة الجبائية في خمس سنوات جميع المطالبين بالجباية ويمكن أن تبدأ بمراقبة 20% وكل سنة ترفع بـ 20% حتى تصل المراقبة الجبائية إلى 100% وهذا يتطلب تعزيز الموارد البشرية في وزارة المالية والدولة ستكون رابحة بصفة مضاعفة من ناحية أولى في توفير مواطن الشغل ومن ناحية ثانية في إدخال موارد إضافية للدولة.

في انتظار تحقيق المراقبة الجبائية الشاملة لجميع المطالبين بالجباية وحتى تكون وزارة المالية عادلة أمام جميع دافعي الضرائب يمكن اعتماد المراقبة بالتداول أي أن المجموعة التي تتم مراقبتها هذه السنة لا تقع مراقبتها في السنة الموالية إلى غاية توفر الموارد البشرية لمراقبي الأداءات وبهذه الطريقة يمكن التقليل من التهرب الضريبي وتحقيق المساواة بين الجميع.

ومن أجل تعزيز هذه الثقة يمكن تبسيط إجراءات المراقبة الجبائية فمثلا عوض إجراء مراقبة معمقة أو مبسطة لمدة أربع سنوات يقع إجراء مراقبة لمدة سنة واحدة فقط.

الاقتصار على سنة واحدة عوض أربع سنوات من شأنه أن لا يثقل كاهل المؤسسات ولا يتسبب لهم في عدم الإيفاء بالتزاماتهم الجبائية وربما الإفلاس.

كذلك لمقاومة التهرب الضريبي لم لا تتم مراجعة النظام القانوني للسر البنكي بحيث العملية التجارية تكون مكشوفة لدى المراقبة الجبائية؟

بالنسبة إلى الإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية لم لا يتم تغيير العملة لإجبار الناشطين في الاقتصاد الموازي على الاندماج في الاقتصاد الوطني؟

أخيرا بالنسبة إلى الديوانة أول شرط لمقاومة أي ظاهرة سلبية هو الاعتراف بوجودها "ما يلزمناش نغطيو عين الشمس بالغربال" كل الناس يتحدثون حول موضوع الرشوة والارتشاء بدرجات متفاوتة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها،

ستكون مداخلتي بعجالة، تونس في 14 مارس 2024 خبر بعنوان مجلس الوزراء يوافق على مشروع مجلة الصرف بعد التداول فيه، أريد أن أسال اليوم السيدة الوزيرة متى ستكون مجلة الصرف حاضرة وموجودة في مجلس نواب الشعب؟ فاليوم وفي إطار تفعيل منصة المبادرة الذاتية الموجودة سنتعرض للعديد من المشاكل خصوصا وأن المبادرة الذاتية تهم فئة كبيرة من الشباب وأغلبهم الذين يعملون عن بعد.

نقطة أخرى في علاقة بالتشريع الجبائي السيدة الوزيرة متى ستتم مراجعة المجلة الديوانية؟ ومتى ستتم إعادة هيكلة الديوانة من إدارة عامة إلى هيئة عامة؟ هذا مشروع يمكن أن تكون فيه فائدة أحسن من أن تكون الإدارات كل واحدة على حدة.

اليوم السيدة الوزيرة، في مجلس النواب نتعرض لوضعيات صناعيين يتعرضون إلى منافسة غير عادلة بالقانون الموجود فقطاع صناعة الألواح المركبة من الألمنيوم يدفعون معاليم ديوانية على المواد الأولية حين يقومون بتوريدها مقدرة بـ 30% كما يدفعون معلوم 7% في حين من يورد المنتوج جاهز لا يدفع شيئا، في الحقيقة حتى حين توجه السيد لبعث هذا المشروع كل الناس وحتى إدارات في الدولة أثنوه عن ذلك ونصحوه أنه من الأفضل جلب الجاهز.

قانون 89 لسنة 2004 السيدة الوزيرة المتعلق بتأسيس الشركات عن بعد متى سيتم تفعيله؟ أظن أنه آن الأوان أن نضع اليوم الأجهزة الكافية حتى نتمكن من بعث شركات عن بعد لدفع نسق الاستثمار.

أخيرا بالنسبة إلى الشركات التي هي في وضعية جبائية سليمة أي الناس الذين يدفعون الجباية كان هناك برنامج في سنة 2014 "la restitution automatique mensuelle de la TVA reportée" هل هناك إمكانية السيدة الوزيرة أن يتم اعتماد هذه الآلية من جديد؟ خصوصا أنه يوفر سيولة لهذه الشركات التي يمكن من خلالها أن تطور من أدائها اليوم، وهذه الشركات حين تطور من أدائها فإن الدولة تربح منها أفضل من أن يتوجه إلى البنك لتوفير السيولة بفوائد عالية ومشطة وفي الأخير يربح البنك ويضعها في "Sicar de Banque" ولا تربح الدولة شيئا فعلى الأقل يربحها المستثمر ويطور من شركته ويزيد من عدد العمال أفضل من رجوعها إلى البنك دون أية فائدة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن الكلمة للنائب المحترم المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد منصف معلول

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق لها،

وشكرا للسادة الحضور من النواب.

السيدة الوزيرة، المطالبة بمراجعة قانون السيارات للمعاقين والحاجة الماسة لهذه الشريحة الاجتماعية والتسهيل في عملية توريدها، كذلك التخفيض من الأداء على السيارات المستوردة من الخارج حيث أن الأداء في بعض الأحيان يفوق ويتضاعف عديد المرات ثمن السيارة وهي جديدة.

المطالبة بمراجعة قانون اقتناء الفلاحين للمعدات الفلاحية مثل الجرارات المستعملة من الخارج كما كان سابقا.

المطالبة بالترخيص الذي يخص السيارات "FCR" وأن يرخص لسياقتها من طرف العائلة.

السيدة الوزيرة، كما أن هناك بعض التشكيات حول حصول بعض أعوان الديوانة على الرشوة خاصة بحلق الواد وهذا يسيء إلى صورة بلادنا، شكرا سيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد مصطفى بوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2025 للأسف لا توجد تغييرات كبيرة مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث نلاحظ أنه بقي بنفس العجز ولم نقم بأي إصلاحات، كانت لدينا رؤية استشرافية وطموحة في أن يكون قانون المالية الجديد أكثر فاعلية وتناغما مع الوضع الراهن في البلاد بقطع النظر عن الضغوطات الجبائية على الأشخاص والشركات وذلك من خلال المحاور والفصول القانونية التي وردت به وكانت طموحاتنا في أن يكون أكثر إيجابية وهي تتمحور في خمس محاور أساسية:

يتمثل المحور الأول والذي يعتبر إيجابيا هو تعزيز دور الدولة الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

أود أن أذكر الفصل التاسع من قانون المالية ينص على تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وهم جزء من المجتمع التونسي يجب أن ننظر إليهم نظرة إيجابية وأن نمنحهم حقوقهم بشكل أعمق وأكثر إنسانية.

السيدة الوزيرة،

السادة الإطارات،

كما أننا تحدثنا سابقا عن قانون السياقة الخاص بهم وأيضا مسألة الإعفاء الجبائي سنتجاوز كل ذلك وننتقل إلى جانب آخر يتمثل في إعفائهم في توريد سيارات نقل للمواطنين مثل "des mini bus" أو سيارات للنقل الريفي أو النقل الجماعي وبذلك سنتمكن من حل ثلاثة مشاكل من بينها مشاكل النقل في تونس بحيث أن الدولة لا تقوم بتدعيم ميزانية وزارة النقل، كما بإمكاننا حل مشكلة اجتماعية من خلال تمكين كل مواطن تونسي من ذوي الاحتياجات الخاصة من سيارة من الخارج عن طريق أحد أقاربه ويستعملها كمورد رزق ويتمتع بالامتيازات الجبائية مما يمكنه من العيش بكرامة كما أنه بإمكانه توفير مواطن شغل وموارد رزق من خلال انتداب سائق وحل مشكلة النقل العمومي الذي تعاني منه الجهات الداخلية والأرياف التي لا تصلها وسائل النقل مثل الحافلات إلى غير ذلك.

كذلك الحال بالنسبة إلى النقل المدرسي الغير متوفر بإمكان كل مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة من تعويض ذلك من خلال حصوله على سيارة عن طريق أحد أقاربه المقيمين بالخارج كما أنه بإمكان أي مواطن تونسي مقيم بالخارج من توفير ذلك باعتبار اللحمة التي تربطنا نحن كتونسيين للحصول على "mini bus" تتسع لستة أو سبعة أشخاص وبذلك نتمكن من خلق الثروة لكي يكون هذا العمق من خلال النظرة الاجتماعية لهذه الفئة بأكثر إحساس وواقعية.

نأمل السيدة الوزيرة أن تتفاعلي معنا وأيضا السيد المدير العام للديوانة حول هذا الموضوع وسنتقدم في شأنه بمقترح إن شاء الله.

ننتقل إلى مسألة الإجراءات حول الاقتصاد الموازي، ما هي الإجراءات التي قمنا بها؟ لقد تحدثنا كثيرا عن الاقتصاد الموازي فماذا قدمنا من امتيازات لجلهم؟ اقترح إعفائهم من الضمان الاجتماعي لمدة سنة كاملة وبذلك تنتفع الزوجة والأبناء ويكون بذلك له معرف وحيد وسجل تجاري ويمكن أن يكونوا تحت النظام التقديري ونحدد سلما لذلك لأننا لا يمكن أن نفرض نظاما حقيقيا بنفس هذه الإستراتيجية.

ومن ناحية أخرى تنقيح المجلة الجبائية المحلية الذي يطول الحديث فيها من الأداء على الأراضي الغير مبنية والمؤسسات البترولية والتي يجب تخصيص 50% منها لدعم البلديات المتواجدة فيها، الشركات المبنية على هكتارات كبيرة ومن الممكن أن نقوم باستخلاص الأداء وتصبح تابعة للبلديات وبذلك نرفع الدعم عن البلديات التي تحقق اكتفاءها الذاتي من المداخيل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق.

السيد عادل البوسالمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، النقطة الأولى تتعلق بمكافحة التهريب عبر استخلاص المبالغ المحكوم بها لفائدة الخزينة العامة ولمكافحة هذه النقطة يجب أن تكون هذه المبالغ في شكل مضامين أحكام بالخطية، إن عملية تحرير هذه المضامين السيدة الوزيرة وتبليغها للإدارة في خصوص إدارة الديوانة لا تراعي أحكام الفصل 349 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي يحدد أجل خمس سنوات بسقوط العقاب بمرور الزمن حيث أن إصدار مضامين الأحكام بالخطية قبل مدة قصيرة من انتهاء ذلك الأجل أو بعد الآجال في بعض الأحيان يحول دون إتمام إجراءات تنفيذها من طرف القابض أو حتى القيام بعمل تنفيذي قاطع لتلك المدة، يعني السيدة الوزيرة أن هنالك أحكاما تابعة للديوانة بالخصوص تصل إلى إدارة الديوان قبل الآجال المحددة بخمسة أو ستة أيام وبذلك لا تنفذ هذه الأحكام وتسقط بمرور الزمن، لذلك السيدة الوزيرة نحن ككتلة لينتصر الشعب نطالب بتنقيح قانون مجلة الإجراءات الجزائية باعتماد تاريخ إصدار مضامين الأحكام بالخطة كتاريخ لمدة سقوط العقاب بمرور الزمن.

هناك مقترح آخر يتمثل في النظر في إمكانية تحديد آجال قصوى بالنسبة إلى عملية الإعلام بالأحكام الغيابية والمعتبرة حضوريا وإصدار مضامين ما لم يتم الاعتراض عليها أو استئنافها في الآجال المخولة بمقتضى القانون.

السيدة الوزيرة، الموضوع الثاني يتمثل في العدالة الجبائية، بإمكاننا القول أنها سببا في مشاكل إفلاس بعض المصانع التونسية التي تشغل اليد العاملة مثلا السيدة الوزيرة، هناك مصنع في سوسة يسمى "ARAB SAC" وهو مصنع لصنع الأكياس وهناك مصنع آخر في صفاقس يسمى "TIS" ومصنع آخر في تستور وقد تم الإعلان عن إفلاسهم وأغلقوا أبوابهم وانتهى أمرهم، أما بالنسبة إلى مصنع آخر سيدتي الوزيرة اسمه "CSP" فهو ما يزال يحتضر ونأمل أن نتمكن من إنقاذه إن شاء الله، كل ذلك السيدة الوزيرة جراء أن هنالك مصنع من

المصانع الأجنبية بتونس يقوم بصنع الأكياس البلاستيكية وغيرها في حين أن هناك ضرائب تفرض على المصانع التونسية فقط والتي تقدر بنسبة 7% لأن هذه الشركة التونسية برأس مال أجنبي تستورد الأكياس البلاستيكية ومن المفروض أن يفرض عليها دفع هذه الضرائب لأن هذه الأكياس تقوم بتلويث البيئة وتعود تلك الضريبة بالنظر إلى وزارة البيئة.

لذلك يجب علينا فرض هذه الضريبة التي تتمثل بنسبة 7% على هذه الشركة الأجنبية لأنها تستورد الأكياس البلاستيكية التي تساهم بدورها في تلوث البيئة لذلك يجب معاملتهم بنفس المستوى.

مع العلم السيدة الوزيرة، أن الشركة الوحيدة التي بقيت تعمل في تونس " COFI SAC" وتتعايش مع هذا الوضع لأنها تقوم بتصدير 40% من منتجاتها إلى إسبانيا واليونان وروسيا، وسنسعي كل شيء بمسمياته بأن هذه الشركة هي شركة مغربية ويبلغ رأس مالها 14000 مليار دينار تونسي، كما أريد أن ألفت انتباه الزملاء والسيدة الوزيرة بأنها تقدم كل المنتوجات إلى تونس من قمح ومعجنات وسكر إلى غير ذلك وإذا أراد أي شخص معرفة ماذا لدينا في أي الميدان فسيكون ذلك من خلال هذه الأكياس.

السيدة الوزيرة، فيما يتعلق بمؤشر التنمية الذي يقدر بـ 3.2 % أعتقد أنه من الصعب تحقيق ذلك سنة 2025، رغم أنها تقديرات لكن أعتقد أنه بإمكاننا تحقيق 1.5% أو 1.6 % نهاية.

أخيرا السيدة الوزيرة، أرجو إحداث قباضة مالية بمنطقة بالخير من ولاية قفصة وفتح تحقيق إداري ومالي خاص بالفرع الجهوي للبنك التونسي للتضامن بقفصة، كما نطلب دعم القباضة المالية في غار الدماء بالعنصر البشري وإحداث قباضة مالية بغار الدماء أو بواد مليز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد بمؤسستيه،

أسئلة على شكل مطات موجهة مباشرة إلى السيدة وزيرة المالية.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين كم يبلغ عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية المنتفعين بالامتيازات الجبائية خلال سنة 2024؟

ما هو مآل السيارات التي دخلت إلى البلاد التونسية بداية من غرة جانفي 2023 قبل صدور الأوامر الترتيبية 4 ديسمبر 2023؟

السيدة الوزيرة، هل بإمكانك مدنا بالنسبة المضافة الموظفة على سيارات ذوي الاحتياجات الخصوصية كما نريد معرفة الفرق بينها وبين سيارات الأجرة "التاكسي"؟

صحيح أنكم قمتم بفتح خط تمويل بميزانية سنة 2025 بقيمة 5 مليون دينار لذوي الاحتياجات الخصوصية وعندما يكون بإمكانهم استيراد سيارة تجارية، هل فكرنا السيدة الوزيرة في تشجيع المزودين أو الصناعات المحلية لصناعة مثل هذه السيارات أو القيام بعفو على القيمة المضافة بالنسبة إلى هذه السيارات؟

في النهاية سيدة الوزيرة، أريد أن أبلغك رسالة من هذه الفئة التي لا يمكنك تصور مقدار الضغط الذي نواجهه لإيصال صوتهم كما يقولون: "دولة الحق ساعة ودولة الظلم إلى قيام الساعة"، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، آخر المتدخلين بالنسبة إلى مجلس نواب الشعب هو النائب المحترم شكري بن البحري غير منتمي، له دقيقة واحدة.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

أود أن أعبر عن شكري الجزيل لك السيدة الوزيرة ولكافة إطارات الوزارة على اهتمامهم وتفاعلهم مع مطالب أهالي عقارب بخصوص إحداث الفرع البنكي والقباضة المالية ودعم القباضة المالية بالموارد البشرية ووسائل العمل وسد الشغورات ونرجو التسريع في تنفيذها وتفعيلها.

كما نرجو العمل على دعم وإعادة هيكلة الجمعيات التنموية وتسوية وضعية إطاراتها أكثر من 600 إطار كما نأمل تخصيص اعتمادات إضافية للجمعية التنموية بعقارب "الزواولة" والحرفيين خاصة النساء وربات البيوت بالجهة وعماداتها الذين ليس لديهم إلا الله والجمعية.

لو تسمحي السيدة الوزيرة، مدنا بتفاصيل حول الفصول التي تم تعديلها بمجلة الصرف ومجلة التأمين ومتى سيتم إرسالها إلى المجلس للنظر فيها؟

كذلك بالنسبة إلى رخص التبغ فإن المواطن التونسي يريد معرفة ما هو برنامج الحكومة والوزارة هناك العديد من الإشاعات حول إلغاء الرخصة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين، نمر الآن إلى المرحلة الثانية والمتعلقة بالنقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

زملائي زميلاتي الأفاضل مساء الخيرات،

نناقش اليوم مهمة وزارة المالية وكلنا أمل أن تتحسن أوضاعنا وأن تسير الأمور إلى الأفضل لما فيه خير لتونس وشعبها.

بداية إن نجاحنا في تطوير مواردنا المالية هو الأساس لتحقيق التنمية وهذا ممكن في تونس من خلال تعبئة الموارد وحسن التصرف فيها ومن خلال ترتيب الأولويات الوطنية.

السيدة الوزيرة، لطالما شكل شح الموارد قيدا خانقا على التنمية نظرا للهدر الكبير للموارد الذي عاشته تونس جراء حكم الفساد لعقود سابقة طويلة وقد حان الوقت لإصلاح مالي وبنكي جذري وشامل بما في ذلك مراجعة قانون البنك المركزي فلا مجال لعودة الدولة لدورها التنموي دون أن تكون لها القدرة على توجيه الاستثمارات حسب الأولويات التنموية الوطنية.

كذلك إصلاح جبائي عميق ينحى منحى توسيع قاعدة الجباية وليس الضغط الجبائي وهو ما يتطلب معالجة متعددة لمقاومة التهريب والاقتصاد الموازي، كما ندعوكم أيضا إلى إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية وخاصة العامة في القطاعات الاستراتيجية، مراجعة مجلة الصرف، إضافة حوافز لأبناء جاليتنا في الخارج، تطوير السياحة وكذلك منع تهريب كل مليم من مقدرات الشعب التونسي.

أيضاً تقييم كل الاتفاقيات الخارجية ومعالجة مشكلة المديونية التي أرهقت بلادنا وشكلت عائقا أمام التنمية، كل هذه الإجراءات وغيرها يجب أن تكون ضمن رؤية استراتيجية تقوم على إرساء اقتصاد وطني منتج للثروة ومتوازن ومندمج وعادل وعلى تعبئة الموارد والمقدرات والسيادة على الثروات وعلى تحقيق السيادة في كل القطاعات الاستراتيجية غذاء وطاقة وغيرها.

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي،

لا بد اليوم من تعزيز عمل أجهزة الرقابة بوزارة المالية والذي يتطلب منا تطوير عدة تشريعات لتضييق الثغرات التي يستغلها المتهربون من الضرائب مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، كما يتعين استخدام كل الآليات التكنولوجية الحديثة لتحليل البيانات وكشف المخالفات مما يسهم في زيادة كفاءة المراقبة، بالإضافة إلى ذلك يجب علينا رفع كفاءة فرق التفتيش من خلال برامج تدريب مستمرة وتعزيز الشفافية في الإفصاح المالي إلى جانب حملات توعوية لنشر ثقافة الالتزام الضريبي. السيدة الوزيرة،

البناء والتشييد يتطلب منا تعبئة الموارد وحسن إدارتها ونحن في المجلس الوطني للجهات والأقاليم مستعدون للثورة التشريعية في مجال صلاحياتنا الدستورية بما يغير وجه تونس للأفضل ويجعلها في المكانة التي تستحقها.

تمنياتنا لك السيدة الوزيرة وكل أبناء قطاع المالية بالسداد والتوفيق في مواجهة كل التحديات الراهنة والقادمة.

نمر الآن إلى النقاش في مهمة المالية وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم جلال القروي له 13 دقيقة، تفضل.

السيد جلال القروي

شكراً سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدة وزيرة المالية،

السادة المديرون العامون،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

إنه لشرف كبير أن أقف أمامكم اليوم وفي قلبي آمال كبيرة في تحقيق نقلة نوعية في العمل المالي والاقتصادي بصفتي عضو في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ورئيس للجنة المالية والميزانية ومن واجبنا أن نكون دائماً في خدمة مصلحة الوطن.

الهدف من هذه الجلسة هو أن أقدم لكم بعض الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين الأداء المالي والاقتصادي وتطوير وزارة المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

اليوم أتطلع إلى مناقشة بعض الأفكار والاقتراحات التي من شأنها بإذن الله أن تدعم وزارة المالية في أداء دورها الريادي وأن تسهم في دعم اقتصادنا الوطني وتنميته بشكل فعال.

1- إعادة هيكلة العمل الإداري، من المهم تحديث الهياكل الإدارية والمالية في الوزارة بما يتماشى مع المعايير العالمية وذلك من خلال تبني نظم إدارة إلكترونية حديثة وتحسين شفافية الإجراءات، هذه الخطوات ستساهم في تسريع العمليات المالية.

2- الاستثمار في الإطارات البشرية، يجب أن يكون التركيز على تدريب وتطوير الإطارات البشرية داخل الوزارة من خلال توفير دورات تدريبية متخصصة في الاقتصاد الكلي والمالية العامة والسياسات النقدية بهدف تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مالية مدروسة.

3- الاعتماد على دراسات وتوقعات دقيقة، يجب تكثيف العمل على تحليل البيانات الاقتصادية بشكل دقيق لتقديم توصيات استراتيجية قائمة على أرقام واضحة هذا يتطلب التعاون مع مؤسسات البحث الأكاديمي والاقتصادي لتقديم الدراسات التي تدعم اتخاذ قرارات مالية واقتصادية صائبة.

4- تحفيز النمو المحلي، يجب أن يتم توجيه السياسات المالية نحو تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تسهيل القروض للقطاع الخاص وتحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا والمؤسسات الناشئة والصناعات التحويلية.

5- تحسين إدارة الدين العام، يجب تطوير سياسات أكثر فاعلية لإدارة الدين العام من خلال التنويع في مصادر التمويل والتقليل من الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي بما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي.

6- التوجه نحو التحول الرقمي، يجب أن تعتمد الوزارة بشكل أكبر على التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة إدارة الأموال العامة مثل تطبيق أنظمة الدفع الإلكترونية ونظام الفوترة الإلكترونية والرقابة الرقمية على الميزانيات العامة.

7- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ينبغي لوزارة المالية توسيع دائرة التعاون مع القطاع الخاص ودعمه من خلال تسهيل الإجراءات وتقليل الضرائب على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة من حيوية الاقتصاد.

8- تشجيع الاستثمارات الأجنبية، من المهم توجيه السياسات المالية نحو تحسين بيئة الأعمال لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب من خلال إزالة العراقيل البيروقراطية وتوفير الضمانات وحوافز لتشجيعهم على الاستثمار في تونس، خاصة في القطاعات التي تعود بعائدات اقتصادية هامة.

9- تطوير سياسات ضريبية عادلة وشفافة، يجب التركيز على تحديث النظام الضريبي ليكون أكثر عدلاً وشفافية مع تشجيع الالتزام الطوعي عبر تعزيز الوعي الضريبي بين المواطنين والمؤسسات وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية بما يخدم الصالح العام.

10- التوجه نحو استراتيجيات التنمية المستدامة، من الضروري أن تضع الوزارات أهداف التنمية المستدامة ضمن أولوياتها من خلال دعم المشاريع التي تراعي البيئة وتشجع الاستدامة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة بما يسهم في استقرار الاقتصاد وحماية الموارد للأجيال القادمة.

11- تحسين آليات الرقابة المالية، تعزيز الرقابة على الميزانية العامة من خلال تطوير آليات الرقابة المالية والالتزام بالمحاسبة والشفافية في جميع مستويات العمل داخل الوزارة.

12- دعم البحث والتطوير في المجال المالي، من المهم تخصيص جزء من الميزانية لدعم الأبحاث والدراسات في مجال الاقتصاد والمالية بهدف إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها البلاد.

13- تعزيز العدالة الاجتماعية، ينبغي توجيه السياسات المالية نحو تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير برامج دعم للفئات الأكثر احتياجًا وتشجيع سياسات تساعد في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

14- تنويع ميزانية الدولة، العمل على خلق مصادر جديدة للإيرادات الحكومية بدلاً من الاعتماد على الضرائب التقليدية فقط مثل الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية أو خلق شراكات استراتيجية مع دول أخرى.

15- التحسين المستمر لكفاءات الإنفاق العام، تطوير استراتيجيات ترشيد الإنفاق العام لضمان استخدام الموارد المالية بشكل أكثر فعالية من خلال تقييم أداء البرامج والمشاريع الحكومية بشكل دوري والاستغناء عن النفقات غير الضرورية.

16- إعادة النظر في إدارة الأصول العامة، من المهم وضع خطط لإدارة الأصول العامة للدولة بفعالية عبر تحويلها إلى مصادر دخل إضافية من خلال تحسين الاستغلال الأمثل للأراضي والممتلكات الحكومية أو طرحها للاستثمار بطريقة تحقق أرباحًا مستدامة.

وفي الختام، أود أن أعبر عن شكري الجزيل للسيدة وزيرة المالية والسادة المديرين العامين على حضورهم واستماعهم الكريم، أشكركم على تفانيكم في خدمة الوطن وعلى استعدادكم الدائم للبحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتحسين الأداء المادي والاقتصادي.

أتمنى أن تكون هذه المقترحات دعامة لتحقيق أهدافنا المشتركة وأن نرى أثرها في المستقبل القريب يعم فيه الرخاء والتقدم بوطننا العزيز تونس والسلام عليكم ورحمة الله. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد علي الحسومي البيولي له سبع دقائق، تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

شكراً سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة المالية المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء الوفد الموقر،

زملائي الأفاضل.

أود في مستهل مداخلتي أن أثني على جهود وزارة المالية في الحفاظ على التوازنات المالية للدولة التونسية وعلى حرصها على الإيفاء بالتعهدات الخارجية في الآجال المحددة رغم ما تعانيه المالية العمومية من ضغوطات وتحديات كما أقدر ما بذل من جهود للحد من نسبة التضخم وهو أمر لا يمكن إلا الإشادة به.

سيدتي الوزيرة، لكن في المقابل تظل إشكالية كتلة الأجور غامضة حيث يبدو أن هناك تضارب في الأرقام بين وزارة المالية ورئاسة الحكومة إذ أن إدراج التشغيل ضمن نفقات الاستثمار يمنح مؤشرات غير دقيقة توحي بارتفاع اعتمادات الاستثمار والسيطرة على كتلة الأجور مما يطرح تساؤلات جدية، هل هذه الرسائل موجهة للمانحين الدوليين أم أن الأمر يهدف إلى تلميع الصورة داخليا؟ نأمل توضيح هذه المسألة بما يضمن الشفافية والوضوح.

سيدتي الوزيرة، نرجو من سيادتكم توضيح الدور الموكول إلى الإدارة العامة للمساهمات وكيفية إدارتها مع تعزيز حوكمتها بشكل فعال حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في مساهمتها في صندوق الدعم لذلك نلتمس منكم السعي نحو إصلاح جذري وشامل لهذه الإدارة حتى تستعيد دورها الوطني الذي أنشئت لأجله بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتلبية تطلعات المواطنين.

سيدتي الوزيرة، لما لا يتم التفكير في تأسيس صندوق سيادي لإدارة الأصول العامة للدولة حيث يستثمر في الأصول بأسلوب طويل الأمد ويعمل على تحقيق عائدات ثابتة ومستدامة يساعد في دعم الميزانية العامة ويحقق التنويع في الاستثمارات مما يمكن الدولة من تحسين إدارة أصولها العامة بشكل فعال وتعزيز الموارد المالية وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية مثل الاقتراض والضرائب.

أما بالنسبة إلى القروض الخارجية والهبات فنطالب بنتائج تدقيق دقيقة وشفافة بحيث يتم التوزيع الجغرافي لهذه الموارد بطريقة عادلة نأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجهات الداخلية وعلى رأسها ولاية تطاوين بما يضمن مساهمتها في المشاريع التنموية ويعزز من فرص الاستثمار بهذه المناطق.

وفيما يخص قطاع المحروقات الذي من المفترض أن يكون أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني فقد شهدنا تراجعا واضحا في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بل وأصبح يشكل عبئا على الميزان الطاقي ملف "ETAP" ما يزال غير واضح إذ أن الإنتاج موجود وعدد الشركات المنتصبة بولاية تطاوين مرتفع ومع ذلك فإن المردودية ضعيفة وهنا نطرح التساؤل هل يعود هذا إلى طبيعة العقود المبرمة التي لم نطلع بعد على تفاصيلها؟ وما هو نصيب الدولة التونسية من هذه الموارد الوطنية؟

نطالب كذلك بإعادة هيكلة مؤسسة الأنشطة البترولية وتطويرها من كل أشكال الفساد وكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المال العام وندعو إلى الالتزام الفعلي بالمسؤولية المجتمعية للشركات البترولية المنتصبة بتطاوين من خلال دعم الشباب في إطلاق مشاريعهم والانخراط الفعلي في التنمية الجهوية وتوفير فرص عمل لأبناء الجهة التي تسجل نسب بطالة مرتفعة تعد الأولى وطنيا تصل إلى 40% في صفوف الشباب.

كما نطالب بالإيفاء بالالتزامات تجاه عمال شركة البيئة والبستنة وضمان صرف أجورهم في مواعيدها حفاظًا على كرامتهم ودعمًا للاستقرار الاجتماعي بالجهة، كما نؤكد مرة أخرى على ضرورة التسريع في دعم جمعية اتحاد تطاوين والالتزام بالتعهدات المالية السابقة تجاهها وصرف أقساط المنح المتخلدة لما لها من دور هام في تعزيز الأنشطة الرياضية ودعم الشباب وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد محمد الكو له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية لا يفوتنا إلا أن نثمن مجهودات الوزارة وقدرتها على مجاراة الوضع الصعب للمالية العمومية في وضع اقتصادي يقوم على عدة إكراهات والإيفاء بعدة التزامات والرفع من المؤشرات. كما نثمن الانسجام الذي لاحظناه بين ما جاء في مشروع سيادة رئيس الجمهورية وبين ما جاء في كلمة السيد رئيس الحكومة وما لمسناه من أثر في قانون الميزانية من منحى اجتماعي للدولة.

لكن في نظرة أكثر شمولية نلاحظ أن هذه الميزانية أخذت منحى محاسباتي أكثر منها ميزانية عامة للدولة موغلة في التفاصيل والأرقام قائمة على نفقات تبحث عن مواد قد نجد عذرا لهذا لكن لم نأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاستثمار في الدولة.

فهذه الميزانية قامت أساسا على ضغط جبائي مرتفع وعلى التداين خاصة تداين تداخلي ملفت مما نتج عنه صعوبات مادية تواجهها الدولة، هذه الموازنات جعلت الدولة غير قادرة على أن تلعب دورها كقاطرة للاستثمار والتخلي عن هذا الدور للقطاع الخاص الذي هو بدوره يعاني من أجل القيام بذلك في مواجهة انخفاض في الادخار إلى 7% والذي كان في حدود 20% في سنة 2010.

بالنسبة إلى البنوك فقد أصبحت تتغذى على عائدات القروض وفوائضها بسبب لجوء الخزينة إلى إصدار سندات بفوائض هامة للبنوك وبالتالي أصبحت السيولة البنكية شحيحة مما يعيق دورها في الاستثمار وهذا يترجم غياب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، كل هذا جعل الشركات التونسية ترزح تحت ضغط جبائي مجحف.

السيدة الوزيرة، نحن نحتاج اليوم إلى إصلاحات لتعزز التنافسية وتحسن بيئة الأعمال وبث ديناميكية في القطاع الخاص فما هي الإجراءات المحفزة للاستثمار في ظل ارتفاع كلفة التمويل البنكي لهذه الشركات؟

هل للوزارة استراتيجية لتلبية حاجيات الشركات الصغرى التي تمثل الجزء الأكبر في النسيج الاقتصادي وتوفر 70% من مواطن الشغل المحدثة وتساهم بنسبة 40% في الدخل القومي الخام؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أكرم بن سالم له خمس دقائق، تفضل.

أحيل الكلمة للسيد النائب المحترم محمد العايش جامعي له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد العايش الجامعي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدتي الوزيرة، ومرحبا بالسادة المرافقين لك،

في البداية أود التنويه بالشكر للمجهودات المبذولة من كافة إطارات الوزارة لتوفير خطوط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي سيتم مضاعفتها من خلال قانون المالية لسنة 2025 وقد أثبت هذا البنك فعاليته في دفع التنمية الجهوية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد، بحاجة سيدتي الوزير إلى مزيد من الإحاطة لإعادة هيكلة شاملة لرأس ماله ومنواله الاقتصادي لتمكّينه من لعب دوره على أحسن وجه،

لا يخفى عليكم أن العديد من المؤسسات الكبرى بما في ذلك المؤسسات العمومية الصغرى والمتوسطة المنضبطة جبائيا تمر بصعوبات مالية خانقة خاصة بعد جائحة كورونا وهذا ما جعلها غير قادرة على إيداع تصاريحها الجبائية والاجتماعية، كان من المفروض مساعدة تلك المؤسسات وعدم إثقال كاهلها مثلما تفعل الدول المتقدمة بغاية الحفاظ على مواطن الشغل فعلى سبيل الذكر لا الحصر بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم المؤسسات إلى أصناف، المؤسسات المنضبطة جبائيا التي تمر بصعوبات مالية والمؤسسات المتهربة جبائيا وذلك بغية مساعدة المؤسسات المنضبطة جبائيا لا تثقل على كاهلها بخطايا تأخير مشطة وقاتلة مثلما هو الحال في تونس، كما أنه لا يطبق الفصل 89 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الذي يفرض عليها التنبيه مسبقا.

سيدتي الوزيرة، ألا ترون أن هذه الإجراءات تساهم في إفلاس أو اندثار العديد من المؤسسات خاصة الصغرى أو الناشئة؟

وأخيرا وليس آخرا سيدتي الوزيرة، أود أن أتطرق إلى بعض الإشكاليات في الإدارات الجهوية بجهة القصرين خاصة أو كافة الجمهورية هناك خدمات ثقيلة ولكن التجاوب ليس بشكل كبير، سيدتي الوزيرة، أود أن أتساءل هل المدير الجهوي متكفل بكل الأعمال في الإدارة الجهوية، هل هو ينوبك أم لا؟ إن المواطنين الذين تكون لديهم إشكالية يقومون بتحويل ملفاتهم إلى الوزارة أو إلى الإدارة العامة فلماذا لا يتكفل المدير الجهوي أو أي عون من الأعوان بحمل الملفات إلى الوزارة أو إلى الإدارة العامة لقضاء مصالح المواطنين عوض أن يتنقل المواطنين بالمناطق الداخلية كما أنه من المحتمل وبعد كل ذلك العناء أن لا يتمكنوا من قضاء مصالحهم.

سيدتي، نحن فرحنا بالرقمنة الإدارية ولكن وقعت فيها العديد من الأخطاء وقد عانى بعض المواطنين بسبب الخطأ الرقمي هناك أمثلة عديدة على ذلك مثل تأخير إتمام الإجراءات لتسجيل السيارات الجديدة وهناك أكثر من 200 حالة وعلى سبيل المثال سائق الأجرة عندما يتوجه للحصول على الوثائق الخاصة بسيارته وعندما يتوجه إلى الديوانة تفتك منه "carte grise" ويبقى على هذا الحال في بعض الأحيان طيلة ثلاث سنوات والإدارة لا تعلم أين يكمن الإشكال وقد قام بالتوجه إلى الإدارة العامة ولم يتمكن من معرفة أي شيء ثم بعد ذلك توجه إلى القضاء وربح الحكم الابتدائي ثم قاموا برفع دعوة للاستئناف وقاموا بعد ذلك بالتعقيب وعندما ربح التعقيب لم يقوموا بتنفيذ الحكم طيلة سنة كاملة وبعد إضاعة سبع سنوات قام بنك "BTS" برهن...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيدة سيرين لها عشر دقائق تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

في البداية أشكر السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومرحبا بالسادة والسيدات نواب الغرفتين.

الشكر موصول إلى سيادة وزير المالية وكامل الوفد المرافق لها وأيضا أشكر المجلس المحلي والجهوي والإقليمي والمجتمع المدني وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.

سيدتي الوزيرة المحترمة، أما بعد أود في البداية أن أشكر مجلسكم الموقر على منح هذه الفرصة للتحدث عن قضية في بالغ الأهمية وهي قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة فيما يتعلق بتسهيل حصولهم على وسائل النقل المناسبة، إننا ندرك جميعا أن الأشخاص

ذوي الإعاقة يشكلون جزءا لا يتجزأ من مجتمعنا وأن لهم الحق في التمتع بنفس الفرص المتاحة للجميع.

وفيما يتعلق بتعديل القوانين المتعلقة باقتناء وتوريد سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أهمية التميز الإيجابي أن نمنح الأشخاص ذوي الإعاقة تسهيلات خاصة في اقتناء السيارات يعد شكلاً من أشكال التميز الإيجابي الذي يهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية بينهم وبين غيرهم، مبدأ وحق تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة مستقلة، نظرا إلى صعوبة البنية التحتية ووسائل النقل العمومي في تونس نطلب من سيادتكم إلغاء كل الشروط التي تقف حاجزا بيننا وبين استيراد السيارات المهيئة من خارج حدود الوطن، أعني بذلك شرط عمر للسيارة وسعة الإسطوانة وحتى فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية ولا ننسى ضرورة إلغاء شرط استيراد السيارات عن طريق الأقارب فقط.

ضروري مراعاة خصوصية كل فئة، يجب أن تتخذ التعديلات المقترحة بعين الاعتبار لخصوصية كل فئة من فئات الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك المكفوفين الذين لهم الحق في استيراد السيارات، نحن في حاجة إلى تيسير الإجراءات يجب تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على التسهيلات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الدعم اللازم لهم طوال هذه العملية.

أهمية التنسيق بين مختلف الجهات يتطلب تنفيذ هذه التعديلات تنسيقاً وثيقاً بين مختلف الجهات المعنية سواء كانت الوزارات أو المؤسسات الحكومية.

السيدة الوزيرة، نطالب من وزارة المالية برفع مبلغ تسييج للمرفق العمومي المتمثل في القباضة المالية بمعتمدية جمال من ولاية المنستير وهي قباضة مالية بصنف أ حيث عدد الموظفين داخل الهياكل ضعيفة جدا مع ضرورة سد الشغور في الغرض.

سيدتي الوزيرة، كما نطالب بمركز توزيع بجمال يضم ثلاث معتمديات، جمال، زرمدين، بني حسان من ولاية المنستير علما أن هناك مركزين للتوسيع بمدينتي المكنين والمنستير،

سيدتي الوزيرة، كما نطالب منكم كل الدعم للقباضة المالية بالمعتمديات الداخلية في الجمهورية التونسية، تحية شكر إلى السيدة مديرة القباضة المالية بجمال بمعتمدية جمال بولاية المنستير وكافة الموظفين على تفاعلاتهم الإيجابية في علاقة بالاتصال والتواصل من أجل تحقيق المصلحة العامة في الجهة.

سيدتي الوزيرة، أطالب بإحداث قباضة مالية وفرع بنكي بمعتمدية البطان بولاية منوبة.

في الختام، أؤكد سيدتي الوزيرة، على طلب دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على توفير كل ما من شأنه أن يضمن لهم حياة كريمة ومستقلة وشكراً لكم جميعاً على اهتمامكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد رياض الدريدي له خمس دقائق.

السيد رياض الدريدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا للسادة الحضور،

وشكر خاص للسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه، كما أولي بالشكر السيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

يقوم مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2025 على دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتمويل الاستثمار وخلق الثروة من خلال إرساء مناخ أعمال ملائم مع تحسين قدرة الدولة على التصدي للتهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الأداء وإدماج القطاع الموازي.

سيدتي الوزيرة، سؤالي لكم، كيف سيقع إدماج القطاع الموازي؟ ما هي الإجراءات المتبعة للتصدي للتهرب الضريبي؟ هل توسيع قاعدة الأداء هو أحد الحلول لتخفيف الضغط الجبائي؟

سيدتي الوزيرة، تم إحداث المجلس الوطني للجباية بمقتضى الفصل 4 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بغاية تقييم النظام الجبائي ومدى ملاءمته مع الأهداف المرسومة والمتعلق خاصة بتوازن المالية العمومية وتحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الجبائية، كما يبدي المجلس رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالجباية المعروضة عليه. لقد تم ضمنيا إلغاء تلك المهام وقبرها خلال الأمر التطبيقي عدد 1250 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ماي 2001، يضبط تركيبة المجلس الوطني للجباية وطرق تسييره الذي منح رئاسة المجلس لوزير المالية واعتبار أن المجلس فاقداً للاستقلالية اللازمة حيث أن رئاسته أسندت إلى الوزير، هل كان من الأجدر تكريس استقلالية المجلس ومنح رئاسته لكفاءات من خارج وزارة المالية؟

سيدتي الوزيرة، هناك مبنى لقباضة المالية جاهزا بكامل معداته في سيدي ثابت متى سيتم استغلاله خاصة أن كل تأخير يمثل نقصا في التحصيل الضريبي للدولة وعند استغلاله سيتم تقريب الخدمات من المواطن؟

سيدتي الوزيرة، أردت استفسارا حول مسألة "régime forfaitaire" هناك العديد من التجار الذين يتجاوز "régime forfaitaire" المحدد لهم بـ 100 ألف دينار ينتقل وجوبيا إلى " régime réel" في حين أن تمشي العديد من التجار مع تسارع زيادة الأسعار أصبح يتجاوز "chiffre d'affaire" 100 ألف دينار وهذا يعتبر طبيعي جدا لذلك فإن العديد من التجار يطالبون بتغيير النظام التقديري من 100 ألف دينار إلى 150 ألف دينار. شكرا لك سيدتي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير لها ست دقائق تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

شكراً سيدي الرئيس،

السادة نائبي الرئيس، السادة النواب المحترمون،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وأعضاء الوزارة المرافقين لها.

بلغ القطاع البنكي عدد الحسابات البنكية 10 ملايين حساب مع زيادة سنوية قدرها 1.7%. وبلغ عدد البطاقات البنكية 6 ملايين مع زيادة سنوية قدرها 1.7% وبلغ عدد البطاقات البنكية 6.6 ملايين وحوالي 3039 آلة موزعة في أنحاء البلاد وهو ما يعكس نمواً سنوياً وقد حققت البنوك إيرادات معتبرة،

نلاحظ بقلق كبير أن التجاوزات المرتكبة في حق مستهلكي الخدمات البنكية في تنامي كبير سيدتي الوزيرة وذلك نتيجة لشلل الرقابة

المصرفية وعدم حماية مستهلكي الخدمات البنكية في دوس على الفصل 8 من قانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي والفصل 96 من المجلة الجزائية باعتبار أن تعطيل العمل بالتشريع البنكي والمناشير الصادرة عن البنك المركزي كما نلاحظه اليوم بكل حسرة يعد مظهرا من مظاهر الفساد على معنى الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين.

ورغم تعرض المواطنين الذين لم يغلقوا حساباتهم البنكية للهرسلة والابتزاز والتحيل من قبل بعض البنوك وشركات استخلاص الديون المارقة التي تطالبهم بدفع فوائد وعمولات غير مستحقة، إلا أن البنك المركزي يحرك ساكنا ولم يفعل دوره العقابي باعتبار أنه تم الدوس على ما ورد بمنشوره عدد 24 لسنة 1991 وكذلك بالنسبة للفصل 412 الجديد المتعلق بتخفيض الفائدة على القروض الطويلة المدى بتعلة انتظار مرسوم من البنك المركزي نعلم أن التنقيح نفذ وبعد نشره بالرائد الرسمي ولا يحتاج منشورا لتفعيله،

سيدتي الوزيرة، نطلب منكم استنهاض البنك المركزي لإصدار منشورا ينبه فيه البنك المركزي البنوك التجارية بضرورة تطبيق القانون عدد 412.

أما بخصوص الديون المنهوبة من البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية وبالأخص من قبل الأشخاص المشمولين بالفرع الثاني من مرسوم المصادرة وأقارب رؤساء الحكومات والوزراء فإنه يتم التستر عليها والحال أنه كان من المفروض جردها وإحالة ملفاتها إلى القضاء علما أنها تقدر بأكثر من 30 ألف مليارا.

كما أن شل الرقابة المصرفية كان وراء تفليس ونهب البنك الفرنسي التونسي وتضخم الديون خاصة لدى البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية ما قيمتها عشرات مليارات الدينارات ونظرا إلى شل الدور التأديبي والعقابي للبنك المركزي كما ثبت ذلك من خلال تقرير محكمة المحاسبات عدد 32 لسنة 2021 تمادت بعض البنوك في الدوس على مناشير البنك المركزي الذي يكتسي صبغة تنظيمية ولا قوة القانون الساري المفعول وبالأخص تلك المتعلقة بضرورة احترام قواعد الحيطة والحذر دون أن توظف عليها خطايا مالية ودون أن يرفع إمرها إلى وكيل الجمهورية في دوس على الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية،

كما أن مطالب النفاذ الموجهة إلى البنك المركزي بخصوص الهبات المتأتية من الخارج لفائدة بعض الجمعيات والشركات المبعوثة بالخارج من قبل بعض أصحاب المؤسسات والتدفقات المالية من وإلى الجنات الضريبية والديون المنهوبة وغير القابلة للاستخلاص لدى البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية تمت مواجهتها بالرفض في دوس على أحكام القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة.

سيدتي الوزيرة، نقترح عليكم كذلك العناية بالمعابر البرية لتسهيل الإجراءات الديوانية للمستثمرين فطول مدة بقاء السلع يعكر صفو مناخ الاستثمار خاصة بميناء رادس نطلب توسعته فقد ظل على حاله منذ نشأته لتسهيل دخول البواخر المحملة بالسلع، كما نطالب بفتح باب لشركات خاصة لاستغلال الرصيف على غرار سوسة لخلق منافسة تساهم في تقليص مدة انتظار السلع بالميناء ولتحسين الخدمات والمناخ الاستثماري.

سيدتي الوزيرة، إن الميزانية ليست مجرد أرقام وسأتلو عليكم اقتراح من عضو المجلس المحلي في معتمدية الكباريّة رائد بالشيخ وهو من ذوي الاحتياجات الخصوصية يقول، "نحن نؤمن بأن الدولة الرشيدة تعمل على رفع مستوى معيشة أفرادها ونؤكد على أهمية إدراج ذوي الإعاقة كأولوية في الميزانية القادمة فهم أصحاب حقوق كاملة ولديهم آمال وطموحات ونقترح زيادة مخصصات برامج الإعاقة وتمكينهم من الإعفاء من المعاليم الديوانية عند شراء سيارة وكذلك كراسي متحركة وغيرها كما نطالب بتفعيل قانون توظيفهم في المؤسسات العمومية وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية"...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمود سماري له خمس دقائق تفضل.

السيد محمود السماري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحباً بالسادة النواب،

الأرقام على أهميتها لا تعكس بعض الأداء الصحيح نطالب فقط السيدة الوزيرة، بالنجاعة في الأداء وخاصة فيما يخص أعوان المراقبة الاقتصادية حيث أن هناك تقصير في هذا المجال وأظن أن السبب هو نقص في الأعوان ومع ذلك نثمن الشكر موصولا لكم لما قدمتموه فيما يخص المهمة كما نثمن المجهودات المبذولة لضمان مزيد انتعاش الاقتصاد الوطني.

إذا تضطلع وزارة المالية بمأمورية أساسية تتمثل في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في ميادين المالية والنقدية الجبائية وفي وضع الأهداف السياسية والاقتصادية وضبط الوسائل الكفيلة بتنفيذ كل البرامج بالنجاعة المطلوبة ونعرف جيدا أننا في سياق يتسم بتواصل تأثير الوضع الاقتصادي بإكراهات الظرف الدولي الذي يمر بأزمات متتالية أولها الحرب الروسية الأوكرانية والأوضاع في الشرق الأوسط وآثار تداعيات أزمة كورونا على التوازنات المالية عامة وعلى المالية العامة خاصة وعليه وبمزيد المواصلة في الإصلاح الجبائي لفائدة الفئات المتوسطة والهشة وتمويل ميزانية الدول وهذا يساهم في تجسيد الأولويات الوطنية من دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، ودفع التشغيل خاصة لخريجي الجامعات الذين طالت بطالتهم ولا أرى في هذه الميزانية أثرا أو موارد لخريجي الجامعات أو برنامجا واضحا لهم.

وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن التي شهدت تدهورا بشكل لا يوصف ومزيد تجديد المراقبة في كل المستويات بما في ذلك مسالك التوزيع وصولا إلى المستهلك نلاحظ أن الفلاح يبيع إنتاجه في حقله بأثمان متدنية ويُباع للمواطن بأثمان مرتفعة، وهنا نتبين أن هناك نقص في المراقبة، ضرورة توفير المواد والخدمات الأساسية للمواطنين والتقليص من الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية علاوة على دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية.

وعليه نوصي بتكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية ومحاربة الاحتكار ودعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار دفع الاستثمار وإرساء آليات بديلة لتحويل نفقات الدعم دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية

المستدامة، مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية الرسمية.

إن تحسين مستوى الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية يتطلب إعادة النظر في بعض الأولويات المالية.

إن الاقتصاد الوطني يحتاج إلى استثمارات استراتيجية تساهم في تعزيز النمو وتوفير فرص العمل لذا نأمل من الوزارة أن تركز على دعم المشاريع التي ستساهم في التنمية المستدامة.

مزيد تركيز مؤسسات مالية كالقباضات والفروع البنكية في العديد من المعتمديات وأخص بالذكر سيدي زيد حيث أن هناك نقص في هذه المؤسسات مع توفر الشروط المطلوبة وتفتقر هذه المعتمديات إلى هذه المرافق وعلى سبيل المثال معتمدية منزل بوزيان ونفس الشيء بالنسبة إلى معتمدية المزونة فهي لا تتوفر على فرع بنكي وهذا ضروري لتقريب الخدمات إلى المواطنين ودعم موارد الدولة.

وفقكم الله لما فيه خير الوطن ولأبناء شعبنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد فتحي العماري له دقيقتان تفضل.

السيد فتحي العماري

شكرا سيد الرئيس،

السيدة وزيرة المالية والوفد المرافق، مرحبا بكم جميعا.

مداخلتي تنحصر في وضعية بجهتي بحكم أن معتمدية بن قردان تعتبر من المناطق الحدودية وتحتوي على معبر تجاري دولي وبحكم أن النشاط التجاري هو النشاط الرئيسي لمعظم سكان المدينة فإن جزءا كبيرا من أبناء بن قردان يقعون تحت طائلة العقوبات الديوانية المختلفة، نرجو من السيدة الوزيرة مزيدا من المرونة في تطبيق الإجراءات الديوانية وعدم ربطها بالتفتيش والمنع من السفر لأن أغلب المفتشين عنهم قد قاموا بتقديم مطالب صلحيه لدى المصالح الديوانية وجزء كبير منهم قام بالاستخلاص، إلا أن غلق المعبر منذ شهر مارس الفارط أدى إلى توقف النشاط التجاري وبالتالي أصبح جزء كبير من أبناء الجهة معطلين ووضعيتهم الاجتماعية حرجة وباتوا غير قادرين على الإيفاء بتعهداتهم لدى المصالح الديوانية.

السيدة الوزيرة، نرجو تفهم هذا الوضع الظرفي وتداعياته على هؤلاء المعنيين وإعطائهم فرصة للتدارك وتمديد فترة الخلاص وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيدة النائب المحترم السيدة سامية السويسي لها دقيقتان تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في الحقيقة لقد تطرق زملائي إلى كل النقاط وأود أن أذكر نقطة واحدة بإيجاز سيدتي الوزيرة وهي بخصوص السيارات المحجوزة لدى الديوان التي تبلغ قيمتها 10 أو 15 ألف دينار في حين أن والخطية التي تفرض عليها تصل إلى 15 و 20 ألف دينار، وهذا أمر غير معقول وإذا لم يكن هناك عفوا ديواني فيجب تخفيف هذه الغرامات لكي يتمكن هؤلاء الأشخاص من الحصول على سياراتهم التي تعتبر مصدرا للقمة عيشهم وهؤلاء الأشخاص من الطبقة المتوسطة اجتماعيا فعند حصولهم على السيارة يقومون بوضع الحناء تعبيرا على فرحهم بذلك وهم أشخاص يصارعون الحياة من أجل الحصول على لقمة العيش وقوتهم اليومي وقد وعدتهم بإيصال صوتهم وشكرا سيدتي الوزيرة.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة الآن للسيد النائب المحترم مروان زيان له دقيقتان تفضل.

السيد مروان زيان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نعلم أن حجم الديون الجبائية المثقلة وغير المستخلصة قد فاق 10 مليون دينار وأن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تعتمد على عدول الخزينة في استخلاصهم ويبلغ عددهم قبل الانتدابات الأخيرة حوالي 600 عدل خزينة يتولون القيام بأعمال التبليغ والتتبعات القانونية اللازمة لجبر مديني الدولة على الخلاص يستخلصون لفائدة خزينة الدولة الديون الجبائية والبلدية والديوانية وأملاك الدولة وغيرها ويستعمل عدول الخزينة وسائلهم الخاصة للتنقل ويعملون في أغلب الوقت معرضين للحر والأمطار، للأسف سيدتي الوزيرة، عوض أن نحفزهم ونشجعهم على مزيد التحصيل فقد خانتهم إدارتهم بعلم منكم أصبحوا في أسفل السافلين حيث أنه لم يتحصل أي منهم ولو على خطة رئيس مصلحة، محرومين من التكوين المستمر ومنهم من أحيل على شرف المهنة ولم يتحصل على أي ترقية، فهم الوحيدين المحرومين من منحة الإخلالات الجبائية، رغم أن هذا المطلب ليس له أي مفعول. نطلب منكم بكل لطف إعطائهم حقوقهم في منحة الإخلالات والخطط الوظيفية والترقيات لكي نشجعهم أكثر على استخلاص الديون الجبائية. مع الشكر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وننهي مع السيد النائب المحترم السيدة نورس الهيشري لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة النواب،

في البداية أود أن أثمن مجهودات وزارة المالية خاصة في هذا السباق الماراطوني لمناقشة ميزانية 2025.

في الحقيقة سيدتي الوزيرة، سأخصص مداخلتي في الحديث عن ملف حارق وجوهري يؤثر في استقرار الاقتصاد الوطني ويعد ركيزة أساسية في حماية موارد الدولة ألا وهي ملف الديوانة التونسية، بالنسبة إلى هذا القطاع فهو يعاني بشكل كبير ولا يزال مهمشا.

سيدتي الوزيرة، أولا تعد القوانين الديوانية حجرا أساسيا في تنظيم حركة التجارة الخاجية وحماية الاقتصاد الوطني لكن الحاجة إلى تنقيحها أصبحت ملحة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية وتهدف تنقيح هذه القوانين إلى تبسيط الإجراءات وتحسين الكفاءة مما يقلل من التكاليف ويعزز مناخ الأعمال ويشجع على

الاستثمار، كما أن تنقيح التشريعات تساهم في إزالة العوائق الجمركية الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويجذب الاستثمار الأجنبي.

ثانيا تعزيز الرقمنة والتكنولوجيا فإن استخدامها في إدارة العمل الجمركي أصبح ضرورة ملحة.

ثالثا، تطوير تدريب الأعوان الديوانيين فيجب توفير برامج تدريبية متقدمة ومتواصلة للأعوان خاصة في مجالات الفحص المتقدم والتحليل الجمركي ومكافحة التهريب لتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات المعقدة والمتجددة في هذا المجال.

رابعا، مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وذلك بتوفر آليات رقابية قوية مع ضمان محاسبة كل من يثبت تورطه في أي تجاوزات.

خامسا، تحسين البنية التحتية والتجهيز فإن الديوانة التونسية في حاجة إلى معدات ومراكز مراقبة حديثة.

ختاما سيدتي الوزيرة، نأمل أن تكون هذه النقاط متدخلا لتطوير وتحسين سلك الديوانة وأن نرى إصلاحات ملموسة تعود بالفائدة إلى الاقتصاد التونسي والمواطنين وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، إذا سنرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة لنمكن السيدة الوزيرة والفريق المرافق لها من إعداد الأجوبة على مختلف الأسئلة ونعود بعد عشرين دقيقة.

(كانت الساعة التاسعة إلا عشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية

(كانت الساعة التاسعة وعشر دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة فلتتفضل.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب من المجلسين على كل التساؤلات والملاحظات القيمة،

سأحاول من خلال هذا التدخل الذي لا يفوق ثلاثين دقيقة أن أتفاعل معهم لكن أعتذر حيث أن الإجابة عن المحاور ستكون بصفة عامة لأن الإجابة عن كل سؤال تتطلب أكثر من ثلاثين دقيقة وستكون لنا عدة لقاءات بمناسبة مناقشة قانون المالية وسنتطرق إلى العديد من التساؤلات والإجابات في هذه الجلسات شكرا.

إذا، المحور الذي ذكره العديد من النواب وهو محور مهم جدا يتعلق بتوسيع قاعدة الضريبة عن طريق إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب.

إن محور إدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي يمثل أحد أهداف إصلاح المنظومة الجبائية ومحور قار في قوانين المالية الفارطة وذلك من خلال محور مجابهة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي، لذلك وعلى مستوى وزارة المالية تم إحداث لجنة قيادة تتعلق ببرنامج إدماج الاقتصاد الموازي والتي تهدف إلى إيجاد الحلول العملية الناجعة لإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة وقد انبثقت عن أشغال هذه اللجنة عديد التوصيات منها ما سيتم إدراجها في قانون المالية ومنها ما تتطلب تدخلات وتكثيف التدخلات الميدانية.

على مستوى قانون المالية هناك إجراء يتعلق بدعم إدماج المبادر الذاتي، تعلمون أنه بموجب التشريع الجاري به العمل كان في الاقتصاد الموازي ولكن هناك عدة تشجيعات تم التنصيص عليها في مختلف النصوص القانونية ومنها قانون المالية لتشجيع إدماج المبادر الذاتي في الدورة الاقتصادية وقد تم تخصيص خط تمويل بما قدره 10 مليون دينار يخصص لإسناد قروض بشروط تفاضلية لفائدة الباعثين الشبان الذين يعملون اليوم في إطار المبادر الذاتي كما تم توسيع مجال تطبيق المبادر الذاتي ليشمل الخدمات في المجال الرقمي والإبداعي.

كما تم التنصيص على إجراءات أخرى اطلعتم عليها في مشروع قانون المالية يتعلق بإلزام خدمات توصيل السلع عبر الإنترنت وإلزامهم بتوظيف خصم من المورد على المبالغ التي يدفعونها للشركات التي تعمل في التجارة الإلكترونية عبر الأنترنات والتصدي للسوق الموازية في قطاع بيع مواد التبغ بتمكين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان من التزود بكامل حاجياتها لدى المؤسسات المصدرة كليا.

إلى جانب إلزام المؤسسات الصحية ومؤسسات التأمين بمد مصالح الجباية بكل البيانات المتعلقة بمسدي الخدمات الطبية ومزيد دعم الامتثال المتعلقة بنظام الفوترة الإلكترونية من خلال عقوبات جزائية جبائية على المخالفات المرتكبة وتشديد في العقوبات الديوانية المتعلقة بزجر التهريب من خلال الترفيع في العقوبات السجنية للجنح من الدرجة الأولى والدرجة الثانية.

هناك مجهود تقوم به المراقبة الجبائية والمصالح الديوانية في مجابهة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهريب وكل التدخلات التي قامت بها مصالح المراقبة الجبائية حتى موفى شهر سبتمبر بلغت 117 ألف تدخلا بمعدل 13 ألف تدخلا ميدانيا أي بمردود جملي قدر بـ 5518 مليون دينار وهناك عملية متواصلة تتعلق بالمسح الميداني شملت أكثر من 39 ألف شخص خلال سنة 2024 أدى ذلك إلى تسوية وضعية عدد هام منهم من القطاع الموازي وانتقلوا إلى القطاع المنظم.

كما هناك مواصلة للمجهود المتعلق بالمراقبة بالطريق العام حيث أن عدد عمليات المراقبة في هذا الإطار بلغ 38562 وأفضت إلى تحرير 7700 محضر جزائي جبائي، تم التواصل بقاعدة بيانات هامة تتعلق بعدة أنشطة غير مصرح بها وتركيز خلية مكلفة بتقصي واستغلال المعلومات المتعلقة بالأشخاص الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي على غرار المؤثرين وصناع المحتوى أفضت إلى مراقبة جبائية فاقت 15 مليون دينارا بالنسبة إلى هذه الفئة من المؤثرين وصناع المحتوى.

تم اعتماد تطبيقة تمكن من إعداد تنابيه بصفة آلية للمطالبين بالآداء الذين تخلفوا عن إيداع تصاريحهم الجبائية وقد بلغ عدد التنابيه من خلال التطبيقة حوالي 45 ألف تنبيه، كما تم تفعيل آلية التبادل الدولي للمعلومات مما ساهم في الحد من التهرب الضريبي على المستوى الدولي حيث بلغ عدد الطلبات الصادرة عن إدارة الجباية

361 طلب إلى موفى أكتوبر 2023 ومكنت هذه الآلية من تحقيق مداخيل جبائية فاقت 11 مليون دينار خلال سنة 2023.

هناك أسئلة تعلقت بالامتيازات الجبائية وخاصة ترشيد الامتيازات الجبائية بالنسبة إلى المؤسسات التي تحقق أرباحا هامة وقد ذكر أحد النواب المؤسسات التي تخضع لنسبة ضريبة بنسبة 35% وهنا أريد القول بأن التشريع الجاري به العمل اليوم في المادة الجبائية ينص على ترشيد الامتيازات الجبائية ونعني بذلك أن هذه المؤسسات حتى إذا كانت تقوم اليوم بإعادة الاستثمار بمؤسسات تمنح الحق في الامتيازات الجبائية أو باستثمار على مستوى الاستغلال وبموجب هذه الاستثمارات تنتفع بامتيازات جبائية لكن القانون يضبط حدا أدنى للضريبة لا يمكن أن تكون أقل من ذلك وبذلك يأتي هذا الحد الأدنى في إطار ترشيد الإمتيازات الجبائية.

مثلا الشركات الخاضعة لنسبة 35% كضريبة على الشركات حتى إذا قامت بإعادة استثمار الأرباح التي تحققها لديها اليوم ضريبة دنيا لا تقل عن 20% في كل الحالات حتى إذا قامت باستثمارات هامة لا يمكن أن تكون ضريبتها أقل من 20 % مع الإشارة أن هناك في إطار مراجعة نسب الضريبة على الدخل ونسب الضريبة على الشركات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 وفي إطار الملائمة بعض التنقيحات بخصوص الضريبة الدنيا مثلا الشركات التي ستخضع لـ 35 % أو لـ 40% سيتم الترفيع في الضريبة الدنيا من 20% إلى 25%.

السؤال المتعلق بمجهود المراقبة وقد تحدث أحد النواب عن النسبة الضئيلة التي تشمل الشركات والمؤسسات موضوع المراقبة الجبائية وهذا يعود أساسا إلى محدودية عدد الأعوان المكلفين بالمراقبة الجبائية الذي لا يفوق عددهم 2500 عونا على مستوى الإدارة العامة للأداءات وهناك مجهود على مستوى الإنتدابات بدأنا بذلك منذ السنة الفارطة وتم إقرار 850 خطة انتداب على مستوى وزارة المالية سنة 2024 و863 خطة انتداب بالنسبة إلى سنة 2025 سيتم انتداب منهم عدة خطط في رتبة ملحق بالتفقد وفي رتبة مراقب بالمصالح المالية وفي رتبة عدول خزينة يعني هناك جهود في إطار الإنتدابات لأننا نعلم أهمية العنصر البشري بالنسبة إلى المراقبة الجبائية.

بالنسبة إلى تخصيص جزء من الإنتدابات لأصحاب الشهائد العليا فإن الإنتدابات التي فتحتها وزارة المالية والتي تم الترخيص فيها المبرمجة لسنة 2025 والتي تتعلق بعدول الخزينة أو ملحقي التفقد أو المتفقدين كل هاته الإنتدابات تتعلق بحاملي الشهادات العليا.

كذلك تحدثنا عن مسألة انتداب ذوي الاحتياجات الخصوصية بوزارة المالية فقد شملت انتدابات سنة 2024 خططا خصصت لذوي الإعاقة والاحتياجات الخصوصية في رتبة ملحق تفقد وكذلك في رتبة مراقب للمصالح المالية.

لقد تقدم أحد النواب المحترمين بتوضيحات بخصوص وضعية سلك عدول الخزينة وتعلمون جيدا أن سلك عدول الخزينة هام جدا وفي الحقيقة فإن وزارة المالية تفتخر به نظرا إلى دوره الهام في استخلاص الضرائب وقد تم إفراده بسلك خاص بمقتضى القانون عدد 18 لسنة 2012 كما أن الوزارة ساعية إلى تدعيم هذا السلك بالعنصر البشري حيث تم انتداب سنة 2024، 200 عدل خزينة وتمت برمجة انتداب 100 عدل خزينة في سنة 2025.

وبخصوص المطالب المتعلقة ببعض المنح التي يطالب بها هذا السلك التابع لوزارة المالية وتفتخر به وزارة المالية وهو تحت الدرس لكن باعتبار أن هذا السلك مفرد بنظام خاص في إطار قانون خاص فإن هذه المراجعة تتطلب تدخلا تشريعيا في هذا الإطار.

بالنسبة إلى مجال الرقمنة الذي تحدث عنه عدة نواب محترمين وخاصة دور مجال الرقمنة في تقديم الخدمات الضرورية للمواطن ومكافحة الفساد فإن وزارة المالية تعمل على مجال الرقمنة وتعلمون جيدا آلية التصريح عن بعد "la télé-déclaration" التي تساهم في أكبر مردود جبائي للمالية العمومية من خلال الإستخلاصات عبر منظومة الدفع الإلكتروني، آلية الاطلاع على الخطايا المرورية وخلاصها عن بعد عبر منظومة الدفع الإلكتروني، مشاريع رقمنة الطوابع البريدية وهناك تقدم في هذا المجال.

كما أن هناك مشاريع أخرى في طور الإنجاز في مجال المالية المحلية وفي مجال تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في المالية المحلية وهناك مشاريع عديدة وقد تحدثت منذ قليل عند تقديم المهمة عن منصة "تاج" وعن "la caisse enregistreuse" وبذلك فإن وزارة المالية لديها العديد من المشاريع في هذا الإطار وسيتم خلال الأسبوع القادم إطلاق بوابة الخدمات الجبائية "Téléservice fiscale" أو "portail des téléservices fiscaux" والذي سيسمح لكل المطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد والاطلاع على الحساب الجبائي الخاص بهم بما يمكنهم من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجونها والإيفاء بالتزاماتهم الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع المصالح الجبائية.

هناك من تساءل حول مسألة "déclaration d'employeur" ولماذا تخص منظومة تاج "la retenue à la source" الخصم من المورد دون الأداءات والضرائب الأخرى المستوجبة أو التصاريح الأخرى؟

كما تعتمد منظومة "تاج" على المرحلية في التطبيق والإدارة العامة للأداءات والمركز الفني للإعلامية بوزارة المالية بصدد استكمال تطويرها لتشمل كافة القائمات التي يتم إيداعها حاليا على حوامل ممغنطة على غرار تصريح المؤجر وقد تقدم بهذا السؤال السيد النائب المحترم.

كذلك تحدث أحد النواب المحترمون عن مسألة النظام التقديري وعن السقف الذي لا يمكن أن يتجاوزه المنتفع بهذا النظام التقديري، أود القول بأن النظام التقديري هو نظام خاص يطبق على صغار المستغلين الذين يحققون رقم معاملات سنوي لا يفوق 100 ألف دينار وعلاوة على سقف رقم المعاملات هنالك عدة شروط أخرى لينتفع بهذا النظام ومن لا تتوفر لديه هذه الشروط لا يتحول تلقائيا إلى النظام الحقيقي وبإمكانكم القول أن هذا النظام "intermédiaire" أي أنه نظام مبسط الذي يعتمد على واجبات محاسبية مبسطة وبإمكان كل من يخرج من النظام التقديري الالتحاق بهذا النظام الذي يحتوي على شروط معينة منصوص عليها بالقانون ولكن إذا تجاوز أرقاما هامة في رقم المعاملات حينها بإمكانه التوجه للنظام الحقيقي الذي يعتمد على محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات.

وصلتنا العديد من الأسئلة متعلقة بالديوانة وعدم وضوح إجراءات التصريح بالعملة بالمعابر الحدودية، إن إجراءات توريد وتصدير العملة مرتبطة بقانون الصرف ومناشير البنك المركزي والإدارة العامة للديوانة موكول لها مراقبة تطبيق صحة هذه الإجراءات وفي إطار إعلام العموم والمسافرين بهذه الإجراءات تم وضع إعلانات واضحة بالمعابر الحدودية وخاصة بالمطارات على مستوى

الدخول والخروج، كما تم نشر تراتيب الصرف المعمول بها على موقع الواب للإدارة العامة للديوانة مع تقديم أمثلة مبسطة، كما تمت مراسلة مصالح وزارة الخارجية لتتولى تعريف الجالية بهذه الإجراءات بالمراكز القنصلية لفائدة التونسيين بالخارج.

لقد تحدثتم كثيرا عن مسألة الفساد في الديوانة والمراقبة لذلك أعلمكم أن وزارة المالية منخرطة انخراطا تاما في مكافحة الفساد والمحسوبية والرشوة وتعتبر الإدارة العامة للديوانة إدارة من ضمن الإدارات مثل إدارة الجباية أو أي إدارة عامة وقد أثنى عديد النواب مشكورين على الجهود التي يبذلها إطارات وأعوان وزارة المالية وخاصة إطارات وأعوان إدارة المراقبة الجبائية والديوانة في إطار تحصيل الموارد الجبائية أي أن هناك أشخاصا يعملون بكل حزم لتحقيق هذه الموارد لكن وزارة المالية تسعى إلى دعم الثقة مع المواطن والمتعامل الاقتصادي والرفع من مستوى الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين من خلال عديد البرامج والآليات والمشاريع لتحقيق المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفي إطار تكريس المبادئ والآليات ذات العلاقة بمقاومة الفساد وتكريس النزاهة في الوسط الديواني تم تحقيق العديد من المنجزات تخص بالذكر وضع مدونة سلوك عون الديوانة التونسية التي تحدد أسس التعامل مع متلقي الخدمة والرؤساء والزملاء وضرورة المحافظة على المال العام ومصالح الدولة وعلى السرية وآليات الإفصاح على المعلومات وحقوق وواجبات الموظف والعمل على بناء مقدرة أعوان الديوانة في كل الاختصاصات ذات العلاقة بمجال عملهم لتدعيم عامل الكفاءة والحرفية والمضي في مسار رقمنة الإجراءات الديوانية وتركيز منظومة الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة على التصاريح الديوانية وغيرها من المعاملات الديوانية.

وفي كل الحالات تبقى وزارة المالية حريصة على تطبيق القانون على كل الأعوان مهما كان انتسابهم لأي إدارة، الأعوان الذين يقصرون في القيام بواجبهم وينخرطون في الممارسات الغير قانونية وبالنسبة إلى وزارة المالية كل من تثبت إدانته في أي عمل غير قانوني أو أي منظومة فساد فسيتم القيام بكل الإجراءات في التتبع والملاحقة القضائية.

بالنسبة إلى التصرف في المحجوزات فإن الإدارة العامة للديوانة تسعى إلى التسريع في التصرف في المحجوزات عبر المتابعة اليومية لقباض الديوانة وتوفير جميع الإمكانيات لإنجاز عمليات البيع غير أن التصرف في المحجوزات يستوجب احترام إجراءات دقيقة مثل الحصول على الأذون القضائية وإجراء الاختبارات والقيام بإجراءات الإعلان وفقا للطرق القانونية واحترام الآجال المضبوطة.

بالنسبة إلى الاقتراح الذي ذكرته السيدة النائبة سيرين مرابط المكلفة بالاتصال فيما يخص إحالة المكيفات لدار الشباب التابعة للمكتبة العمومية والتي تعتبر مرفقا عموميا، ليس هناك أي إشكال يتم مطلب في الغرض للجهة الطالبة يكون مؤشرا عليه من قبل سلطة الإشراف وحسب توفر التجهيزات المطلوبة تتفاعل الإدارة العامة بإيجابية إن شاء الله.

وعلى مستوى المحاسبة والاستخلاص تطرق عدة نواب محترمون خلال مداخلاتهم إلى مسألة القباضات وأتفهم الإشكال الذي يواجهه كل نائب عن جهته لإيصال كلمة مواطنين جهته لتوفير قباضة لتسهيل الخدمات المسداة للمواطنين، فإن وزارة المالية تعمل على توسيع شبكة المراكز المحاسبية على كامل تراب الجمهورية لتشمل 417 مركزا محاسبيا حاليا من بينها 236 قباضة مالية متعددة الاختصاصات و71 قباضة مالية، كما تسعى الوزارة حسب القدرات المتوفرة إلى الاستجابة في حدود الإمكانيات المتوفرة إلى عدة طلبات جاءت في هذا الخصوص وبإمكاني القول أنه من سنة 2020 إلى سنة 2024 تمت الاستجابة إلى إحداث 16 قباضة مالية إضافية، سنوفر كل الإمكانيات للتجاوب مع طلبات المواطنين غير أن الاستجابة لبعض الطلبات يفسر بالصعوبات التي تعترض المصالح خاصة المتعلقة بتوفير العنصر البشري المختص في مجال القباضات، هناك إشكال على مستوى توفير العنصر البشري لتأمين سير القباضات على أحسن وجه حيث أن نقص الأعوان يهم بشكل ملحوظ القباضات المفتوحة للعموم حاليا وهو من الأسباب التي تعوق فتح قباضات جديدة وستعمل الوزارة متى توفر العنصر البشري على الاستجابة لأكبر عدد من الطلبات، دراسة إمكانية إحداث وتعزيز شبكة القباضات المالية والبلدية بكامل تراب الجمهورية.

كما تحدث بعض النواب عن مسألة الأملاك المصادرة، عن مآلها وعن الجهود المبذولة في هذا الإطار فإن الموارد المالية التي تدخل إلى وزارة المالية أو التي تدخل إلى خزينة الدولة من الأملاك المصادرة متأتية أساسا من التفويت في العقارات والمساهمات عن طريق مؤسستين وهما مؤسسة الكرامة القابضة وعقارية قمرت وتم خلال سنة 2024 التركيز على حل الإشكاليات القانونية والفنية المتعلقة بعدد من الممتلكات تمهيدا للتفويت فيها لاحقا وتتمثل خاصة في إخلاء بعض العقارات المشغولة من قبل الغير وتركيز هياكل التصرف الراجعة للدولة في عدد من الشركات.

كما تجدر الإشارة إلى وجود عدد هائل من النزاعات المدنية والإدارية والجزائية التي تتطلب انتظار مآلها قبل اتخاذ قرارات في خصوص الأملاك المعنية بها وفي خصوص ملف العقار الموجود بالحمامات الذي ذكره السيد النائب فهذا العقار هو اليوم موضوع قضية منشورة وتم فتح بحث تحقيقي فيه بالقطب القضائي المالي واتخاذ القرارات المستوجبة في خصوص هذا العقار.

كما تم ضبط منهجية عمل للفصل في عديد ملفات العقارات أو الشركات حيث اتخذت لجنة التصرف منذ 25 جويلية 2021 عدة قرارات أهمها:

تحسين الحوكمة صلب الشركات المصادرة من خلال ترشيد النفقات المتعلقة بالتسيير كالتقليص في مستوى الأجور والامتيازات العينية وإنهاء إلحاق الأعوان الزائدين على الحاجة.

الإذن بالقيام بأعمال تدقيق من قبل هيئات الرقابة في جوانب التصرف في عديد المؤسسات المصادرة خاصة الكرامة القابضة وشركة عقارية قمرت.

إنهاء عدد هام من النزاعات التي اتسمت بالتعقيد وتعدد الأطوار والجهات والتي تواصلت لأكثر من سنوات تتعلق بالتصرف في عدد هام من الشركات المصادرة ذات الأهمية الكبيرة وقد تم الحسم في هذه النزاعات لفائدة الدولة.

تمكين الجهات القضائية من كل الملفات والمؤيدات التي تم طلبها بمناسبة فتح عدد من الأبحاث تتعلق بالتصرف في الأملاك المصادرة.

حل الإشكالات المتعلقة بالتصرف في عدد من العقارات المصادرة من خلال تنفيذ عقارات الإخلاء والتنسيق مع دائرة المصادرة بالمحاكم وإنهاء الانتمان العدلي على عدد هام منها.

كذلك تم حل عدد هام من الإشكالات متعلقة بملفات عالقة منذ تاريخ المصادرة على غرار استخلاص المبالغ المتعلقة بالشركات المصادرة

وتسوية وضعية عدد هام من العقارات والمنقولات بما يمهد التفويت فيها لاحقا.

كما أن هناك عدة قرارات هامة تم اتخاذها خلال الثلاث سنوات الأخيرة في إطار حوكمة وترشيد النفقات المتعلقة بملف الأملاك المصادرة وهناك منهجية عمل تم ضبطها لتسوية ملف هذه الشركات وجرد وضعيتها واتخاذ قرارات في شأنها.

وصلتنا أسئلة تتعلق بمسألة التمويل خاصة لباعثي المشاريع ودعم الاستثمار من خلال إسناد قروض ميسرة إن الدولة تقوم بدعم وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة في المناطق الداخلية، هناك عدة برامج وآليات وستواصل الدولة في هذه الآليات، تعلمون اليوم أنه على مستوى قانون المالية لسنة 2025 هناك 11 خط تمويل يتعلق بتمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والشركات الأهلية وأيضا المبادر الذاتي للنفاذ إلى التمويل وإنجاز المشاريع.

كما كانت مجلة الصرف من ضمن الأسئلة التي تم تقديمها وكما تعلمون وقد ذكرت خلال تقديمي لمهمة المالية أن هناك مشروع مجلة جديدة مهمة جدا تحدثت عنها على مستوى تقديم مهمة المالية،

الأهداف الاقتصادية لمراجعة منظومة الصرف تتعلق بتشجيع الاستثمارات وتعزيز قدرة الاقتصاد التونسي على تعبئة التمويلات الخارجية ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية وإدماج الاقتصاد الوطني في المحيط العالمي، ملائمة مجلة الصرف مع متطلبات الأنشطة المبنية على اقتصاد المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.

وإن شاء الله في المدة القريبة القادمة سيكون هذا المشروع بين أيديكم وهو مشروع هام ويعتبر حقيقة ثورة تشريعية وتعلمون جيدا أنه لم يقع تنقيح مجلة الصرف أكثر من 48 سنة.

كما وصلتنا أسئلة في خصوص مستحقات المنشآت العمومية ومدى خلاص الدولة لمستحقات عدد من المنشآت العمومية، في إطار تطهير العلاقة المالية الدائنة والمدينة القائمة بين الدولة والمنشآت العمومية تم إحداث لجنة على مستوى وزارة المالية مكلفة بتصفية الديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وبقية المنشآت، وتم في هذا الإطار دعوة عدة منشآت لتكليف مكاتب خبرة في المحاسبة تعهد لهم مهمة التدقيق في مستحقات وديون هذه المنشآت وتم في هذا الإطار إصدار أوامر مقاصة في حالة وجود مقادير متقاربة بين الديون ومستحقات المنشآت والمؤسسات العمومية تجاه الدولة.

هناك أيضا من بين الاقتراحات توجه نحو جدولة مستحقات المنشآت والمؤسسات تجاه الدولة كذلك هناك إمكانية النظر في إمكانية تحويل مستحقات الدولة التي بإمكانها أن تكون مستحقات جبائية أو قروض خزينة وما إلى ذلك المتخلدة بذمة المنشأة العمومية والتي يصعب تسديدها، تحويل هذه المستحقات إلى مساهمة في الأموال المخصصة أو رأس مال المؤسسة وهذا ما قمنا به في السنة الفارطة في قانون المالية على مستوى مؤسسة "SOMATRA-GET" وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

كما أن هناك نقاط أخرى تتعلق بتنقيح مجلة الجباية المحلية أريد إبلاغكم أن تنقيح هذه المجلة مرتبط بمراجعة مجلة الجماعات المحلية في إطار الملائمة بين المجلتين، كما أن مجلة الجماعات المحلية موضوع مراجعة.

وبالنسبة إلى النظام الأساسي لمؤسسة الإذاعة والتلفزة فقد تدخل عدة نواب في هذا المجال أريد إعلامكم أن هناك عدة أطراف مثل وزارة المالية وعدة مؤسسات أخرى معنية باقتراح وتنقيح هذا النظام الأساسي وما يمكننا قوله أنه تم درس ذلك على مستوى الإدارات الفنية وإن شاء الله في القريب سيتم التوافق بين المصالح المعنية للحسم في هذا الملف وتقديم النص التشريعي في هذا الخصوص.

هناك من تحدث حول مسألة إلغاء الترخيص في خصوص قطاع التبغ، هذا غير صحيح وأبلغكم أنه لم يتم إلغاء الترخيص بخصوص تعاطي نشاط التبغ وقد تحدث أحد النواب المحترمون عن المسألة التي وقعت بخصوص مركز توزيع التبغ بقصر السعيد على إثر الحريق الذي شب به، أريد القول أن المسألة تتعلق بعدم جاهزية هذا المقر لمدة معينة باعتبار الآثار التي انجر عنها هذا الحريق والتي تتعلق بتسريب المياه ومشاكل أخرى على مستوى جاهزية هذا المحل لإيواء مواد الاختصاص، لكن ما أردت ذكره للسيد النائب لا أدري إن كان موجودا أم لا بأن ذلك سيكون بصفة وقتية وقمت بالتنسيق مع السيد وزير الداخلية ومع السيد الوالي ومع السيد المسؤول عن الوكالة لحل هذا الإشكال في أقرب الآجال.

في الحقيقة هناك عدة استفسارات أخرى أعتقد أنني تجاوزت ثلاثين دقيقة.

أما بالنسبة إلى السؤال الذي طرح فيما يخص مجلة الديوانة فكما تعلمون أنه تم إصدارها سنة 2008 وانطلق العمل بها في غرة جانفي 2009، لا أريد القول بأنها جديدة ولكنها أيضا ليست قديمة ولكن إذا لاحظتم في إطار عديد مشاريع قوانين المالية أن هناك محور قار يتعلق بالإصلاح الجبائي والديواني بحيث أن هناك عدة فصول تكون موضوع تنقيح في إطار مختلف قوانين المالية، كما أن هناك مراجعة سنوية لبعض أحكام مجلة الديوانة لكن ذلك لا يمنع من أن تكون هذه المجلة موضوع مراجعة شاملة.

في الحقيقة ما أريد قوله أنه لم يبدأ العمل بهذا التنقيح الشامل لكن هناك تنقيحات عبر مختلف قوانين المالية في عدة فصول من مجلة الديوانة ونحن معكم اليوم في إطار مناقشة مشروع المالية لسنة 2025 إذا كانت لديكم أي تنقيحات بإمكانكم اقتراحها في إطار الأحكام الجاري بها العمل في إطار مجلة الديوانة بإمكاننا درس ذلك سويا ليس هناك أي إشكال.

هذا بصفة ملخصة وقد تفاعلت معكم في بعض التساؤلات وستجمعنا عدة جلسات أخرى ومرحبا بكم في طرح كل التساؤلات والمقترحات.

سأختم بمسألة المجلس الوطني للجباية، تعلمون جيدا أن هناك أمرا يتعلق بالتركيبة وقد جاء تنفيذا لأحكام موجودة بمجلة الإجراءات الجبائية ويتعلق هذا الأمر بتركيبة المجلس الوطني للجباية، هناك عدة اقتراحات جاءت في إطار تعزيز هذه التركيبة ونحن بصدد تدارسها لإدراجها ضمن التركيب، ولكن هناك كذلك دورية بالنسبة إلى الأشخاص الموجودين بالمجلس وهذه الدورية محددة لمدة ثلاث سنوات كما أن هناك قرار يتعلق أيضا بهذه الدورية ستتم مراجعته في القريب في القريب العاجل إن شاء الله. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة، لقد تجاوزت معالي السيدة الوزيرة

حصتك بنسبة 33% ولكن حديثك مشوق ونحن نريد سماع المسائل التي تطمأننا على بلادنا.

شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق لها متمنيا لهم جميع التوفيق والسداد في مهامهم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة المالية على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا بداية من الساعة التاسعة صباحا وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة العاشرة إلا خمس دقائق مساء)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **ديناروواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".